

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر3
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

محاضرات في مقياس السياسة المقارنة

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة "ليسانس"، تخصص: دراسات سياسية مقارنة

من إعداد الأستاذة :

د. حمور أسية

خطة المحاضرات :

1. المحاضرة الأولى : ماهية السياسة المقارنة
2. المحاضرة الثانية : السياسة المقارنة والمنهج المقارن
3. المحاضرة الثالثة : مراحل تطوّر السياسة المقارنة
4. المحاضرة الرابعة : اقترابات المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة.
5. المحاضرة الخامسة : اقترابات المرحلة السلوكية في السياسة المقارنة.
6. المحاضرة السادسة : اقترابات المرحلة ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة.
7. المحاضرة السابعة : تصنيف الأنظمة السياسية الديمقراطية.
8. المحاضرة الثامنة : تصنيف الأنظمة السياسية غير الديمقراطية.
9. المحاضرة التاسعة: تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية.
10. المحاضرة العاشرة : التحول الديمقراطي.

أهداف المحاضرات :

يعتبر مقياس السياسة المقارنة من الفروع الرئيسية للعلوم السياسية، والتي تعالج المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالدولة والنظم السياسية، وفيمايلي أهمّ الأهداف الأساسية لهذا الحقل العلمي :

1. تعميق معرفة الطلبة بالاتجاهات الحديثة في دراسة السياسة المقارنة، سواء ما يتعلق منها بمناهج البحث والاقترابات المستخدمة في التحليل، أو من حيث تحديد وحدة ومستوى التحليل المستخدم .
2. تنمية مقدرة الطالب على النقاش والتحليل، وابداء رأيه فيما يحيط به من نظم سياسية .
3. الوقوف على مختلف المشاكل والتحديات التي تواجه الطالب في السياسة المقارنة.
4. فهم وإدراك أبعاد نظريات السياسة المقارنة.
5. تعزيز إلمام الطالب بأهم النظريات والاقترابات التقليدية والحديثة في السياسة المقارنة .

تعدّ السياسة المقارنة أحد أهمّ التخصصات الفرعية للعلوم السياسية، إلى جانب التخصصات الفرعية الأخرى على غرار العلاقات الدولية، النظرية السياسية، السياسة العامة.....الخ. وقد برزت كحقل متميز في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن 19، يعنى هذا التخصص بدراسة وتفسير التشابهات والإختلافات بين الظواهر السياسية المختلفة من منظور مقارن.

والسياسة المقارنة هي عامل مركزي ومحوري في تطوّر النظرية السياسية، وفي معظم العلوم التجريبية تعدّ التجربة **Experiment** هي طريقة لاختبار النظرية، ولكن في العلوم السياسية تعدّ المقارنة أهمّ منهجية وطريقة لاختبار النظريات، والسياسة المقارنة تدرس لماذا بعض الدول لديها الأنظمة الرئاسية (و.م.أ، أمريكا اللاتينية)؟، ولماذا بعض الدول لديها الأنظمة الفيدرالية؟ ولماذا البعض لديها أنظمة الحزب الواحد؟ أو التعددية الحزبية؟ أو الأحادية الحزبية؟، لماذا بعض الدول تطوّرت بسرعة، في حين الأخرى لا؟، لماذا بعض الدول تحوّلت إلى الديمقراطية، في حين الأخرى أعادت إنتاج نفسها؟ .

وقد عرف هذا الحقل الأكاديمي مثله مثل أي حقل آخر تحوّلات وتغيرات في الجانب المنهجي والموضوعي، ففي كلّ مرحلة من تطوّر هذا الحقل برزت متغيرات جديدة استدعت الدراسة والبحث ، وخلق أطر علمية ومنهجية واقتربات جديدة للتقرب من هذه الظواهر الجديدة ، ماخلق تنوع وتعدّد في المداخل والإقتربات، والإستعانة حتى بالنظريات التي تطبق في العلوم الإجتماعية الأخرى وتحت تسمّيات المرحلة التقليدية التي غلب على دراساتها الجانب الوصفي والقانوني وغياب المقارنة واقتصار المقارنة على دول معينة (أوروبا الغربية) ويعود ذلك لكون علم السياسة أنذاك يعرف على أنه "علم الدولة"، ثمّ برزت مرحلة جديدة سمّيت "بالمرحلة السلوكية" والتي حاولت إعادة تعريف موضوع البحث في السياسة المقارنة من علم الدولة ومؤسساتها" إلى الإهتمام بالجوانب غير الرسمية في السلوك كدراسة سلوك الجماعات والأحزاب السياسية، والرأي العام، والثقافة السياسية، ثمّ المرحلة مابعد السلوكية التي أعادت "مفهوم الدولة" مرة أخرى إلى الواجهة، ومحاولة إخراج علم السياسة من المحاولات الفاشلة والرامية إلى جعل علم السياسة شبيها بالعلوم الطبيعية ، والذي سعت المرحلة السلوكية إلى ذلك.

المحاضرة الأولى: ماهية السياسة المقارنة

أهداف المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بأحد التخصصات الفرعية في العلوم السياسية، إن لم يكن أهمها، ألا وهي "السياسة المقارنة"، عبر التعرّض إلى مجال وطبيعة السياسة المقارنة، أهدافها، علاقتها بالمفاهيم الأخرى. وعلى هذا الأساس ستتناول المحاضرة العناصر التالية:

✓ تعريف السياسة المقارنة

● تعريف السياسة

● تعريف المقارنة

● تعاريف بعض الباحثين للسياسة المقارنة كحقل دراسي

✓ طبيعة ومجال السياسة المقارنة

✓ ماذا نقارن؟

✓ أهداف السياسة المقارنة

✓ السياسة المقارنة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى (الحكومة المقارنة، النظرية السياسية، العلاقات الدولية، التحليل المقارن، المنهج المقارن).

1. تعريف السياسة المقارنة: لا بدّ من تعريف كل مفهوم على حدى السياسة ثمّ المقارنة.

أ. تعريف السياسة :

كلمة السياسة مشتقة من الكلمة الاغريقية « **Polis** » والتي تعني "الدولة المدينة"، وبذلك فالسياسة هي دراسة "الدولة المدينة" وادارتها وطرق تسييرها. وهناك العديد من الباحثين الذين اجتهدوا في تقديم عدّة تعاريف للسياسة المقارنة منهم أرسطو الذي عرّفها بأنها "علم الدولة" فهي تهتمّ بجزء من إدارة الدولة، والتي تتمركز في الحكومة أو جزء منها، وحصرتها الباحث الأمريكي **David Easton** في "التخصيص السلطوي للقيم" و**Harold Laswell** هي دراسة التأثير والمؤثر الذي يأخذ أكثر مما لديه، فهي دراسة تشكيل وتقاسم السلطة ، أي من يأخذ؟ ماذا؟ كيف؟ لماذا؟ متى؟"، **Jean Blondel** حصرتها في عملية صنع القرارات، و**Robert Dahl** حصرتها في السلطة والحكومة، و**Max Weber** في السعي لتقاسم السلطة، أو السعي

للتأثير في توزيع السلطة إما بين الدول أو بين جماعات من الدول، و **Karl Marx** اعتبرها انعكاس لهيمنة الشروط الاقتصادية وبخاصة التكنولوجيا وتوزيع ملكية الرأسمال¹.

وبذلك فالسياسة ماهي إلا ذلك الصراع المنظم حول السلطة واستخداماتها، تتضمن الاختيار بين القيم المتنافسة، الأفكار، الأشخاص، المصالح، فدراسة السياسة تعني وصف وتحليل الطريقة التي من خلالها يتم منح السلطة ممارستها، مراقبتها، والهدف من استخدامها، والطريقة التي تمارس من خلالها، والطريقة التي من خلالها يتم صنع القرارات، العوامل التي تؤثر في صنع القرار، والسياق الذي في إطاره جاءت هذه القرارات².

ب. تعريف المقارنة:

المقارنة بمعناها البسيط هي "طريقة لتحديد التشابهات والاختلافات بين الأشياء، الظواهر"، وهي مقدمة للتعميم. والمقارنة أو المنهج المقارن هو بديل علمي عن المنهج التجريبي الذي لا يمكنه الاحاطة بالظاهرة السياسية بوصفها ظاهرة انسانية، فالمقارنة تمتلك القدرة على الكشف على متغيرات الظاهرة السياسية، اختلافاتها وتشابهاتها³، وعند المفكر الأمريكي **Harold Laswell** المنهج المقارن هو ضروري من أجل الوصول إلى نظرية علمية لدراسة الظواهر السياسية وهو ما يؤكدّه **Gabriel Almond** "لا معنى للسياسة وللإقتراب العلمي لعلم السياسة دون عنصر المقارنة، فهو وسيلة من وسائل اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات وليس وسيلة من وسائل القياس⁴.

ج. تعريف السياسة المقارنة:

قدمت مجموعة من التعاريف من قبل الباحثين في حقل السياسة المقارنة لعل أشهرها ما يلي :

تعريف Ruth Lane:

السياسة المقارنة هي شيئين، أولاً : ككلمة، ثانياً : كتخصص ، ككلمة تشمل السياسة المقارنة السلوك السياسي والمؤسسات السياسية، وكتخصص السياسة المقارنة هي مجال للدراسة يحاول التواصل لفهم وتفسير وربما التأثير في عالم السياسة الذي غالباً ما يكون مضطرباً⁵.

¹ Probir Kumar De, **Comparative politics**, New Delhi : Pearson, 2011, p 2

² Richard Curtis, **Comparative Government and politics : An introductory Essay in Political Science**, New York: Harper and Row Publishers, 1968, p 1

³ برتراند بادي وغي هيرمت، السياسة المقارنة، ترجمة: عز الدين الخطابي، ط1 ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 08

⁴ Abdul-Rahooof Adebayo Bello, **Introduction to Comparative Politics**, Lagos: National Open University of Nigeria, 2009, p67

⁵ Ruth Lane, **The Art of Comparative Politics**, Boston: Allyn and Bacon, 1997, p 2

تعريف Howard Wiarda:

السياسة المقارنة تتضمن المقارنة النظامية للأنظمة السياسية في العالم، فهي تبحث عن تفسير الاختلافات مثلها مثل التشابهات بين الدول، على عكس التقارير الصحفية التي تتناول دولة واحدة، والسياسة المقارنة تهتم خاصة بإكتشاف الأنماط، العمليات بين الأنظمة السياسية¹.

تعريف Gregory Mahler :

السياسة المقارنة هي دراسة مقارنة للسياسة، تقوم بالبحث عن التشابهات والاختلافات بين المؤسسات (كالبرلمانات، الأحزاب السياسية، جماعات المصالح)، السلوك السياسي (التصويت، الاحتجاجات، قراءة الكتيبات السياسية)، أو الأفكار السياسية (كالليبرالية، الماركسية، المحافظة). وكل شيء تدرسه السياسة تدرسه أيضا السياسة المقارنة، وهذه الأخيرة تتولى الدراسة فقط على أساس منهجية مقارنة².

تعريف Smith:

السياسة المقارنة هي دراسة أشكال التنظيمات السياسية، خصائصها، ارتباطاتها، تنوعها، وأنماط تغييرها.

تعريف Richard Curtis:

السياسة المقارنة هي الانتظامات، التشابهات والاختلافات في عمل المؤسسات السياسية والسلوك السياسي³.

تعريف Jean Blondel:

عرّفها بأنها " دراسة أنماط الحكومات الوطنية في العالم المعاصر، وأنماط الحكومة ترجع إلى ثلاث أجزاء رئيسية في الدراسة وهي: 1. البنية السياسية، 2. السلوك السياسي أو دراسة كيف تعمل البنية السياسية أو المؤسسة، 3. القانون. وهنا أشار إلى الأهمية الكبرى التي يلعبها القانون والمرتبطة بمسألة حلّ الصراعات، والتي في المقابل يلعبها القانون، والتي في المقابل هي هدف كلّ نشاط سياسي بصفة عامة، والسياسة الوطنية بصفة خاصة.

¹ Howard Wiarda, **Comparative Politics : Approaches and Issues**, USA: Rowman and Littlefield Publishers, 2007, p 4

² Gregory Mahler, **Comparative Politics : An Institutional and Cross-National Approach**, Upper Saddle River: Prentice -Hall, 2000, p 3

³ Richard Curtis, **Opcit**, p5

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن السياسة المقارنة في شكلها المعاصر تتضمن دراسة مقارنة ليس فقط للترتيبات المؤسساتية، ولكن أيضا التحليل العلمي والمقارن للمحددات غير السياسية وغير المأسسة للسلوك السياسي مثل: نمط الثقافة أو الترتيبات السوسيواقتصادية، والتي في ظلها النظام السياسي يعمل، الدراسة الامبريقية لأشكال العمليات السياسية، البنيات، الوظائف كجزء مهم في دراسات السياسة المقارنة، فهي تبحث عن بناء نظرية علمية وصالحة للسياسة قادرة على تفسير كل ظاهرة سياسية.

فالسياسة المقارنة ماهي إلا منهجية للدراسة وموضوع للدراسة معا، كمنهجية للدراسة: السياسة المقارنة تركز على المقارنة أو التحليل المقارن، وموضوع للدراسة: السياسة المقارنة تركز على فهم وتفسير الظواهر السياسية التي تحدث داخل الدولة، المجتمع، أو النظام السياسي. أي كمنهجية للدراسة هي قائمة على المقارنة، وكمحال للدراسة هي قائمة على فحص الظواهر السياسية في مختلف دول العالم. ومن هنا نستنتج ثلاث نقاط رئيسية هي كمايلي:

- السياسة المقارنة تهتم بالديناميكيات الداخلية أو المحلية، والتي تساعد على تمييز السياسة المقارنة عن العلاقات الدولية التي تهتم حصريا بالعلاقات الخارجية أو سياسات الدول الخارجية.
- السياسة المقارنة تهتم بالظواهر السياسية.
- ربما والأكثر أهمية هو أن هذا الحقل المعرفي غير مميز فقط، ولكن يعرف عبر منهجية التحليل المقارن¹.

✓ طبيعة السياسة المقارنة :

السياسة المقارنة تبحث عن تحليل ومقارنة الأنظمة السياسية التي تعمل في مختلف الدول، وللقيام بذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار ثلاث اشتقاقات للسياسة وهي: النشاط السياسي، العملية السياسية، السلطة السياسية.

أ . النشاط السياسي: يتكون من النشاطات التي تدخل في الصراع على السلطة، وذلك لأن المفهوم الأساسي لحلّ الصراع هو التخصيص السلطوي للقيم، فهو يتعرض إلى العملية التي عبرها يتم التخصيص السلطوي للقيم، وتنفيذها، وهذا يتطلب دراسة كل الوكالات الرسمية وغير الرسمية، الحكومية وغير الحكومية.

¹ Timothy Lim, **Doing Comparative Politics : An introduction to Approaches and issues**, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2016, p 4

ب . العملية السياسية: تتعلق بالمعلومات والإشارات من البيئة، ويتم تحويل هذه الإشارات والمعلومات إلى قيم سلطوية. فالسياسة هي الصراع من أجل السلطة (السياسة)، أو عملية حلّ الصراع عبر استخدام الشرعية، كما تتضمن دراسة السلطة أو علاقات السلطة في المجتمع.

كذلك السياسة المقارنة تتضمن دراسة ومقارنة النشاط السياسي، العملية السياسية، والصراع من أجل السلطة (السلطة السياسية) في مختلف الأنظمة السياسية، فالتركيز التقليدي للمقارنة، قد تحوّل إلى دراسة مختلف مظاهر السياسة، فهي تبحث عن تحليل ومقارنة الأنظمة السياسية ككلّ مثلها مثل بنياتها، وظائفها، مدخلاتها، ومخرجاتها¹. وفي العصر الحالي أصبحت السياسة المقارنة تتميز بمايلي :

- البحث الامبريقي والتحليلي، فالسياسة المقارنة تركز أكثر على البحث والتحليل، ولا تهتم بالدراسات الوصفية، فهي تبحث امبريقيا وتحليليا عن النشاطات الحالية للحكومة ووظائفها .
- الدراسة الموضوعية للعلوم السياسية، فالسياسة المقارنة تهتم بالدراسة الامبريقية لمختلف العمليات السياسية في مختلف البيئات، فهي تركز على دراسة ما يجب وما لا يجب أن يكون، فهي ترفض المقارنة المعيارية التقليدية للعلوم السياسية.
- دراسة السلوك السياسي، فالسياسة المقارنة تهتم بدراسات سلوك الأفراد في العمليات السياسية مثل: السلوك الانتخابي، المشاركة السياسية، توظيف القادة، الكتلة السياسية.
- دراسة الأنظمة السياسية: فالسياسة المقارنة تساعد في فهم العمل الحالي لمختلف الأنظمة السياسية للظفر بالمعرفة النظامية، فالأنظمة السياسية يتم تحليلها ومقارنتها، بنياتها، وظائفها، قدراتها، وأدائها، والأداء الحالي لمختلف الأنظمة السياسية يساعد على جمع المعرفة النظامية لبناء النظرية.
- دراسة أوجه التشابه والاختلاف : فالسياسة المقارنة تهتم بتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين مختلف العمليات السياسية والوظائف، ولكن المقاربة ليست وصفية، قانونية وإنما تكون على أساس العمل الحالي على البنيات السياسية، العمليات، التشابهات والاختلافات يتم تفسيرها، تحليلها، مقارنتها، وهذا يساعد في التفسير النظامي وبناء النظرية².

¹ Vidya Bhushan, **Comparative politics**, New Delhi: Atlantic publishers and distributors, 2000, p 5

² Biswaranjan Mohanty and Sandipani Dash , **Comparative Politics** , India: Rajiv Gandhi University, 2008. pp 6-

السياسة المقارنة تقارن الأنظمة السياسية على المستوى الوطني، فالحالات الكلاسيكية المقارنة كلّها أنظمة سياسية وطنية، وهذه كانت ومازالت أهمّ الوحدات السياسية في العالم المعاصر، ولكن الأنظمة السياسية الوطنية ليست فقط الحالات الوحيدة التي تحلّلها السياسة المقارنة، فمن جهة، يمكن مقارنة الأنظمة غير الوطنية، الأنظمة السياسية الجهوية (الاقليمية الفرعية) مستوى الدولة في (و.م.أ، ألمانيا، أو الدولة المدينة) كما فعل أرسطو مع الدساتير الاغريقية)، أو الوحدات فوق قومية مثل: المناطق (أوروبا الغربية، جنوب شرق آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية وهكذا)، 2. الأنظمة السياسية في الامبراطوريات (العثمانية، الرومانية، الصينية). 3. التنظيمات الدولية (الاتحاد الأوروبي، نفظا). 4. أنماط الأنظمة السياسية الأخرى (المقارنة بين الديمقراطية والتسلطية في مجالات الأداء الاقتصادي)، ومن جهة أخرى، السياسة المقارنة تقارن الوحدات الفردية أو مكوّنات النظام السياسي ككل، كما أن الباحثين في السياسة المقارنة قاموا بمقارنة بنية البرلمان في مختلف الدول أو الحكومات الجهوية، أو المؤسسات الأخرى، مقارنة السياسات العامة (دولة الرفاهية، السياسات البيئية)، تمويل الأحزاب، الاتحادات التجارية، وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية، قوانين الانتخابات وهكذا.....¹.

أهداف السياسة المقارنة:

يتمحور نشاط المقارنة حول أربعة أهداف أساسية والتي تدّعم الدراسات المقارنة، ولكن البعض منها يحظى بأهمية عن الأخرى، وهذا حسب تطلعات الباحثين، فالوصف يسمح لعلماء السياسة بمعرفة ما عليه الدول الأخرى، التصنيف يجعل عالم السياسة أقلّ تعقيدا، وظيفة اختبار الفرضيات تسمح بإبعاد التفسيرات المتنافسة حول قضايا معينة، الفواعل، البنات للمساعدة على بناء نظريات عامة، وأخيرا مقارنة الدول والظواهر والتعميمات التي تنتج عن المقارنة تسمح بالتنبؤ حول المخرجات في دول أخرى لم تتضمنها المقارنة الأصلية أو المخرجات في المستقبل عبر تواجد بعض العوامل والشروط السابقة.

❖ الوصف السياقي: الهدف الأوّل للسياسة المقارنة هو وصف الظاهرة السياسية والأحداث في دولة ما، أو جماعة من الدول، وتقليديا في العلوم السياسية هذا الهدف تحقق في تلك الدول المختلفة عن تلك المتعلقة بالباحث. وهدف الوصف يجعل الباحث أكثر معرفة بالأهمّ المدروسة، وأكثر معرفة بالنظام السياسي الخاص بالباحث أو معا.

¹ Daniele Caramani, **Comparative Politics**, Oxford: Oxford University Press, 2008, p 7

❖ التصنيفات : علماء المقارنة غالبا ما يضعون مختلف التصنيفات المفاهيمية بهدف جمع عدد أكبر من الدول، الأنظمة السياسية، الأحداث في تصنيفات متميزة، والتي تتقاسم نفس الخصائص¹. والتصنيف يمكن أن يكون ثنائي كالذي بين "السلطوية" و "الديمقراطية"، والذي من خلاله يمكن أن يستمدّ الباحث جملة المعايير النظرية التي تساعد على تحديد الدول التي ستندرج في ذلك التصنيف، كما يمكن أن تكون المقارنة أكثر تعقيدا فيما يخصّ الأنظمة التي توفر تمايز أكبر. ومثله مثل الوصف التصنيف هو مكوّن مهمّ في المقارنة النظامية، ولكن بطرق كثيرة يمثل مستوى أعلى للمقارنة، طالما أنه يبحث على جمع عدد من الوحدات الوصفية المتفرقة في أصناف بسيطة.

❖ اختبار الفرضيات : هدف المقارنة هو اختبار الفرضيات عندما يتم وضعها وتصنيفها. فموضوع المقارنة يمكن أن يتحول إلى البحث عن تلك العوامل التي تساعد في تفسير ما يتم وصفه وتصنيفه. فمنذ 1950 علماء السياسة استخدموا المناهج المقارنة التي تساعد على بناء أكبر للنظريات السياسية. فمقارنة الدول تسمح للتفسيرات المنافسة بأن يتم الحكم عليها، والفرضيات المستمدة من مختلف المنظورات النظرية يتم اختبارها عبر فحص أوجه الشبه والاختلاف عبر الوطنية، ولذا فالباحثين يستخدمون هذا النمط من التحليل والذي يمكن النظر إليه على أنه سبب وجود السياسة المقارنة الجديدة، تحديد المتغيرات المهمّة، العلاقات الموجودة بينهم، وتوضيح هذه العلاقات بطريقة مقارنة في إطار تعميم وبناء نظريات مفاهيمية².

❖ النتيئة: الهدف الأكثر صعوبة للسياسة المقارنة وهو امتداد منطقي لاختبار الفرضيات، لجعل التنبؤات حول المخرجات في دول أخرى قائمة على التعميمات من المقارنة الأولية، مثال: الدول مع أنظمة التمثيل النسبي والتي تساعد على تعدد الأحزاب³

- السياسة المقارنة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى:

يتداخل مفهوم السياسة المقارنة مع مجموعة من المفاهيم لعلّ أبرزها: الحكومة المقارنة، العلاقات الدولية، النظرية السياسية.

¹ Todd Landman , **Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction**, New York: Routledge, 2000, p 5

² **Ibid** , P8

³ **Ibid**, P10

أ. السياسة المقارنة والحكومة المقارنة :

رغم أن مصطلحي "السياسة المقارنة" و "الحكومة المقارنة" يستخدمان كمترادفين، إلا أن هناك نقطة تمييز بين الاثنين، حيث أن هذه الأخيرة تغطي دراسة مقارنة لمختلف الأنظمة السياسية مع تركيز خاص على مؤسساتها ووظائفها.

فالحكومة المقارنة تعني دراسة أنماط الحكومات الوطنية في العالم المعاصر، وحسب **Edward Freeman** تعني السياسة المقارنة "دراسة ومقارنة المؤسسات السياسية، وأشكال الحكومات". وقبل الثورة الفكرية في العلوم السياسية، الحكومة المقارنة في معظم الجامعات الأمريكية والأخرى لم تكن سوى دراسة سرّية للحكومات الخارجية، أي دراسة الحكومة على أساس المقارنة، والحكومة المقارنة حسب الباحث **Ronald Chiclote** ترجع إلى دراسة المؤسسات أو وظائف الدول أو الدولة-الأمة في أوروبا، مع التركيز على سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، كذلك التنظيمات الإضافية¹ **supplementary organization**، وعند الباحث **Roy Macridis** "الحكومة المقارنة هي دراسة الأدوات القانونية **Legal Instrumentalities** للحكومات والعمليات السياسية كنتيجة للتفاعل بين الأعضاء المشكّلة للحكومة والمسماة الهيئة الناجبة، البرلمان، السلطة التنفيذية، المحاكم.

والسياسة المقارنة لديها مجال أوسع لأنها تغطي كلّ ما يأتي في إطار السياسة، بالإضافة إلى ذلك يمكن توجيهها كدراسة للسياسة غير الدولة، وبمعنى آخر مجال السياسة المقارنة هو أوسع من مجال الحكومة المقارنة، رغم أن المقارنة هي متغير مركزي في دراسة كلاهما، واهتمام الباحث في السياسة المقارنة لا ينتهي عند دراسة صنع القواعد (السلطة التشريعية) وتنفيذ القوانين (السلطة التنفيذية)، والقاعدة القضائية (السلطة القضائية)، الأنظمة السياسية وحتى دراسة بعض الوكالات الدستورية مثل : الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وبذلك مفهوم وطبيعة السياسة المقارنة متميزة عن الحكومة المقارنة، كما أكدّها **Curtis** فالسياسة المقارنة تهتم بالتنظيمات، التشابكات، الاختلافات في عمل المؤسسات السياسية والسلوك السياسي².

¹ Ronald Chiclote, **Theories of Comparative Politics: The Search for a paradigm Reconsidered**, New York: Routledge , 1994, p 3

² Samirenda Ray, **Modern Comparative Politics : Approaches, Methods and Issues**, New Delhi: Prestice Hall of India, 2004, pp 2-3

السياسة المقارنة والنظرية السياسية:

لقد اعتبر كلٌّ من **Linchrach and Kopstein** أن هناك ثلاث أقطاب في العلوم السياسية وهي: النظرية السياسية، السياسة المقارنة، العلاقات الدولية.

تتعامل النظرية السياسية مع القضايا المعيارية والنظرية مثل: المساواة، الديمقراطية، في حين نجد السياسة المقارنة تتعامل مع القضايا الإمبريقية. ورغم ذلك السياسة المقارنة تطوّرت بقربها من النظرية السياسية، فمنظري السياسة المقارنة الأوائل هم في الحقيقة منظري النظرية السياسية، علماء المقارنة يحاولون ابعاد أنفسهم عن الأحكام القيمة إلى التفسيرات النظامية للعالم كما هو في السياسة المقارنة التي تعتمد على الوصف والتفسير، في حين النظرية السياسية تشمل المفاهيم الفلسفية الواسعة.

السياسة المقارنة والعلاقات الدولية :

إذا كانت العلاقات الدولية تتعامل مع التفاعلات بين الأنظمة السياسية (توازن القوى، الحرب، التجارة)، فإن السياسة المقارنة تتعامل مع التفاعلات داخل الأنظمة السياسية، فالسياسة المقارنة لا تقوم بتحليل ظاهرة الحرب بين الأمم، ولكن بالأحرى تبحث عن الجهة الحكومية التي قامت بالتصويت لصالح التدخل العسكري، كما تبحث أيضا في شكل المقاطعة الانتخابية التي يتبناها حزب معين.

فالعلاقات الدولية تهتم بالبلدان وبالتحديد الدول، ولكن الباحثين فيها يهتمون أكثر بفحص العلاقات بين الدول في تفاعلهم في النظام الدولي، ولكن هذا لا يمنع الباحثين في هذا الحقل من النظر فيما يحدث داخل الدول، فالبحث الجيد في هذا المجال يميل إلى معاملة الدول كأنها متميزة كليا وأنه من الممكن تفسير سلوك الدول دون فحص عملها الداخلي مثل: الأنظمة السياسية، الاقتصادية، معاييرها الثقافية، تجاربها التاريخية ومؤسستها¹.

¹ Daniele Caramani, **Opcit**, p 3

المحاضرة الثانية : السياسة المقارنة والمنهج المقارن :

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بجوهر السياسة المقارنة ألا وهو "المنهج المقارن" وعلاقته بالتحليل المقارن، وكذلك أنماط الدراسات المقارنة.

تعريف المنهج المقارن :

المنهج المقارن ربما هو المنهج الأكثر شيوعا في كل من العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، ويعرفه **Arend Lijphart** على أنه واحد من أهم المناهج الأساسية إلى جانب المناهج الأخرى على غرار المنهج التجريبي، الإحصائي، ومنهج دراسة حالة¹. وهو المقاربة الوحيدة التي صممت خصيصا لتلافي المشاكل المنهجية في العلوم السياسية، وهي جملة من الاستراتيجيات التي يستخدمها الواحد للتعامل مع الوضعية التي تضم حالات أقل، وتلك التي تضم عدد من العوامل التفسيرية².

وحسب **Howard Wiarda** "المنهج المقارن يعني أن الأنظمة السياسية يمكن أن تكون محل مقارنة في نقطة معينة خلال فترة زمنية، أو عبر تتبع وتعقب تطوّر الظاهرة الواحدة أو عدد من الأنظمة السياسية خلال فترة معينة، والبحث عن الأنماط المتشابهة، وكذلك المنهج المقارن يوفر الأداة والوسيلة التي من خلالها يمكن التعرف على المجتمعات الأخرى، كيف تعمل؟ وكيف تتغير؟ عبر المقارنة يمكن معرفة أن ما يصلح في المجتمع الواحد قد لا يصلح في الآخر ولماذا؟. ولذا فالسياسة المقارنة تقدم تريباك للانحياز العلمي عبره يتم فهم المجتمعات الأخرى في سياقها الخاص"³.

السياسة المقارنة والتحليل المقارن:

التحليل المقارن هو الجزء الأهم في أي نشاط علمي في أي تخصص، وفي العلوم السياسية هو مركز التفسير السياسي الضمني أو الصريح، وغالبا ما يستخدم كمرادف للمنهج المقارن، ولكن هذا الأخير يستخدم كمفهوم مناقض لمنهج دراسة حالة.

¹ Arend Lijphart, **Comparative Politics and The Comparative Method**, The American Political Science Review, Vol 65, N°3, 1971, p 682

² **Ibid**, p683

³ Howard Wiarda, **Opcit** , P 24

- أنماط الدراسات المقارنة : يمكن حصر أهمها فيما يلي :

أ.دراسة دولة واحدة أو مؤسسة ما (الأحزاب السياسية، العسكر، البرلمانات، جماعات المصالح)، العملية السياسية(صنع القرار) أو السياسة العامة (سياسة الشغل أو الرفاهية). ودراسة دولة واحدة ربّما على الأقل قد ساهمت في تطوير المكانة العلمية للسياسة المقارنة، ولكن أيضا ربّما الشكل الأكثر شيوعا للتحليل في هذا الحقل.

ومثل هذه الدراسة أي "دراسة دولة واحدة" ربّما هي الأسهل عند الطلبة في هذا الحقل، ولكن التركيز فقط على دولة واحدة أو مؤسسة ما يصبح من الضروري وضع هذه الدراسة في سياق مقارن، وهذا يعني أنه لا بدّ من القول لماذا هذا الموضوع مهمّ؟ فمثلا: إذا كان الاهتمام بالتدخل العسكري في السياسة في دولة ما علينا اكتشاف الأدبيات العامة حول التدخلات ودراسة السياسة في دولة ما¹.

ب . دراسة دولتين أو أكثر:

من الصعب أحيانا على الباحثين المبتدئين الدراسة والتحكم في دولة أجنبية واحدة اثنين أو أكثر، كذلك أحيانا الباحث في السياسة المقارنة يقوم بدراسة حالة واحدة في شكل ورقة بحثية أو أطروحة، ثمّ لاحقا يمكن أن ينتقل إلى دراسة الثانية والثالثة والرابعة، ووضع المقارنات بينهم، ومثل هذه الخطوة مهمّة فكريا، لأنها تعرّف بدولتين أو أكثر.

ج .الدراسات الاقليمية:

وهذا يمكن أن يتضمن دراسات في افريقيا وأمريكا اللاتنية، الشرق الأوسط، شرق آسيا، جنوبها، غربها، أوروبا ومناطق أخرى(غرب أوروبا وافريقيا كمثال) مثل هذه الدراسات هي مفيدة، وذلك لأنها تتضمن جماعات الدول التي يمكن أن تجمعها نقاط مشتركة مثل: تاريخ مشابه، ثقافات، لغات، موقع جغرافي، أنظمة قانونية، ديانات، خلفيات الاستعمار وهكذا..... ومثل هذه الدراسات (الاقليمية) هي مهمّة، وذلك لأنها تقريبا مثل علم المخبر فمثلا: جماعة من الدول لديها ميزات مشتركة مثل : الخلفية الاستعمارية وفحص واختبار الخصائص المشتركة مثل: مستوى ودرجة التسلطية في المجتمع مثلما يحدث تماما في التجربة الكيميائية².

¹ Todd Landman, *Opcit*, PP 20-21

² *Ibid*, P 21

4. الدراسات عبر المناطق :

الدراسات أصبحت سائدة أكثر ولكن في المستويات الأكثر تقدما هي أحيانا غالبية، ومن الصعب القيام بها فيجب معرفة، والتحكم والسفر إلى منطقة واحدة، واثنين أو أكثر، مثل هذه الدراسات يمكن أن تدرج المقارنات لدول العسكر في افريقيا، الشرق الأوسط أو طرق التنمية في دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. وهذه الدراسات يمكن أن تكون مهمة جدا، رغم أنه يجب الاعتراف أنه من الصعب جدا على الباحث أن يبقى ملما بعدد من الدول أو المناطق.

5. المقارنات الشاملة :

مع تحسن قاعدة البيانات الإحصائية التي يتم جمعها من قبل البنك الدولي، الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، الآن أصبح من الممكن القيام بالمقارنات على أساس شامل، إذ يمكن مثلا تتبع العلاقة في كل الدول بين التطور الاقتصادي ونمو الديمقراطية، أو بين حجم الطبقة الوسطى أو الديمقراطية¹.

6. Thematic Studies:

فالساسة المقارنة تركز على مفاهيم مثلها مثل الدول والمناطق فمثلا : بعض الباحثين يمكن أن يهتموا بتغيير دور الدولة من منظور مقارن، عملية احترافية العسكر، بنية العلاقات الطبقية، عملية التنشئة السياسية، وآخرين يمكن أن يهتموا بالتبعية (تنمية بعض الدول الأخرى) أو العملية التي من خلالها الدول الناشئة تحقق الديمقراطية والتطور، أو أنظمة جديدة لتمثيل المصالح تسمى "الكوربوراتية". ومثل هذه الدراسات أحيانا تكون معقدة صعبة ويتم القيام بها من قبل باحثين مختصين في الحقل².

كيف نفران؟: تتم المقارنة عبر الطرق التالية :

1. مقارنة عدد كبير من الدول:

تسمى بـ **large N comparison** هذا النمط يعتمد على مقارنة 20 إلى 30 دولة، رغم ذلك هذا العدد يبقى صغيرا، هذا النمط لديه مجموعة من الايجابيات خاصة عندما نريد تطوير أو اختبار التعميمات حول عدد من الشروط المختلفة، كما يسمح لنا بتحديد الحالات الشاذة أو غير متوقعة، والتي تشكل استثناء. فمثلا: قد يكون صحيح لدى عدد من المستعمرات السابقة للامبراطورية الانجليزية الآن هي ديمقراطية، ولكن ليس

¹ Todd Landman, *Opcit*, P 22

² *Ibid*, P 23

دائماً ، وحالة باكستان يمكن أن تساعد على فهم لماذا؟ ولا نحتاج إلى تغطية الكرة الأرضية ككل في دراستنا المقارنة، كذلك دراسة حول 23 دولة في OECD قد تكون كافية ، الاعتراف بأن هذه الدول الغنية في العالم، ونتائج هذه الدراسة لا تطبق على الدول الأقل ثراء¹.

هذا النمط يقترب من المنهج التجريبي في العلوم، لأنه يتلاءم خاصة مع التحليل الكمي عبر القياس، وتحليل قاعدة البيانات التي تم جمعها حول عدد من الدول، رغم أن هناك بعض الدراسات التي استخدمت المقاربات الكيفية في عدد من الدول، مثل: صامويل هنتكتون في كتابه " صدام الحضارات" 1996 وصامويل فاينر "تاريخ الحكومة"² 1997.

2. مقارنة عدد صغير من الدول:

تسمى هذه المقارنة بـ "المنهج المقارن" و "استراتيجية الحالات المقارنة" أو "المقارنة الممركزة"، ومقارنة عدد كبير من الدول يحقق الرقابة عبر الاختيار الحاذر للدول التي تكون محل تحليل، وفي هذا النمط غالباً ما تكون دولة واحدة محل تحليل عوض العلاقات التحليلية بين المتغيرات، مقارنة التشابهات والاختلافات³. ومقارنة عدد صغير من الدول يمكن أن يستند إلى طريقتين هما :

1. تصميم الأنظمة الأكثر تشابهاً The Most Similar Systems Design:

والتي تبحث عن مقارنة الأنظمة السياسية التي تتقاسم عدد من المميزات المشتركة بهدف تحييد بعض الاختلافات، وتبسيط الضوء على الأخرى.

تصميم الأنظمة الأكثر تشابهاً تقترح النظر إلى الدول التي لديها الكثير "مشترك" (ولهذا تسمى الأكثر تشابهاً)، ولكن لا تظهر نفس الظاهرة أو المخرجات التي نريد تفسيرها، مثلاً: في محاولة الكشف عن دور الإرث الاستعماري البريطاني في الديمقراطية، تكون المقارنة بين الهند وباكستان مفيدة طالما أن كلا الدولتين لديهما الكثير "مشترك"، ولكن فقط الهند هي ديمقراطية مرسخة، فهناك شيء خاص في الهند في هذه المقارنة لا بد وأن يتم تفسيره⁴.

¹ Kenneth Newton and Jan Van Deth, **Foundations of Comparative Politics: Democracies of the Modern World**, Cambridge: Cambridge university press, 2010, p 404

² Todd Landman, **Opcit**, p 24

³ **Ibid**, P 27

⁴ Kenneth Newton and Jan Van Deth, **Opcit**, p 407

وتصميم الأنظمة الأكثر تشابها يتلاءم مع تلك الدراسات المتعلقة بدراسة المناطق، والتبرير النظري والفكري لدراسات المناطق هو أن هناك شيء مشترك بين الدول في منطقة جغرافية خاصة، مثل: أوروبا، أفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، منها التاريخ المشترك، اللغة، الدين، السياسة، الثقافة، والباحثين في مجال دراسات المناطق يستخدمون الأنظمة الأكثر تشابها، والتركيز على الدول في هذه المناطق يسمح بمراقبة تلك الخصائص المشتركة، فمثلا الباحث **Jones 1995** قام بمقارنة الترتيبات المؤسسية في دول أمريكا اللاتينية، والتي لا تتقاسم فقط الإرث الثقافي والتاريخي، ولكن أيضا تتقاسم نفس شكل "الرئاسوية"، والباحث **Collier 1991** قام بمقارنة تجارب ثماني دول في أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالحركات العمالية التي تم إدماجها في النظام السياسي¹.

2. تصميم الأنظمة الأكثر اختلافا **The Most Different Systems Design**

تم مقارنة الدول التي لا تتقاسم أي من المميزات المشتركة سوى تلك من المخرجات التي يتم تفسيرها أو واحدة أو اثنين من العوامل التفسيرية والتي تظهر على أنها مهمة لهذه المخرجات.

3. دراسة دولة واحدة- كمقارنة-

دراسة دولة واحدة تعتبر مقارنة أيضا إذا استخدمت مفاهيم مطبقة على دول أخرى، تطوير مفاهيم مطبقة للدول الأخرى، أو البحث عن الإستنتاجات أو الاستدلالات، وما يجب الإعتراف به هو أن الاستنتاجات التي تؤخذ من دراسة -دولة واحدة- تكون أقل أمانا من تلك التي تأتي من مقارنة عدد من الدول، وعند **Eckstein 1975** دراسات دولة-واحدة- هي تعادل الدراسات الكليينكية في الطب، أين يتم دراسة تأثيرات عدد من العلاجات، ورغم أن دراسة دولة-واحدة- تقدّم الوصف السياقي لتطوير تصنيفات جديدة، تعميم الفرضيات، تأكيد النظريات ووجود الحالات الشاذة عبر المقارنة -عبر الوطنية-. وفي الحقيقة هذه الدراسات ليست مقارنة ولكن مفيدة للمقارنة على سبيل المثال: نظام فرانكو في اسبانيا خوان خوسي لينز 1964 حدّد شكل جديد للتسلطية والذي هو مختلف عن الديكتاتوريات الفردية والدول الشمولية، فالنظام قام بمأسسة تواجد العسكر، الكنيسة الكاثوليكية، الموالين، التكنوقراط، كذلك الباحث **Guillermo O'Donnell** قام بتأسيس ما يسمّى "الدولة التسلطية-البيروقراطية" عبر دراسة السياسة الأرجنتينية، هذا المفهوم لاحقا طبق على الأنظمة الأخرى في أمريكا اللاتينية ودول في جنوب شرق آسيا².

¹ Todd Landman, **Opcit**, PP 28-29

² **Ibid**, PP 32-33

1. قلة الحالات وكثرة المتغيرات:

لقد حددّ الباحث **Arend Ljphart** المشكلة الأساسية التي تواجه المنهج والتحليل المقارن في وجود عدد كبير جدا من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية. ومشكلة تعدد المتغيرات تواجه بصفة عامة كل أبحاث العلوم الاجتماعية بغض النظر عن منهج البحث المستعمل، أما المشكلة الثانية، فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية، وبالتالي فهي تزيد من صعوبة التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات، والمشكلة الأساسية التي تواجه الباحث في هذا الإطار هي النقص الكبير في البيانات والمعلومات حول معظم النظم السياسية، بالذات الدول الجديدة النامية¹. وفي هذا الإطار حاول "ليجفارت" طرح عدّة استراتيجيات لحلّ لهذه الإشكالية منها :

1. زيادة الحالات بقدر الإمكان وتوسيع النطاق الجغرافي للتحليل السياسي في حقل السياسة المقارنة وتوسيعه تاريخيا.
2. دمج المتغيرات المتشابهة، بدمج متغيرين أو أكثر معا إذا كانت هذه المتغيرات تعبر عن خصائص مشتركة ومتشابهة ومتطابقة.
3. تركيز التحليل المقارن على الحالات القابلة للمقارنة، ما يعطي فرصة جيدة لإستعمال المنهج المقارن بشكل جيد.
4. تركيز التحليل المقارن على المتغيرات الرئيسية، أي عدم الإستغراق في دراسة عدد كبير جدا من المتغيرات مما يؤدي إلى عدم القدرة على اكتشاف العلاقات بينها، والتركيز على المتغيرات ذات الأهمية.

2. مشكلة ثبات وحياد المتغيرات الأخرى :

في العلوم الاجتماعية، والتي تركز على السلوك الإنساني الذي يتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات بحيث لا يمكن وضع فرضيات أو تعميمات تأخذ في اعتبارها كل العوامل والمتغيرات ذات العلاقة، فإن المتغيرات والعوامل التي يتم تجاهلها تمثل العوامل والمتغيرات التي تفترض ثباتها وحيادها، ونظرا لأن علم السياسة يتعامل مع السلوك السياسي للأفراد والجماعات، فإنه من الصعب أو المستحيل مثلا عزل مجموعة من المؤسسات السياسية عن البيئة الثقافية والاجتماعية التي تعمل في إطارها .

¹ يوسف بعيطيش ، التحليل السياسي المقارن: بين الإشكاليات الموضوعية وإشكالية التحيز، مجلة أبحاث، المجلد 3، العدد 2 ، 2018، ص 13

3. المقارنة بين بنيات اجتماعية وثقافية وسياسية:

من خلال المنهج المقارن ينتقل الباحث من الخاص العام ومن العام إلى الأكثر عمومية في محاولة للوصول إلى الخصائص العامة للمجتمعات الإنسانية، ومن هنا فإن النتائج التي يتوصل إليها الباحث يتم ربطها بالسلوك الإنساني بصفة عامة، ولا يتم ربطها بمحيط ثقافي واجتماعي معين، ولكن ونظرا لاتساع مجال التحليل المقارن إلى بنيات مختلفة، فإن الباحث يواجه ثلاث مشاكل منهجية وهي :

أ. هل الأحداث والمواقف والعلاقات المراد تفسيرها(المتغيرات التابعة)، لا يمكن مقارنتها من محيط ثقافي واجتماعي إلى آخر أو من فترة زمنية إلى أخرى؟.

ب. هل تؤدي المفاهيم العامة المستعملة في المقارنة بين مجتمعات وثقافات مختلفة إلى تشويه وتحريف الأحداث والمواقف في كل ثقافة؟ .

ج. كيف يمكن مقارنة الوحدات أو النظم الاجتماعية المختلفة والمتمايزة؟¹

من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة، أو العلة من المعلول، خصوصا إذا ما كان التلازم بينها هو تلازم قائم على الصدفة وليس تلازما سببيا.

لا ترتبط النتائج غالبا بعامل واحد، بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

قد تحدث ظاهرة ما، نتيجة لسبب ما في ظرف معين، وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب آخر، يختلف عن السبب الأول في طرف آخر.

لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة والتحكم بها ، كما هو الحال في المنهج التجريبي، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض، وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها، لذلك ، فإن المنهج لا يصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحقيقها في المنهج التجريبي، ولهذا الأسباب قد يقع التحليل المقارن في ما يمكن تسميته "ثنائية الصرامة الزائدة و التوقيع المكثف"².

كما يمكن إضافة آثار العولمة التي أصبحت أهم قضية في السياسة المقارنة، فإنتشار الإتصالات، الإتفاقيات، التجارة، الأفكار حول العالم، قد ساهم في تغييرات عميقة في السياسة وسياسات الدولة-الأمة ، وعند السياسة المقارنة الأثر ليس فقط في عدد الفواعل الموجودة في صنع القرارات السياسية الوطنية، والتي برزت والبعد الدولي قد

¹ يوسف بعيطيش ، المرجع السابق الذكر، ص 14

² كنة مغيش، استراتيجيات "التحليل المقارن" للظاهرة السياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد2، 2020، ص 1688

تلقي اهتماما أكبر كعامل سببي في المقارنة، ولكن فوق ذلك القيم حول استقلال وحدات البحث "كالدولة الأمة وضعت محل شك¹.

¹ Dietnar Braum and Martino Maggatti, **Comparative Politics: Theoretical and Methodological Challenges**, 2015, p 4

المحاضرة الثالثة : مراحل تطوّر السياسة المقارنة:

تهدف هذه المحاضرة إلى تحديد أهمّ المراحل التي مرّت بها السياسة المقارنة كحقل علمي أكاديمي بمجموعة من التطوّرات والتغيرات ، وفي كل مرحلة من مراحل تطوّرها برزت أطر واقترابات جديدة تستخدم في تحليل الظواهر السياسية، ويمكن إيجاز هذه المراحل فيمايلي:

1. المرحلة التقليدية:

تعرف تحت مسميات كثيرة منها المرحلة التقليدية، مرحلة الحكومات المقارنة، المرحلة ما قبل السلوكية، المرحلة ما قبل الحديثة، بدأت مع كتابات أرسطو وأفلاطون.

تميزت هذه المرحلة ما قبل الحديثة أو المقاربة التقليدية في المقارنة منذ أرسطو بأنها دراسات تأملية معيارية، وقائمة على التحيز العرقي، ولم يتم استخدام المقارنة إلا نادرا، حتى وإن بعض الدراسات سعت إلى إجراء المقارنة النظامية. وفي هذا الوقت كانت العلوم السياسية أصغر العلوم فيما تعلق بالأداء العلمي، وكانت مدينة للعلوم الأخرى، فالفلسفة منذ أرسطو إلى الدستورية القانونية من بودان إلى بريس، الإقتصاد السياسي من سميث، ريكاردو، بنثام، ماركس ومل، وفي القرن التاسع عشر جاء مفهوم "السوسيولوجيا" على يد المفكر "أوغست كونت" التي أصبحت مهمّة ومساعدة على تخيص العلوم السياسية من الفقه القانوني وتحوّلها إلى أحد أهمّ العلوم الاجتماعية. وفي مرحلة النهضة تمكّن الباحث الإيطالي "ميكافيلي" من الاقتراب من مقارنة العلوم الاجتماعية، وبذلك قلّص من المعيارية الفلسفية التي ميّزت الفترات السابقة¹.

ثمّ برز ردّ فعل ضدّ التطويرين الذين أكدّوا على أهمية التاريخ، وقاموا بوضع تحفظات ضدّ المنهجية المقارنة، ومن رواد الإتجاه المناقض للتاريخ، نجد² Theda Skopol, Barrigton Moore, Charles Tilly.

وباختصار المقارنات في المرحلة ما قبل الحديثة هدفت إلى تصنيف الأنظمة السياسية ككلّ، و فقط في الفترات الحديثة تم مقارنة السياسة عندما تم مناقشة تقنيات الحكم في نظريات "سبب وجود الدولة" أو "السيادة" منذ ميكافيلي، وهذه المقارنات بالأحرى كانت في شكل نماذج بسيطة مثلا: عدد الحكام، والعديد منها تضمن الافتراضات المعيارية، والخصائص المميزة لم تكن دائما ثابتة مثل: تصنيف مونتسكيو للموناركية، الجمهورية،

¹ Klaus Von Beyme, **Klaus Von Beyme : Pioneer in the study of political theory and comparative politics**, New York: Springer, 2014, p 42

² **Ibid**, p 43

الاستبدادية، وفي هذا المضمار **Voltaire** سحرّ من هذه الأصناف واعتبرها بمثابة "تسجيلات الكنيسة للولادة" والتي تضمنت العناصر الأساسية: الذكر، الأنثى، المولود غير الشرعي.

اقتربات المرحلة ما قبل الحديثة في القرن 19 تم تحديثها عبر التحوّل من التصنيفات الاستاتيكية إلى النظريات التاريخية للتطوّر، وأكثر هذه النماذج تأثيراً كانت نموذج "داروين" التطوّر، والمادية التاريخية لماركس مع مراحل الخمس التاريخية ونموذج **Herbert Spencer**، وهؤلاء الباحثين الثلاث كانت لديهم مقارنة مهيمنة في بناء النظرية، فمقارنة "داروين" كانت شكل "للوظيفية المبكرة"، ماركس تبنى من **Hegel** "المنهجية الديالكتيكية" و **Spencer** رائد لنظرية النظام، ومنذ "جون ستوارت مل" منطلق العلوم الاجتماعية تضمن منهجيتين هما: منهج الاتفاق ومنهج الاختلاف، الأول هو شكل "للتجربة الاصطناعية" والثاني كان مطبق في وضعيات أين التجارب غير ممكنة، وكانت المقارنات المبكرة في مرحلة ما قبل الحداثة مهووسة بإيجاد التشابهات، و فقط في القرن 20 أولوية "منهجية الاختلاف" كانت متطورة"¹.

الانتقادات الموجهة للمرحلة التقليدية: يمكن حصر أهم الانتقادات فيميايلي:

1. المقارنة التقليدية لم تكن مقارنة Essentially non-comparative

العدد الكبير من الدراسات في حقل الحكومة المقارنة تتعامل إما مع دولة واحدة أو وصف موازي للمؤسسات في عدد من الدول، ويتم إجراء هذه الدراسات عبر الأسس الدستورية، تنظيم السلطة السياسية، ووصف الطرق التي من خلالها يتم ممارسة السلطة، وفي كلّ حالة تتم مناقشتها بالرجوع إلى البنية المؤسساتية للدولة، وبذلك فإن الباحث يهتم أولاً وأساساً بتحليل بنية الدولة، مكانة السيادة، قوانين الانتخابات، وتوزيع الأعضاء في الأحزاب السياسية².

2. المقارنة أساساً وصفيًا Essentially Descriptive:

من المهمّ التأكيد على أن وصف المؤسسات السياسية الرسمية هي حيوية لفهم العملية السياسية، ومن بين أهمّ الدراسات التي يمكن الإشارة إليها نجد **Daniel Witt** "حكومة القارة الأوروبية"، و **Fritz Max** "الحكومة الغربية، المؤسسات السياسية المقارنة"، وهذه الأعمال اقتصرت أساساً على المورفولوجية السياسية،

¹Klaus Von Beyme, **Opcit**, p 43

² Roy Macridis, **Major Characteristics of the Traditional Approach**, In Bernard Susser, "Approaches to the study of politics", New York: Macmillan Publishers, 1992, p 16

أو ما يسمّى بالتشريح السياسي، حيث وصفوا مختلف المؤسسات السياسية دون محاولة مقارنتها، والمقارنة ماهي إلا تحديد للاختلافات بين أنماط أو الأنظمة مثل الأنظمة الفيدرالية في مقابل الموحدة، البرلمانية في مقابل الرئاسية، أو الاختلافات بين الأنظمة الديمقراطية والشمولية.

وهناك مقاربتين في الدراسة الوصفية للمؤسسات السياسية، الأولى: تاريخية، والثانية: قانونية. المقاربة التاريخية تركزت على دراسة أصول ونمو بعض المؤسسات، مثلاً: يمكن إرجاع أصول النظام البرلماني إلى **Magna Carta** ودراسة تطورها عبر المراحل التاريخية المتسلسلة. المقاربة الثانية الأكثر سيادة هو ما يسمّى "بالمقاربة القانونية"، هنا الباحث يعرض أساساً دراسة "السلطات" لمختلف شعب الحكومة وعلاقتها مع الرجوع إلى المواصفات الدستورية والقانونية الموجودة¹.

3. المقاربة أساساً أبوية Essentially Parochial

العديد من الدراسات الخاصة بالأنظمة السياسية الخارجية وجهت لفحص المؤسسات الأوروبية الغربية مثل: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وبعض من الدول الإسكندنافية².

4. المقاربة أساساً استاتيكية Essentially Static

بصفة عامة المقاربة التقليدية قد أهملت العوامل الديناميكية بما في ذلك النمو والتغيير، حيث ركزت على ما يسمّى "بالتشريح السياسي"³.

5. المقاربة أساساً مونوغرافية Essentially Monographic

أهمّ الدراسات التي تناولت الأنظمة الأجنبية أخذت شكل مونوغراف، والذي ركّز على دراسة المؤسسات السياسية لنظام واحد أو مناقشة المؤسسة الخاصة في نظام واحد⁴.

المرحلة السلوكية :

ظهرت كرد فعل ضدّ المرحلة التقليدية بناء على تقارير علمية قامت بإبراز عيوب ونقائص المرحلة التقليدية منها تقرير الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية 1944 الذي أشار إلى التحليل الضيق والوصفي للمؤسسات، هذه

¹ Roy Macridis, **Opcit**, p 17

² **Ibid**, p 19

³ **Ibid**, p 20

⁴ **Ibid**, p 21

التقارير شكّلت قاعدة للمقاربة السلوكية لدراسة السياسة، وتوسيع وتطوير مجال السياسة المقارنة خلال 1950 و1960¹. وارتبطت بأعمال علماء السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن أصلها يرجع إلى أعمال الباحث **Graham Wallas** في كتابه "الطبيعة الإنسانية في السياسة"، والباحث **Arthur Bentley** في كتابه 'عملية الحكومة' في سنة 1908، وكلاهما أكدّ على العمليات غير الرسمية في السياسة، وإعطاء أهمية أقلّ للمؤسسات السياسية، و**Graham Wallas** رأى ضرورة ادخال نوع من الواقعية على الدراسات السياسية في ضوء المستجدات الجديدة في علم النفس الحديث، و**Arthur Bentley** مؤسس اقتراب الجماعة قام بدراسة الجماعات غير الرسمية وإهمال المؤسسات الرسمية، فقد دعى إلى دراسة أدوار جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، الانتخابات، والرأي العام في العملية السياسية، كما يمكن الإشارة إلى أحد مؤسسي السلوكية وهو **Charles Merriam** مؤسس مدرسة شيكاغو ففي مقاله "The Present State of the study" **politics** والتي نشرت في المجلة الأمريكية 1921 وفي كتابه "المظاهر الجديدة للسياسة" 1925 قام "مريام" بانتقاد العلوم السياسية الحديثة وإهمالها للعوامل النفسية، السوسولوجية، الاقتصادية في القضايا السياسية، وعلى الباحث في السياسة أن يستخدم آخر ما توصلت إليه العلوم الإجتماعية بهدف تطوير "ما بين التخصص والطابع العلمي للسياسة" واستخدام التقنيات الكمية المطوّرة في علم النفس والإجتماع².

ورغم هذه المحاولات، إلا أن السلوكية في العلوم السياسية لم تتطور إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة عبر كتابات علماء العلوم السياسية وعلى رأسهم **David Trauman** في دراسته "آثر الثورة السلوكية على العلوم السياسية" في 1955 و**Robert Dahl** في دراسته "المقاربة السلوكية في العلوم السياسية" في 1961 و**Evron Kirk Patrick** في كتاباته "آثر المقاربة السلوكية على العلوم السياسية التقليدية" في 1962 و**David Easton** "المعنى الحالي للسلوكية في العلوم السياسية" وكلّ هذه الدراسات أكّدت على ضرورة الإنتقال من التركيز على التوجهات المعيارية للمدارس القانونية والفلسفية إلى دراسة السلوك السياسي أي سلوك الفواعل الحالية في المجال السياسي، مثل: من يجوز على السلطة؟ الباحثين عن السلطة والناخبين على حدّ سواء، وفي هذا الإطار يعرف السلوك السياسي بأنه "بمجال للدراسة داخل العلوم السياسية، يهتم بكلّ مظاهر السلوك الإنساني الذي يأخذ مكانه داخل السياقات السياسية داخل الدولة أو جماعة سياسية أخرى لأغراض سياسية، فهو يركز على الفرد كناخب، كقائد، ثوري، عضو في حزب، قائد رأي عوّض الجماعة أو النظام

¹ Gérardo Munck, **The Past and the Present of Comparative Politics**, In Gerardo Munck and Richard Synder, "Passion, Craft, and Method in Comparative Politics, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2002, p 43

²O.p, Gauba, **An Introduction to Political Theory**, New Delhi: Macmillan New Publishers India, 2003, P 104

السياسية، ولكن لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات الجماعة على سلوك الفرد، قيود النظام على الفرص الفردية للعمل وآثر الثقافة السياسية على الإتجاهات والعادات السياسية¹.

كما أن هذه المرحلة برزت كزّد فعل ضدّ التعريف المقدّم للسياسة والذي حصر مجاله فقط في دراسة المؤسسات الرسمية للحكومة والدعوة إلى إدماج الإجراءات غير الرسمية والسلوكات المتعلقة بجماعات المصالح، الأحزاب، الثقافة السياسية، الإتصال السياسي، التنشئة السياسية، والتي يمكن أن تكون مهمّة في عمل النظام السياسي².

الحاجة إلى مقارنة علمية وضرورة اختبار النظرية، حيث أن السلوكية وسّعت من مجال السياسة المقارنة الذي كان مقتصرًا على دراسة الحكومة ومؤسساتها ليفتح المجال أمام التأثيرات النظرية للتخصصات الأخرى مثل: علم الاجتماع، مفاهيم ماكس فيبر وبارسونز قد لعبت دورًا في البنيوية-الوظيفية.

والجديد الذي جاءت به السلوكية هو أن المقارنة لم تعدّ تركز على الدول الأوروبية الغربية فقط، وإنما أعطي الإهتمام للدول الأوروبية الصغيرة، كما تغير الإهتمام نحو الدول الحديثة الإستقلال في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، كذلك وضع التحليلات الإحصائية كما جاءت في دراسة **Sidney Virba و Gabriel Almond** "الثقافة المدنية"³.

ومن العوامل التي ساعدت على ظهور المدرسة السلوكية تصاعد الوطنية في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا والتي تجسّدت في عدد من الدول، انتهاء سيطرة الدول الكبرى الواقعة تحت مظلة المجتمع الأطلنطي (دول أوروبا الغربية، و.م.أ، كندا) على الأقاليم الإستعمارية وشبه الإستعمارية، صعود الشيوعية كقوة عالمية والساعية إلى تغيير بني النظم السياسية⁴.

مرتكزات المقاربة السلوكية: يمكن تحديدها فيمايلي:

1. الإنتظامات والتماثلات في السلوك السياسي لا بدّ وأن يتم التعبير عنها في التعميمات أو النظرية.
2. صلاحية هذه التعميمات لا بدّ من اختبارها.
3. تقنيات البحث وتفسير المعطيات لا بدّ من تطويرها.

¹ O.P Gauba, **opcit**, p105

² Gerardo Munck, **Opcit**, p 43

³ **Ibid**, p 44

⁴ Gabriel Almond and Bingham Powell, **Analyse Comparée des Systemes Politiques: Une theorie Nouvelle**, Paris : les éditions internationales, 1972, pp 8-9

4. القيام بالقياس عند تسجيل البيانات.
5. البحث عن فهم وتفسير السلوك قبل استخدام المعرفة لحلّ المشاكل.
6. دمج البحث السياسي مع العلوم الاجتماعية الأخرى.
7. القيم التي يتم تمييزها بين الإقتراحات المتعلقة بالتقييم، وتلك المرتبطة بالتفسير الإمبريقي.

وبالرغم مما قدمته المرحلة السلوكية للعلوم السياسية بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة، إلا أنها تعرضت هي الأخرى إلى مجموعة من الانتقادات ولعل أبرزها أنه لا يمكن قياس الظاهرة السياسية غير ممكن، وذلك لأن معظمها غير قابل للقياس، ولا يمكن القيام بأي تجربة على الظاهرة السياسية، وأن العلوم السياسية هي شعبة من العلوم الاجتماعية، ولا يمكن أن تكون مثل العلوم الطبيعية¹.

المرحلة ما بعد السلوكية :

رغم حصول السلوكية على موقع مهيم في منهجية العلوم السياسية، ولكن عدد من الباحثين قاموا بتوجيه مجموعة من الإنتقادات إلى أسستها وعلى رأسهم الباحث **Leo Strauss** في مقالته "ماذا تعني الفلسفة السياسية؟"، والذي أكد على أن السلوكية كانت بمثابة "عارض" لأزمة في النظرية السياسية، وذلك بسبب فشلها في التعامل مع القضايا المعيارية والباحث **Sheldon Wolin** في مقالته "النظرية السياسية كمهنة" وأكد على انشغال العلوم السياسية بالمنهجية يعني التنازل عن الاهتمام الحقيقي بالنظرية السياسية، وفي نهاية 1960 أكد بعض أنصار المدرسة السلوكية على أن اهتمام هذه الأخيرة "بالعلم الخالص" هو المسؤول عن فشلها في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية في تلك المرحلة².

في اللقاء 65 السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية، جاء الباحث الأمريكي **David Easton** 1969 بمقالة تحت عنوان "الثورة الجديدة في العلوم السياسية" نشرت في المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، وأكد على أن "ما بعد السلوكية" تشكل اتجاه فكري منتشر لإعادة التفكير في طبيعة التخصص، حيث برزت مقاربات جديدة لدراسة الظاهرة السياسية كالنيوماركسية، الكوربوراتية. وعدم الرضى عن محاولة الباحثين تحويل دراسة السياسة إلى تخصص علمي قائم على منهجية العلوم الطبيعية³.

¹ Shefali Roy, **Society and Politics in India: Understanding Political Sociology**, New Delhi: Learning Private Limited, 2014, p 14

² O.P Gauba, **Opcit**, p 107

³ David Easton, **The New Revolution in Political Science**, The American Political Science Review, Vol 3, N°4, 1969, p 1051

إفتراضات المرحلة ما بعد السلوكية: يمكن ايجازها فيمايلي:

1. المحتوى عليه أن يسبق التقنية(أولوية المحتوى على التقنية): فالتقنيات هي مهمة كأداة للبحث، ولكن الأهم هو الهدف والغاية من وراء استخدام هذه التقنيات.
2. التركيز لابد وأن يكون على التغيير الإجتماعي وليس الحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم: العلوم السياسية المعاصرة لابد وأن تركز أساسا على التغيير الإجتماعي، وليس على الحفاظ على الوضع القائم كما فعل السلوكيين، حيث قاموا بوصف وتحليل الوقائع دون إعطاء الأهمية الكافية لفهم الوقائع في سياقها الاجتماعي الواسع.
3. العلوم السياسية عليها أن لا تفقد ملامستها للوقائع السياسية: السلوكيين فقدوا ملامستهم للوقائع السياسية، فقد تم التركيز على التجريدات والتحليل.
4. الحاجة إلى تسييس المهنة : فعلماء السياسة لديهم دور في المجتمع، وبهدف تحقيق هذا الهدف يصبح حتميا أن كلّ الجمعيات المهنية والجامعات لابد وأن يتم تسييسها.
5. التركيز على الفعل عوض التأمل والتوقع : فحسب السلوكية العلوم التأملية كانت جيّدة في القرن 19 عندما كان هناك اتفاق معنوي بين الأمم، ولكنه الآن غير صالح في المجتمع المعاصر المنقسم بين الأفكار والايديولوجية. وعلى أساس ذلك على الباحثين تركيز اهتمامهم أكثر فأكثر على الأفعال وليس فقط على العلوم التأملية. والبحث ككلّ لابد وأن يوجه نحو دراسة العضلات الإجتماعية والسياسية وطرق القضاء عليها¹.

وفيمايلي الجدول رقم (01) يوضح التمييز بين السلوكية وما بعد السلوكية

القضايا	المقاربة السلوكية	المقاربة ما بعد السلوكية
طبيعة البحث	البحث عن المعرفة الخالصة	البحث عن المعرفة التطبيقية
الهدف من البحث	المعرفة وعدم الاهتمام بالفعل	الاهتمام بالفعل
تركيز الدراسة	مستويات التحليل الجزئية	مستويات التحليل الكلية، التركيز على الوحدات الكبيرة
الاتجاه نحو القيم	عملية صنع القرار والحياد اتجاه القيم	مضمون صنع القرارات والاهتمام بالقيم
الاتجاه نحو التغيير الاجتماعي	الاهتمام بالوضع القائم وعدم الاهتمام بالتغيير الاجتماعي	الاهتمام بالتغيير الاجتماعي لحلّ المشاكل الاجتماعية

المصدر: O.P Gauba, **Opcit**, p 108

¹ David Easton, **Opcit** , p 1052

أهداف المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى إبراز أهمّ اقترابات المرحلة التقليدية والتي تعدّ من أهمّ مراحل تطوّر السياسة المقارنة كعلم قائم بذاته، ومن أهمّ هذه الإقترابات نجد: الاقتراب الماركسي، النخبوي، الجماعة.

- مقترّب التحليل الماركسي:

لقد استخدم كارل ماركس مفهوم "الطبقة" في كتاباته، ولكن لم يعالج هذا المفهوم، فكما هو معروف في الفصل الأخير فقط من مجلد "الرأسمال"، أين حاول ماركس التعرّض إلى ما يكوّن الطبقة، وحسب ماركس بفهم الملكية في المجتمع البرجوازي كالمملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ورقابة الأقلية على الثروة للمجتمع ككلّ، يمكن فهم جوهر التناقض الموجود في الإنتاج وخلق الصراع الطبقي، وبذلك سلطة المجتمع تصبح سلطة خاصة أو سلطة شخص ما، والشرط الأساسي لتواجد وهيمنة الطبقة البرجوازية هو تراكم الثروة في أيدي الأفراد الخواص، وتشكيل ورفع الرأسمال، فشرط الرأسمال هو أجر العمل، وحسبه الطبقة هي أداة مهمّة للتفسير النظري، البحث والممارسة، ومن الأفضل تسليط الضوء على المجتمع والتاريخ، فالطبقة موجودة في كلّ مجتمع وصراع الطبقة يحوّل التاريخ، وفي كتابه "الرأسمال" قام بتحديد نموذج طبقتين مركزا على العلاقة الاستغلالية بين الطبقة المالكة وغير المالكة، وهي البرجوازية التي تملك أدوات الإنتاج واستخدام أجور العمّال، والثانية هم العمال الذين ليس لديهم سوى سلطة العمل وعليهم بيع أنفسهم للبرجوازية بغرض التعايش، وعند ماركس كلا الطبقتين تقفان دائما واحدة ضدّ الأخرى بالنظر إلى الرقابة على أدوات الإنتاج أو تقاسم انتاج العمل وآخيرا للدولة، والسؤال لماذا كارل ماركس ركّز على هاتين الطبقتين؟ وماذا عن رجال الأعمال، أصحاب المحلات، الحرفيين الزراعيين؟ والإجابة هي أن نموذج الطبقتين هو كافي للحديث عن تطوّر الرأسمالية الحديثة، وذلك لأن الطبقات الوسطى ستدمج في طبقة البروليتاريا، وبروليتاريا الطبقات الوسطى هي حتمية، وهذا الصراع الاقتصادي في مجال الإنتاج يمكن أن يصبح صراعا سياسيا¹.

¹ Alvin yso and Suwarsono, **Class Theory or Class Analysis? A Reexamination of Marx's unfinished Chapter on Class**, pp 40-41

وتتوقع ماركس أن العمّال سيرتقون بسرعة كطبقة، وبالتالي يصبحون فواعل في صناعة التاريخ، وتفاؤل ماركس قائم على الشروط التي تقوم بتفعيل تشكيل الطبقة العاملة في ظلّ الرأسمالية¹.

أولاً: الإرتفاع في إنتاج المصانع يقود إلى رفع حجم وكثافة الطبقة العاملة، وبتعبير "ماركس" مع تطوّر الصناعة، البروليتاريا لاتزيد في العدد فقط، وإنما تصبح متركزة في الجماهير العريضة وقوّتها تنمو وسوف تشعر بالقوة أكثر.

ثانياً: الأزمات الإقتصادية في الرأسمالية تهدّد حياة العاملين، وماركس يفسّر ذلك بأن نموّ المنافسة بين البرجوازية، ينتج عنها مجموعة من الأزمات التجارية ويقود إلى جعل أجور العمّال عرضة للتقلبات.

ثالثاً: الطبقة العاملة الصناعية لديها اتصال بين أعضائها بالمقارنة مع الفلاحين والعمّال، حيث يشرعون في تشكيل الإتحادات المهنية ضدّ البرجوازية، فيجتمعون بهدف الحفاظ على نسبة الأجور..... وهذه الإتحادات تساعد على تحسين وسائل الإتصال والتي خلقتها الصناعة الحديثة وجعل العمّال من مختلف الأماكن في إتصال بينهم، وهذا الإتصال مهمّ لمركزة عدد من النضالات المحلية، وكلّها لديها نفس الطابع، في صراع وطني واحد بين الطبقات.

رابعاً: الصراعات داخل الطبقة الحاكمة أيضا تفعّل تشكيل الطبقة العاملة، وحسب "ماركس" البرجوازية تجد نفسها في صراع ثابت، ففي البداية مع الأرستقراطية ثمّ لاحقاً مع البرجوازية نفسها، والتي أصبحت مصالحتها متناقضة مع تطوّر الصناعة.

خامساً: عندما تقترب الثورة الطبقيّة من ساعة الحسم، هذا يقود إلى سقوط طائفة صغيرة من البرجوازية الإيديولوجية من الطبقة الحاكمة وبتعبير "ماركس" نسبة من البرجوازية الإيديولوجية ق صعّدت إلى مستوى يجعلها تفهم الحركة التاريخية ككل².

الدولة والطبقة :

يمكن النظر إلى الدولة ببساطة على أنّها أداة للطبقة الرأسمالية، وكأداة للإكراه، والإدارة يمكن استخدامها من قبل الرأسماليين لتدعيم مصالحهم الطبقيّة، كذلك لاحظ "ماركس" أن التطوّرات من قبل البرجوازية في الإقتصاد يتبعه تطوّر وتقدّم مشابه في السياسة، وعندما تصبح البرجوازية هي الطبقة الحاكمة فإن البروليتاريا ستحوّل إلى عبيد¹.

¹ Alvin yso and Suwarsono, **Opcit** , pp 40-41

² **Ibid**, PP 41-42

الطبقة والعلاقات غير الطبقة:

أكدَ ماركس على أن علاقات الطبقة هي بمثابة سائل عام سوف يذوب العلاقات الإجتماعية مثل: الدين، العائلة، السن، الجنس، الأمة في الرأسمالية الحديثة، وعندما تتقدم الرأسمالية، العلاقات الطبقة تصبح أكثر شهرة، وأين العلاقات الإجتماعية الأخرى تتلاشى تدريجياً وفي هذه النقطة، "ماركس" أكد أن البرجوازية قد لعبت دور في التاريخ، وذلك لأنها وضعت نهاية لكلّ العلاقات الإقطاعية الأبوية، وترك الباقي للإرتباطات الأخرى بين الفرد والفرد، وتغليب المصلحة الخاصة، والعلاقات الطبقة قامت بإستئصال الإختلافات في السن والجنس في الرأسمالية وأكد "ماركس" أن الإختلافات في السن والجنس ليس لديهم أي مصداقية إجتماعية مميزة للطبقة العاملة، كلّها أدوات للشغل أكثر وأقلّ غلاء لاستخدامها حسب أعمارهم وجنسهم².

- اقتراب النخبة :

خلال نصف 1960 لجنة السياسة المقارنة قررت توجيه أنظارها إلى دراسة النخب، مفهوم النخبة نشأ في خضم علم الإجتماع السياسي، كتنقيص للنظرة الماركسية للتاريخ، ولتصوّر الدور المحرّك للبروليتاريا وصراع الطبقات، وفي هذا الإطار نجد الباحث **Vilfredo Pareto** استخدم هذا المفهوم للتعبير عن مختلف طبقات المجتمع.

والنخبة هي مجموعة من الأفراد الذين هم متميزين في مجال نشاطهم، واستخدام هذا المفهوم في بداية القرن 17 ، حيث أطلق على السّلح الحصرية والباهضة الثمن في فرنسا، ثمّ في القرن 18 للإشارة إلى الوحدات العسكرية والجماعات الأرستقراطية، والتي تدعى **superiority** أو ما يسمّى "زبدة المجتمع".

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى كتابات **Vilfredo Pareto** (1935)، **Gaetano Mosca** (1939)، **Robert Michels** (1925)، **Wright Milles**، حيث أشار هؤلاء الباحثين إلى أن الديمقراطية هي بمثابة خرافة، وذلك لأنها في الواقع في يد أقلية نخبية تحكم.

Vilfredo Pareto في كتابه "العقل والمجتمع" يقول أن النخبة هي جماعة من الأفراد لديهم مؤهلات في مجالهم ، وتتضمن النخبة الأفراد الذي يلعبون دور في الحكومة بطريقة مباشرة وغير مباشرة كالوزراء، أعضاء البرلمان، القضاة، الجنرالات، وحتى الأفراد الذين يملكون الثروة، العائلة، الأفكار السياسية ، وربط نظريته للنخب بناء على أفكار ميكافيلي، في كتابه "الأمير"، حيث يشير إلى أن أعضاء الطبقة الحاكمة هم إمّا تعالّب لديهم

¹ Alvin yso and Suwarsono, **Opcit** , P 44

² **Ibid**, P 44

الدهاء، أو بمثابة أسود لديهم القوة، وحسبه السياسة تحتاج إلى كلاهما، فإذا كانت أغلبية النخب تضم ثعالب، فهذا يعني أنها تحكم على أساس الاقتناع، وإذا كانوا أعضاؤها أسود، فالبلاد تحكم عبر القوة.

و**Gaetano Mosca** في كتابه "الطبقة الحاكمة" يعدّ أول من ميّز بين النخب والجماهير، وقد وضع مفهوم النخب في علاقتها مع الجماعات الإجتماعية الأخرى في المجتمع، وأكدّ على وجود طبقتين هما: الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، وهي خاصية موجودة في كلّ المجتمعات. الطبقة الحاكمة هي أقلّ عددا من المحكومة، وهي تحكم المجتمع لأنها منظمة، في حين المحكومة هي أكثر عددا وغير منظمة وما يجعلها (الحاكمة) متفوّقة وأكثر تأثيرا في المجتمع من الجماهير¹.

و**Robert Michels** في كتابه "الأحزاب السياسية"، والتي فيها تحدث عن "القانون الحديدي للأوليغارشية"، مؤكّداً على أن التنظيمات الإجتماعية والسياسية تحكمها جماعة صغيرة من الأفراد، وأن حكم النخبة أو الأوليغارشية هو أمر حتمي، أي "قانون حديدي" داخل التنظيم الديمقراطي، وأكدّ على أن كلّ التنظيمات المعقّدة بغض النظر عن كيف تكون الديمقراطية فيها في النهاية ستتطوّر إلى أوليغارشية، فحسب كلّ التنظيمات تحكمها طبقة النخبة.

والباحث الأمريكي **Wright Milles** في كتابه "سلطة النخبة"، والذي تحدث عن النخب في و.م.أ، وأكدّ على أن موقع الفرد فقط في المؤسسات هو الذي يحدّد إذا ما كان هذا الفرد ينتمي أو عضو في النخبة، وحسبه النخبة في و.م.أ لديها أصول اقتصادية، سياسية، عسكرية، وهذه المجالات الثلاث مجتمعة تكوّن سلطة النخب في و.م.أ.

وعند "ماكس فيبر" أصبح الباحثين يستخدمون المقاربة المتعدّدة الأبعاد لدراسة النخب، ولم يعودوا يستخدمون مصطلح النخبة، وإنما مفهوم الطبقة، المنصب، الخلفية السوسيواقتصادية، أو المكانة الإجتماعية مثل: الوظيفة، الإمتياز، التعليم لتحديد النخب في المجتمع².

وعند الباحث **Therborn** مقترب النخب لا يهتم كثيرا بمن لديه السلطة؟ ولأجل ماذا؟ ولكن ماهي آثار السلطة على مجتمع معين؟ أو على إعادة إنتاج وتغيير المجتمع ويقول في هذا الصدد "الطبقات الحاكمة والمحكومة

¹ Eva Patricia Rakel, **The Iranian Political Elite, State and Society Relations, and Foreign Relations since the Islamic Revolution**, Netherlands: Brill Publishers, 2008, PP 32-33.

² **Ibid**, P 34

يتم تحديدها جيدا ليس عبر ألقابها أو عدد أفرادها أو الخلفية الإجتماعية والمسار المهني في السلطة، ورغم أن كل هذه ليست بدون أهمية ، إلا أنه عبر أعمالها وتصرفاتها، وهذا عبر الآثار المترتبة عن تصرفاتها¹.

ومن أهمّ الإقترابات المستخدمة في دراسة النخب نجد إقتراب الملاحظة التاريخية والتي استخدمه كل من **Wright Milles, Robert Micheles , Gaetano Mosca, Vilfredo Pareto** وإقتراب المنصب الرسمي الذي يعتمد على المناصب الرسمية الهامة والمؤثرة وتحديد من يشغلها؟ وإقتراب صنع القرار الذي يعتمد على تحليل هذه العملية ومعرفة من يقوم بها؟ وإقتراب السمعة الذي يعتمد على الخلفية الإجتماعية سواء الطبقية، أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية، المهنية والتعليمية².

إقتراب الجماعة :

لقد حظي هذا الإقتراب بأهمية كبيرة في التحليل السياسي الحديث، هذه المقاربة قد نوقشت من قبل علماء النفس والإجتماع، الإقتصاد والفلسفة، ولكن نظرية الجماعة كما هي الآن تم تطويرها عبر إسهام الباحث **Arthur Bentley** في كتابه "العمل الحكومي"، وهذه المقاربة هي واحدة من المقاربات الممكنة لدراسة السياسة وهي قائمة على افتراض أن السلوك السياسي يمكن فهمه جيدا عبر دراسة تفاعل الجماعة، أي أن منظري الجماعة يؤكدون على أن فكرة العملية السياسية يمكن فهمها جيدا، عبر فحص البنيات السياسية والمسماة "الجماعات" والتي تلعب دور مهم في السياسة وصنع القرار الحكومي، فعدد من الجماعات بصفة خاصة تبحث عن إتباع أهداف السياسة لتتوافق مع مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، والإخراط في عدد من أشكال النشاطات لتعميم الضغط الذي سوف يؤثر على القرارات لمصلحتهم. وتطوّر هذا الإقتراب كان مع جهود **Earl Latham**، **Gabriel Almond , Charles Hagan**³.

الإفتراضات التي تقوم عليها مقترب الجماعة :يمكن حصرها فيمايلي :

1. الجماعة هي وحدة التحليل (أي تفاعل الأفراد من أجل تحقيق أهداف سياسية).
2. النظر إلى النظام السياسي بوصفه شبكة ضخمة من الجماعات المتفاعلة مع بعضها البعض، وهذا التفاعل يأخذ شكل ضغوطات وضغوطات مضادة.

¹ Eva Patricia Rakel, **Opcit** , P 35

² James Bill and Robert Hardgrave, **Comparative Politics: The Quest for Theory**, Ohio: Merrill Publishing Company, 1973, pp 165-167

³ N. Jayapalan, **Modern Political Analysis**, New Delhi: Atlantic publishers and Distributors, p 46

3. التركيز على الجماعة عوض الفرد، وذلك لأن الجماعة لديها تأثير أكبر على عملية صنع القرار. ومن المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها هذا الإقتراب نجد مفهوم التنافس، القوة، المصلحة، الصراع، التعاون، ويمكن الإشارة إلى تصنيف **James Coleman** و **Gabriel Almond** (تصنيف رباعي للجماعات)، على أساس مستوى التنظيم داخل الجماعة، نمط الجماعة في التعبير عن مصالح أعضائها.

1. جماعات المصالح الترابطية: مثل الإتحادات العمالية والنقابات العمالية والإنضمام إليها يكون بشكل إرادي.

2. جماعات المصالح المؤسسية: تنشأ في الأصل كجزء من جهاز الدولة، وليس التعبير عن مصالح أعضائها مثل: المؤسسة العسكرية.

3. جماعات المصالح غير الترابطية: هي الجماعات التي يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم رابطة مشتركة مثل: الطبقة الاجتماعية، العرق، الدين، اللغة، السن، الإقليم.

4. جماعة المصالح Anomic: هي الجماعات التي ليس لها إطار تنظيمي محدد ودائم، بل عادة ما يجتمع أفرادها بصورة عفوية عندما يجتمع أفرادها بصورة عفوية عندما تثور مشكلة ما أو يشعرون بالإحباط، ويتسم تعبيرها عن المصالح باستخدام العنف بما يهدد استقرار النظام، مثل: المظاهرات، أعمال الشغب، الإضرابات غير السلمية. الجماعة **Anomic** وجماعات المصالح الترابطية تتميز بوجود هياكل على درجة عالية من التنظيم واللجوء إلى استخدام السلمية في التعبير عن مصالحها، في حين جماعة المصالح غير الترابطية تعرف بتداني مستوى التنظيم، والإعتماد على الوسائل غير السلمية في التعبير عن مصالح الجماعة¹.

من الفروقات بين نظرية النخبة والجماعة نجد التركيز على التقسيم الأفقي، فكل الأنظمة السياسية تنقسم إلى النخب السياسية وغير السياسية، وهذا التوتر في التقسيم هو أساس التشابه والاختلاف في الأنظمة السياسية. في حين نظرية الجماعة ركزت على التعاون والصراع في مجتمع غير منقسم، ويتم النظر إلى المجتمع على أنه شبكة مكوّنة من الجماعات غير متنتهية، وهنا التركيز يكون على التوازنات وليس على عدم المساواة والعلاقات التي تعكس التبادلية أكثر منا لتفاوت وهذا السبب لماذا تحليلات الجماعة تميل إلى الوصول إلى النتائج تركّز على الإنسجام والاستقرار؟، في حين منظري النخبة يصلون إلى نتائج تعبر عن الإنقسام وعدم الإستقرار².

¹ Gabriel Almond and Bingham Powell, **Comparative Politics Today: A Theoretical Framework** New York : **Pearson**, 2008, P 115

² James Bill and Robert Hardgrave, **Opcit**, P150

الاقتراب المؤسساتي :

ظهر في الربع الأول من القرن الحالي، ولكن أصله يرجع إلى فترات أرسطو الذي قام بتحليل 158 دستور في العالم، وفي العصر الحالي أراء الباحثين قائمة على فكرة إصلاح المؤسسات حتى يتم إصلاح المجتمع، فقد ركزت الأبحاث على دراسة المؤسسات التي ترواحت بين الدستور والوثائق الأساسية الأخرى التي تتركز عليها الحكومة، فمثلا: بنية البرلمان، المحاكم، السلطة التنفيذية، القوانين التي تحكم الأحزاب السياسية، قوانين الانتخابات، أنماط الحكومات المحلية، كذلك التركيز أيضا يكون فقط على المؤسسات التي تم تأسيسها من قبل المجتمع رسميا وقانونيا. وهذه المقاربة لم تشير أبدا إلى الأفراد الذين يحكمون ويسيرون المؤسسات، ومن آثار هذه المقاربة كان الحديث عن الموقع الدستوري للمونارك البريطاني، الوزير الأول، البرلمان، الحكومة، والتي تم تحليلها . وهذه الدراسة اتسعت لتشمل بنية المحكمة، حكم القانون ، القوانين التمثيلية، قوانين الانتخابات، العلاقة بين مختلف شعب البرلمان، وفي حالة الفيدرالية، تم دراسة العلاقات بين المركز والوحدات الفيدرالية، ومعظم هذه الدراسات قامت على أساس مقارن، ومن بين أهمّ الدراسات نجد دراسة **Herman Finer** "نظرية وممارسة الحكومة المعاصرة" و **Dicey's** "الدستور"¹.

وهذه المقاربة أيضا هي مرتبطة بالمقاربة القانونية، فتقليديا السياسة عرفت على أنها دراسة الدولة والحكومة، والحكومة نفسها هي مؤسسة ، وما يعاب على هذه المقاربة هو انشغالها بالمؤسسات وإهمالها للأفراد، وخلال ازدهار هذه المقاربة تركت دراسة السلوك الانتخابي والاتجاهات السياسية للفرد إلى علماء الاجتماع، غياب دراسة المؤسسات التي تحكم السياسة الدولية، وبالتالي إهمال دراسة السياسة الدولية، حيث تركت دراسة ووصف الأمم المتحدة ووكالاتها للباحثين في القانون الدولي، الإهتمام فقط بالمؤسسات القائمة لوحدها، وإهمال دور العنف أو التمهد بإستخدامه، الحركات الإجتماعية، الثورات، الحروب، وأخيرا إهمال دور الجماعات غير الرسمية والعمليات في تشكيل السياسات².

الاقتراب القانوني :

هنا يتم دراسة سلطات مختلف شعب الحكومة بالعودة للأحكام القانونية والمؤسساتية ، هذه المقاربة تعتم على فهم السياسة من وجهة نظر القانون، فهي تركز على الخلفية الدستورية والقانونية التي في إطارها مختلف مؤسسات

¹ Vidya Bhushan, **Opcit**, P P 13-14

² O .P Gauba, **Opcit**, P 102

الحكومة تعمل ، هذه المقاربة تنظر إلى الدولة كخالق ومنفذ للقانون والتعامل مع المؤسسات القانونية والعمليات¹.

وتقف هذه المقاربة القانونية التي تحاول فهم السياسة أين مختلف أجهزة الحكومة تعمل، بالإضافة إلى سلطاتها، اجراءاتها والتي من خلالها تصبح كل التصرفات القانونية صالحة، وأثبتت هذه المقاربة أهميتها في دراسة القوى السياسية المعقّدة والعمليات والسلوك، والتي يمكن أن تعمل خارج الإطار القانوني-الرسمي، وعلاوة على ذلك كلّ العمليات السياسية لتصبح فعّالة ومستقرّة يجب أن تعمل في إطار أحكام قانونية².

- الاقتراب الفلسفي :

هي واحدة من المقاربات القديمة من مميزات الإعتقاد على الخيال بهدف إيجاد الحقيقة والمعرفة، من أهمّ المواضيع التي اهتمت ها نجد العدالة، الحرّية، المساواة، الصالح العام، وهي معيارية في طبيعتها وتؤمن ببناء المعايير أو الأفكار مثل: فلسفة الملك، الملكية المشتركة، العائلة، مخطط التعليم، كما أنّها ايديولوجية في طبيعتها، فكلّ الباحثين الذين درسوا من وجهة نظر فلسفية حاولوا التلميح للمعايير في النظرية، والتي يمكن أن تطبق في الممارسة، أفلاطون أصبح فيلسوف الدولة المثالية، هوزر تبنى الموناركية المطلقة، جون لوك تحدث عن الدستورية، ماركس عن الشيوعية، ورغم ذلك فإن هذه الأفكار التي تبناها الباحثين في إطار المقاربة الفلسفية تبناها مفكرين في الثورة السلوكية، وكذلك تأثر بها علماء في القرن العشرين أمثال: **Bakar ، laski** الذين طوّروا مفهوم المساواة، الحرّية، الحقوق، الواجبات، العدالة³.

الاقتراب التاريخي :

يمكن استخدام هذه المقاربة وفقا لمعنيين : الأول : يمكن أن ترجع إلى عملية الوصول إلى القوانين التي تحكم السياسة عبر تحليل الأحداث السياسية، هذه الأحداث هي في الماضي ، ومن المؤيدين لهذه المقاربة نجد **Hegel** و**Marx** وفي المقام الثاني، المقاربة التاريخية تقف كمحاولة لفهم السياسة عبر الأخذ بعين الإعتبار الفكر السياسي في الماضي، وحسب الباحث **George Sabine** في كتابه "تاريخ النظرية السياسية" أن القضايا والمواضيع في العلوم السياسية تزامنت مع النقاشات الكبرى في كتابات أشهر الفلاسفة السياسيين مثل: أرسطو، لوك، روسو، بنتام، مل، ماركس وآخرين. وكأمثلة على التساؤلات التي طرحها الفلاسفة نجد معنى الحرّية والعدالة،

¹ Vidya Bhushan, **Opcit** , P 14

² O.P Gauba, **Opcit**, P 101

³ Vidya Bhushan, **Opcit** , P 12

ومن الإنتقادات التي وجهت لهذه المقاربة هو أنه من غير الممكن فهم أفكار العصور الماضية فيما يخصّ المفاهيم والأفكار الحديثة، وعلاوة على ذلك أفكار الماضي ليست مرشد لحلّ الأزمات العالم الحالي¹.

المحاضرة الخامسة: اقتربات المرحلة السلوكية

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بأهمّ ما ميز المرحلة السلوكية والتي تعد من أهمّ مراحل تطوّر السياسة المقارنة ، وقد عرفت هذه المرحلة بروز سلسلة من الاقتربات، لعلّ أهمّها: الاقتراب النسقي، البنيوي الوظيفي.

الاقتراب البنيوي _ الوظيفي:

تعدّ واحدة من المقاربات المهيمنة في السياسة المقارنة في 1950 و1970 ، هذه المقاربة تمّ استعارتها من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، وتقوم هذه المقاربة على فكرة جوهرية تتمثل في أن المجتمعات لديها وظائف جوهرية تؤدّيها، والسياسات يمكن أن تتمّ مقارنتها على أساس كيف تؤدي هذه الوظائف؟ وماهي البنيات(المؤسسات) المستخدمة لتأديتها؟. والفائدة الأساسية للبنيوية الوظيفية هو أنه يمكن استخدامها في مقارنة أي نظام سياسي ابتداء من الأولية إلى الأكثر تقدّما. وكلّ الأنظمة السياسية عليها أن تؤدي بعض الوظائف مثل: التعبير عن المصالح، الإتصال السياسي، وفيما بعد تم إضافة صنف آخر للمقارنة-القدرات- مثل: القدرة الاستخراجية، التنظيمية التي ركزت على دور الحكومة في صنع السياسة².

فمنظرا لتعدد الانتقادات الموجهة إلى المقاربات التقليدية في تصنيف النظم السياسية ، برز اتجاه جديد يقرّ بضرورة التركيز على عوامل ومتغيرات أخرى كالتكيف والتغيير التي قد تسهم في بناء نماذج للنظم السياسية ، ليفتح الباب أمام مرحلة أخرى عرّفت بالمرحلة السلوكية في دراسة النظم السياسية ، بعد أن تغير مفهوم علم السياسة من علم الدولة والحكومة إلى التوزيع السلطوي للقيم على حدّ تعبير المفكر الأمريكي **David Easton** والمفكر **Harold Lasswell** الذي عرّف السياسة بأنها: من يملك؟ كيف؟ ولماذا؟، متى؟ كيف؟³ وقد تضافرت جملة من العوامل التي ساهمت في التحوّل في المفاهيم والمقاربات الخاصة بتحليل النظم السياسية ، وقد حصر المفكر الأمريكي **Gabriel Almond** و **G. Benham** هذه العوامل فيمالي: تصاعد الوطنية في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا والتي تجسّدت في استقلال عدد من الدول، التي تشمل على قوميات وثقافات

¹ O.P Gauba, **Opcit**, P 100

² Guy Peters, **Strategies for Comparative Research in Political Science: Theory and Methods**, New York: Palgrave Macmillan, 2013, p 17

³ Thomas A. Birkland , **An introduction to the policy process : theories , concepts and Models of public policy Making** , New York: Shape Publishers , 2011 ,P6

متعددة ومؤسسات اجتماعية خاصة قد تكون مجالا خصبا للبحث والتحليل وبناء تصوّرات جديدة ، والتي قد تختلف عن تلك التي حدّدتها المقاربة التقليدية ، انتهاء سيطرة الدول الكبرى الواقعة تحت مظلة المجتمع الأطلنطي (دول أوروبا الغربية ، و.م.أ، كندا) على الأقاليم الاستعمارية وشبه الاستعمارية ، صعود الشيوعية كقوة عالمية والساعية إلى تغيير بني النظم السياسية الوطنية والنظام العالمي ككل¹ .

وفي إطار المرحلة السلوكية أصبح علم السياسة يعنى بدراسة النظام السياسي كوحدة تحليل باعتباره مجموعة التفاعلات والأدوار المتشابكة والمختلفة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم على حدّ تعبير المفكر الأمريكي **David Easton** الذي قدّم دراسته الشهيرة الموسومة " تحليل النظام السياسي"²، فوفقا لتصوّر **David Easton**، النظام السياسي يتواجد في بيئة يؤثر ويتأثر بها بناء على مايسمى بالمطالب التي تأتي من البيئة في شكل مدخلات، ليتمّ الاستجابة لها في شكل مخرجات التي تعود مرّة أخرى إلى النظام السياسي في شكل تغذية استرجاعية، هذا الأمر أكدّه المفكر **Gabriel Almond** وتحريره لمقالته الشهيرة **Comparative Politics** الذي أدخل متغيرات جديدة في تحليل دافيد استون للنظام السياسي منها متغيري البنية والوظيفة ، على أساس أن النظام السياسي يتكون من جملة من البنيات (المؤسسات) كلّ بنية تؤدي أدوار أو وظائف معينة تسهم في أداء واستمرار النظام من خلال تكيفه مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية.

وقد عرّف **Gabriel Almond** النظام السياسي من منظور ماركس فيبر أي الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه والقمع فوق إقليم معين وعلى جماعة معينة بقوله " هو نظام التفاعلات الذي يمكن أن نجده في كلّ المجتمعات المستقلة، أين يتولى النظام أداء وظائف الإندماج والتكيف ، عن طريق استخدام، أو تهديد باستخدام الإكراه الجسدي المشروع"³.

كما أن النظام السياسي يعرّف من خلال بعدين هما : المدخلات والمخرجات نظرا لارتباطهما بفكرة الإكراه (الإرغام) الجسدي المشروع **Legitimate Physical Compulsion** هذا النظام يتصف بثلاث ميزات أساسية تجعل من عمله متميزا عن بقية النظم الأخرى المتواجدة في المجتمع وهي :

1 . الشمولية **Comprehensiveness** :

تعني أن تلك التفاعلات الخاصة بالمدخلات والمخرجات والموجهة إلى إستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه الجسدي لا تشمل فقط البنى القائمة على أساس قانوني، كما هو الحال بالنسبة للبرلمانات، السلطة التنفيذية،

¹ Gabriel Almond and Bingham Powell , **Opcit** ,P7

² John Hoffman and Paul Graham , **Introduction to political theory** , USA: Routledge , 2015, P18

³ Gabriel Almond and James Coleman , **Politics in Developing Areas** , Princeton : Princeton University press , 1960 , P 7

البيروقراطية ، المحاكم، التنظيمات الجموعية ، وتنظيمات الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، وسائل الإعلام والإتصال، ولكن أيضا تشمل البنى غير المتميزة كالجماعات الطائفية ، والظواهر الخاصة (أعمال الشعب)¹.

2. الإعتماد المتبادل Interdependence :

يعني أنّ أي تغيير يطرأ على أحد الأنظمة الفرعية أو أجزاء النظام السياسي المختلفة، ينعكس على بقية الأجزاء الأخرى ، ويستدل بذلك أن بروز الجماعات الضاغطة أحدثت تغييرات على نظام الأحزاب السياسية ، العمليات الإدارية والتشريعية ، كذلك تغييرات في تكنولوجيات وسائل الإعلام والإتصال غيرت من العملية الإنتخابية ، انتشار البيروقراطية التنفيذية أدى إلى تطوّر البيروقراطية التشريعية وبيروقراطية الجماعات الضاغطة.

3 . الحدود Boundaries :

تعني أنّ حدود النظام السياسي تبدأ عند مسار معين وتنتهي عند بقية الأنظمة الأخرى فمثلا : الدين يؤثر في النظام السياسي لايمكن أن يكون جزءا منه إلا إذا وجهت مطالب إلى النظام السياسي عبر التنظيمات الدينية فيصبح بذلك جزءا من النظام السياسي عن طريق اقتحامه لحدود الدولة، فهذه البنى (التنظيمات الدينية) أو بنى المدخلات هي التي تقيم العلاقة بين المجتمع والسياسة².

وبذلك ، فإن النظم السياسية باختلاف أشكالها تتضمن خصائص مشتركة والتي عبرها يمكن أن نقارن بينها ، وهي كالتالي :

أولا : كلّ الأنظمة السياسية وعلى اختلاف أنواعها تضم مجموعة من البنى **Structures** (المؤسسات) تؤدي مجموعة من الوظائف ، فالأنظمة السياسية سواء كانت في المجتمعات البدائية والحديثة، تضم مجموعة من البنى ، غير أن هذه الأخيرة تختلف فيما بينها من نظام إلى آخر، فيمكن أن تكون هذه البنى متميزة **Differentiated** ويمكن ملاحظتها، كما يمكن أن تكون غير متميزة **Intermittent** وغير واضحة.

ثانيا : كلّ الأنظمة السياسية تضم بنى تؤدي جملة من الوظائف والأدوار، هنا التحليل يركز على كيفية أداء البنى السياسية لأدوارها ووظائفها ، أي التركيز على الوظيفة **Function** بدل البنية ، وقد حدّد المفكر **David Easton** في تحليله للنظام السياسي ثلاث وظائف رئيسية وهي : المطالب ، الدعم ، بلورة السياسات ، وفي إطار هذه المقاربة البنوية-الوظيفية **Structural-Functionalism** التي تعنى بدراسة وتحليل الوظائف والأدوار

¹Gabriel Almond and James Coleman, **Opcit** ,PP 7-8

²**Ibid** , PP 7-8

التي تؤديها البنى السياسية التي تسمح للنظام السياسي بالاستمرار والتكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية ، وميزر **Gabriel Almond** بين وظيفتي المدخلات **inputs** والمخرجات **outputs**¹ .

ففيما يخصّ وظيفة المدخلات فإنها تشمل على وظيفة التعبير عن المصالح، هذه الأخيرة مرتبطة بطرح التساؤلات التالية : كيف يتمّ التعبير عن المصالح ؟ **How are interests are articulated** وماهي البنى السياسية التي تؤدي ذلك؟ **What structure are involved** ؟ وكيف تقوم البنى المختلفة بالتعبير عن المصالح؟ **How are interests articulated** ؟ وكيف تقوم البنى المختلفة بالتعبير عن المصالح في مختلف الأنظمة ؟ **How are interests articulated in differnt political systems** ؟ ، فالتعبير عن المصالح هي العملية التي من خلالها الأفراد والجماعات يقومون بتشكيل والتعبير عن مطالبهم ومصالحهم عند صانعي القرار، كما تعدّ وظيفة التعبير عن المصالح بمثابة العملية الأولى التي تحدث في عملية تحويل **Conversion** المدخلات إلى مخرجات ، وهي مهمّة لأنها ترسم الحدود بين المجتمع والنظام السياسي، في ظلّ غياب القنوات التي يتمّ عبرها التعبير عن المصالح والمطالب التي لا يتمّ الاستجابة لها وتلبيتها تجعل المجتمع يتجه نحو العنف ، ولكن بوجود هذه القنوات التي تعبر عن المصالح المختلفة يصبح الصراع السياسي واضحاً، فعملية التعبير عن المصالح إمّا أن تؤدي إلى تشديد الصراع أو تقليصه ، ويرى **Gabriel Almond** أنّ هناك أربعة عوامل تسهم في اختلاف وظيفة التعبير عن المصالح من نظام إلى آخرهي : البنى السياسية التي تؤدي وظيفة التعبير عن المصالح ، الطرق والوسائل المختلفة التي عبرها المطالب يتمّ التعبير عنها ، الشكل الذي يأخذه التعبير عن المصالح ، تأثير عملية التحديث على التعبير عن المصالح.

أما الوظيفة الثانية التي تندرج في إطار وظيفة المدخلات فهي تجميع المصالح **InterestAgregation** وهي العملية التي من خلالها يتمّ تجميع المطالب في شكل خيارات سياسية ، أي تحويل المطالب إلى برنامج سياسي، حيث يبرز التجميع من خلال طريقتين : إمّا عن طريق تشكيل برنامج سياسي واحد ، أو عن طريق تجنيد الأفراد ومنحهم أدوار سياسية في النظام السياسي ، هذه الوظيفة هي الأخرى مرتبطة بطرح التساؤلات التالية : كيف يتمّ تجميع المصالح؟ **How are interests agregated** ؟ ، ماهي البنى السياسية التي تقوم بتجميع المصالح ؟ **What structures are involved** ؟ ، كيف يتمّ تجميع المصالح في مختلف النظم السياسية؟ **How are interests agregated in differnt systems** .

في حين الوظيفة الثالثة تتمثل في الاتصال السياسي **Political Communication** : التي تنطلق من فرضية مفادها أنّ كلّ الوظائف المرتبطة بالنظام السياسي كالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي، التعبير عن

¹Gabriel Almond and James Coleman, **Opcit** , P 11

المطالب وتجميع المصالح ، صنع القوانين، تطبيقها، والتقاضي باسمها ، تتم بلورتها وأداؤها كآلة بواسطة العملية الاتصالية فمثلا: المعلمين، رجال الدين، العائلة يؤدون وظيفة التنشئة السياسية بواسطة الاتصال¹ ، والأمر نفسه فيما يخص جماعات المصالح والأحزاب السياسية يؤدون وظائف التعبير عن المصالح وتجميعها عبر الأداة الاتصالية . فالعملية الاتصالية تشير إلى عملية التدفق المستمر للمعلومات بين وحدات النظام السياسي وبينه وبين النظم الأخرى داخل وخارج المجتمع، حتى يمكن إنجاز المتطلبات الوظيفية من جانبي المدخلات والمخرجات ، وبدون هذه الوظيفة لا يستطيع النظام المحافظة على الاستقرار وعلى وحدته وتكامله².

وفيما يخص وظائف المخرجات فقد حصرها **Gabriel Almond** في صنع القاعدة القانونية ، تطبيقها، التقاضي باسمها

أ. وظيفة صنع القاعدة القانونية :

هذا المصطلح استخدمه أmond كبديل لمصطلح سنّ القوانين (التشريع) ، فالتشريع يرتبط أكثر ببنية متخصصة (السلطة التشريعية) ، بينما وظيفة صنع القاعدة القانونية أوسع من ذلك ، فقد تتسع وتشمل أبنية عديدة منها : الأحزاب السياسية.

ب. وظيفة تطبيق القواعد :

تقابل هذه الوظيفة ماتقوم به السلطة التنفيذية من مهام في التقسيم الكلاسيكي لسلطات الدولة، ولكنها تختلف عنها من حيث أن هذه المهام ترتبط بجهاز واحد أو مؤسسة بذاتها- كمجلس الوزراء مثلا بل إن هناك مجموعة من البنى والمؤسسات التي تشارك بقدر أو بأخر في تحمل أعبائها.

ج. وظيفة التقاضي بموجب القواعد القانونية :

تعني الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد أو بينهم وبين الإدارة ، وتكون عملية الفصل استنادا إلى القواعد القانونية المعمول بها داخل الدولة، وتقوم بها عادة السلطة القضائية كجهاز مستقل³ .

ثالثا : كلّ بنية سياسية **Political Structure** بغض النظر عن مستوى التخصص

Spécialization الذي يميزها والتي نجدها في المجتمعات المختلفة سواء البدائية منها والحديثة تعرف على أنها متعددة الوظائف **Multifunctional** حيث يمكن تصنيف النظم السياسية في هذه الحالة بناء على درجة التخصص في الوظائف **Degree of Spécificity** فحسب أmond لا وجود لبنية سياسية تؤدي وظيفة واحدة، ولكن كلّ بنية سياسية تؤدي عدد من الوظائف، وهو الأمر الذي يجعل الترابط بين أجزاء النظام ممكنا.

¹ Gabriel Almond and James Coleman, **Opcit**, P52

² **Ibid** , PP 7-8

³ **Ibid** ,P 52

فمثلاً: وظيفة التجنيد أو التوظيف السياسي **Political Recruitment** لا تؤديها فقط الأحزاب السياسية، وإنما هناك بنى سياسية أخرى مثل جماعات المصالح، وسائل الاتصال والإعلام، حيث تتبلور عن طريقها قبل أن يتولى الحزب السياسي التعبير عنها، كذلك وظيفة التعبير عن المصالح والتي تقوم بها الجماعات الضاغطة، تسهم في بلورتها مؤسسات وبنى أخرى كالبنية التشريعية، البيروقراطية، الكنيسة قبل أن تتولى جماعات المصالح التعبير عنها.

رابعاً: كلّ النظم السياسية تتسم بأنها نظم مختلطة **Mixed Systems** بالمفهوم الثقافي، فكلّ الأنظمة السياسية تضم عناصر الثقافة البدائية والثقافة الحديثة **Modern and Primitive cultures** فبعض من الخصائص التي يتم ربطها بالنظم التقليدية يمكن إيجادها في النظم الحديثة، فكلّ الأنظمة السياسية بغض النظر عن شكلها (تقليدي أو حديث) تجمع بين البنى السياسية الرسمية والبنى السياسية غير الرسمية¹.

وإلى جانب البنية السياسية كمحدد في تصنيف النظم السياسية، اعتمد ألوند على محدد ثاني يتمثل في طبيعة الثقافة السياسية **Political Culture** التي يركز عليها النظام السياسي، والتي تشير إلى مجموعة من المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم والسلطة، وتوجهات الفرد حول ماهو سياسي ومعرفته به وحكمه عليه وانخراطه فيه و يمكن تقسيمها إلى الإتجاهات التالية:

أولاً: توجه الفرد بالنسبة للنظام السياسي ككل **The System as Whole** : وهنا تطرح التساؤلات التالية : هل الفرد لديه معارف حول النظام السياسي؟ و هل يشارك في عمله؟ و ماهي أحكامه حول السلطة؟.

ثانياً: توجه الفرد فيما يتعلق بالمدخلات : هنا توجهاته التي تأخذ شكل معارف، مشاعر، أحكام تتمركز حول المؤسسات والقنوات التي تنقل مصادر المطالب والمصالح الخاصة بالمجتمع إلى النظام السياسي أين تبدأ عملية تحويل هذه المطالب إلى قرارات وسياسات سلطوية؟، وتندرج في خضمها الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، وسائل الإعلام والاتصال².

ثالثاً: توجه الفرد نحو المخرجات كعملية: أي عمل البنى السياسية التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات كالبيروقراطية، المحاكم، المؤسسات الأخرى المعنية بصناعة وإنتاج وتنفيذ القرارات السلطوية فماهي المعارف التي يملكها الفرد إتجاه عملية صنع السياسات؟ ماهي البنى السياسية التي شاركت في إعدادها؟ ماهي أحكامه الخاصة حولها؟.

¹ Davies Morton and Lewis Vaghan ,**Models of political systems** ,London: Dall Mall press, 1971 ,P 113

²Ibid,P 114

رابعاً : الفرد نفسه كفاعل : هنا تبرز توجهاته بطرح التساؤلات التالية : ماهو الدور الذي يلعبه في النظام السياسي مامدى معرفته بحقوقه وواجباته؟ كيف يمكن أن يضاعف تأثيره على النظام السياسي؟ ماهو المعيار الذي قد يستخدمه في تكوين آرائه حول النظام السياسي؟ وانطلاقاً من هذه الاعتبارات¹ ، قام ألموند بصياغة ثلاث أشكال للثقافة السياسية وهي:

أ. الثقافة السياسية الرعوية Parochial Political Culture :

التي نجدها في المجتمعات التقليدية البدائية والبسيطة، أين نجد التخصص الوظيفي غائب ، وأين الفاعلين يؤدون الوظائف السياسية والاقتصادية والدينية معا (أي غياب الفصل بينها) أي لا وجود للتخصص في الأدوار، نفس الفرد يؤدي كلّ الوظائف، فرعيم القبيلة يؤدي الوظيفة السياسية والدينية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، فإن توجه الفرد وثقافته السياسية تتبع عدم التمايز والتخصص في الأدوار التي تؤديها البنى، حيث أن توجه الفرد إتجاه النظام السياسي ككلّ الذي يعتقد ويؤمن بوجوده ، فهو يؤمن بوجود السلطة المركزية، لكن شعوره وتقييمه لعملية المخرجات والمدخلات وإلى نفسه كفاعل سياسي تبقى سلبية .

ب . الثقافة السياسية الخاضعة Subject Political Culture :

وهنا الفرد لديه إدراك بما يحدث داخل النظام السياسي ومدى تأثير مخرجاته على حياته ، لكنه لا يرغب ولا يسعه المشاركة في بنى المدخلات ، لاعتقاده بأن مخرجاته لا تغير شيئاً حيث أن الفرد في إطار الثقافة الخاضعة يتخذ موقفاً محايداً **Passive**، ذلك لأنه لا يرى أية إمكانية للتأثير على النظام السياسي، فدوره يترجم من خلال قبوله بالنظام السياسي كما هو عليه ووجب طاعته وإتباع أوامر وتعليمات القيادة السياسية ، وليس محاولة تغييره .

ج . الثقافة السياسية المشاركة Participant Political Culture :

هنا الفرد يكون واعياً بما يحدث في داخل النظام السياسي ويدرك مدى تأثير المخرجات على حياته ، لذا فهو يشارك في المؤسسات والبنى المهنية بوظيفة المدخلات (التعبير وتجميع المصالح) كالأحزاب ، النقابات، الجماعات الضاغطة..... إلخ.²

2. الإقتراب النسقي لدافيد استون:

يمكن إرجاع مفهوم "النظام" إلى الباحث **Ludwing Von Bertalanfy** والذي استخدمه لدراسة البيولوجيا في سنة 1920 ، و فقط بعد الحرب العالمية الثانية، قام علماء الاجتماع بالإستعانة بنظرية النظم، وفي

¹Gabriel Almond et Powell , **Opcit** , P115

² **Ibid** ,PP116-117

نهاية الستينيات، نظرية النظم أصبحت أداة مهمّة لتقييم وفحص العوامل المفتاحية في العلوم السياسية، ومن بين علماء السياسة نجد "دافيد استون" الذي يعدّ أول من طبق هذه النظرية على التحليل السياسي. وهذه المقاربة تصف علاقة الحياة السياسية بالمظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية، وفكرة النظام استعيرت من البيولوجيا من قبل عالم الاجتماع **Talcott Parsons** الذي يعدّ أول من قام باستخدام مفهوم "النظام الاجتماعي" لاحقا الباحث "دافيد استون" طور مفهوم النظام السياسي، هذه المقاربة تعني أن النظام السياسي ينشط داخل بيئة اجتماعية، ومن غير الممكن تحليل الأحداث السياسية بمعزل عن المظاهر الأخرى للمجتمع، فالتأثيرات من المجتمع سواء اقتصادية، دينية هي من تشكل العملية السياسية.

والنظام السياسي ينشط داخل بيئة، وهذه البيئة تنتج مطالب من الأجزاء المختلفة من المجتمع، مثل: مشاكل الشغل وبعض الجماعات، فالنظام السياسي لا يوجد في عزلة، فهو محاط ببيئة، هذه البيئة متكوّنة من أنظمة أخرى منها الأنظمة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية، كذلك يمكن التمييز بين البيئات الداخلية والخارجية.

وهذا الإقتراب نابع من المقاربة السلوكية الجديدة قد تميزت بالرغبة في استخدام الوسائل العلمية من العلوم الطبيعية، وبالضبط التركيز على النظرية، كما أكدّت السلوكية على أهمية العلاقات ما بين التخصصات لتفسير الظاهرة السياسية، فالتركيز على التفسيرات غير المؤسساتية للسياسة (الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع) والمنهجية العلمية والرياضية، ومن هذا المنظور ولكن التركيز على القيم، ولكن التركيز يجب أن يكون على الوقائع¹.

لقد أشار الباحث الأمريكي "دافيد استون" **David Easton** في كتابه "التحليل النسقي للحياة السياسية" 1965 إلى مفهوم النظام السياسي، ومن خلاله دعى الباحثين إلى إيجاد تفسيرات للظواهر السياسية بطريقة جديدة، حيث قام "دافيد استون" بانتقاد المقاربة البنيوية-الوظيفية **Structural-Functional** والتي لم تقدّم مفاهيم للتعامل الكافي مع كل أشكال الأنظمة. وأهم مفهوم للمقاربة "الوظيفية-البنيوية" هو "الوظيفة" والتي لا يمكن أن تؤخذ كقاعدة للنظرية، وأن مفهوم الوظيفة لا يمكن تطبيقه امبريقيا لأنه يفتقر للدقة، والنظرية التي وضعها "استون" هي بمثابة "نظرية عامة للسياسة"، وهي نظرية موحدة تطبق على الأنظمة السياسية الدولية والوطنية وأيضا للمقارنة بينها، كما أكدّ "دافيد استون" على أن الوظيفة الأولى للعلوم السياسية هي تحليل المشاكل العامة لكل الأنظمة السياسية، وتحليل الشروط التي في ظلّها الأنظمة السياسية تتعايش لفترة طويلة من الزمن، وعلاوة على ذلك "استون" رفض نمط التحليل السياسي والذي يهتم بعلاقات السلطة بين وحدات النظام

¹ Prabir Kumar De, **Opcit**, p17

السياسي، والنظام السياسي عنده هو نظام فرعي **Sub-systems** من المجتمع، ينشط ويعمل داخل بيئة. وعرّف النظام السياسي بأنه نظام التفاعلات داخل أي مجتمع عبره يتم ربط أو تخصيص القيم السلطوية وتنفيذها.

- خصائص النظام السياسي: يمكن حصرها فيما يلي:

1. هو نظام لأنه يتضمن شكل للعلاقات بين الفواعل مثل: الأفراد والمؤسسات.

2. هو نظام لمجتمع خاص وهو مقبول وسلطوي

3. هو نظام سياسي لأنه يتعلق بتلبية احتياجات المجتمع وتحليل المدخلات والمخرجات.

وحسب "دافيد استون" دراسة السياسة تعنى بفهم "كيف يمكن صنع القرارات السلطوية وتنفيذها في المجتمع"؟ ويمكننا فهم الحياة السياسية عبر معاينة كل مظاهر الحياة السياسية، ويكون ذلك من خلال فحص المؤسسات كالأحزاب السياسية، جماعات المصالح، الحكومة، التصويت، كما يمكن دراسة طبيعة ونتائج مثل هذه الممارسات السياسية كالمنافسة، الدعاية، العنف، كما يمكن الكشف عن البنية التي من خلالها تحدث هذه الممارسات¹.

الحياة السياسية كنظام للنشاط وفكرة النظام تفترض أنه يمكن فصل الحياة السياسية على باقي نشاط المجتمع، ما يجعل النظام يستمر هو أشكال مختلفة للمدخلات، هذه المدخلات يتم تحويلها عبر عمليات النظام إلى مخرجات، وبالمقابل هذه لديها نتائج على كل من النظام والبيئة التي يوجد فيها النظام².

- الأنظمة السياسية لديها بعض الخصائص ولذلك هي أنظمة.

لتمييز النظام السياسي عن بقية الأنظمة الاجتماعية الأخرى يجب أن تكون لدينا القدرة على تحديدها عبر وصف وحداتها الأساسية ووضع الحدود التي يتم ترسيمها عن الوحدات خارج النظام.

أ. وحدات النظام السياسي: الوحدات هي العناصر التي تكوّن النظام، في حالة النظام السياسي، هناك الأفعال السياسية، ومن المفيد النظر إلى البنيات نفسها في شكل أدوار سياسية وجماعات سياسية

ب. الحدود: بعض الأسئلة المهمة بالنظر إلى عمل الأنظمة السياسية لا يمكن الإجابة عليها إلا إذا تم وضع حقيقة في الذهن هو أن النظام لا يعمل في فراغ..... الطريقة التي من خلالها يعمل النظام والتي هي في جزء منها وظيفة الاستجابة للبيئة الشاملة الاجتماعية، البيولوجية، والفيزيائية.

¹ David Easton, **An Approach to the Analysis of Political Systems**, Vol 9, N°3, 1957, PP 383-384

² **Ibid**, p 385

والنظام السياسي لديه حدود بنفس مفهوم النظام الفيزيائي، فحدود النظام السياسي تعرّف عبر الأفعال الموجهة إلى صنع القرارات في المجتمع، فكلّ فعل اجتماعي لا يتقاسم هذه الخاصية يتم اقصائها من النظام ويتمّ النظر إليها أوتوماتيكيا على أنّها متغير خارجي في البيئة.

2 المدخلات والمخرجات: أهمّ خاصية للنظام السياسي في المجتمع تسمّى "القرارات السلطوية" ونتائجها تسمّى مخرجات، وإذا لم يكن للنظام السياسي مخرجات مهمّة فلا داعي للإهتمام بها، وإذا كانت المدخلات تضمن استمرار النظام السياسي فبدونها لا يمكنه العمل، وبدون مخرجات لا يمكن تحديد العمل¹ الذي قام به النظام السياسي، فتحديد المدخلات والقوى التي تكوّنّها وتغيّرها ورسم العمليات التي من خلالها تمّ تحويلها إلى مخرجات ووصف الشروط العامة التي في ظلّها هذه العمليات تستمر ورسم العلاقة بين المخرجات والمدخلات السابقة في النظام².

ولكن ماذا يحدث داخل النظام السياسي؟

يمكن الحديث عن النظام البيولوجي مثل العضو البشري هو خاضع للتوتر الدائم من المحيطين به ويجب التكيف بطريقة أو بالأحرى حتى لا يتمّ تحطيمه، وفي جزء منه طبعاً الطريقة التي يعمل بها الجسم تمثل استجابات للحاجات التي تتولد من طرف كلّ منظمة، ولكن في الجزء الأكبر وبهدف فهم كلّ من البنية وعمل الجسم لا بدّ كذلك من التركيز على المدخلات الآتية من البيئة. وبنفس الطريقة، سلوك كلّ نظام سياسي مفروض عليه عبر بنيته الخاصة واحتياجاته الداخلية، ولكن سلوكه أيضاً.

3 . التمايز: داخل النظام السياسي كما تمّت الإشارة إليه من البيئة تأتي كلّ المدخلات لتشغيل النظام والمعلومات بالنظر إلى النظام الذي يستخدم هذه الطاقة، وبهذه الطريقة يمكنه العمل، ولكن هناك بعض المخرجات التي هي مختلفة عن المدخلات التي جاءت من البيئة.

4 . اندماج النظام السياسي: هذا الواقع التمايز يفتح الباب للتقاضي حول الأنظمة السياسية³.

أ. المدخلات: المطالب : من بين مدخلات النظام السياسي نجد شكلين رئيسيين هما: المطالب والدعم، وهذه المدخلات تعطي للنظام السياسي طابعه الديناميكي، فهي تمّوله بكلّ المواد أو المعلومات التي يحتاجها النظام مع الطاقة التي تبقى مستمرا، والسبب الذي يدفع النظام السياسي إلى البروز في المجتمع عندما ينخرط الفرد في النشاط السياسي عبر المطالب التي يصنعها الأفراد أو الجماعات في المجتمع ولا يمكن تحقيقها. وفي كلّ المجتمعات حقيقة واحدة تهيمن على الحياة السياسية النذرة تطغى بالنظر إلى

¹ David Easton, **Opcit** , p 384-385

² **Ibid**, p 386

³ **Ibid**, p 386

الأشياء ذات قيمة، والبعض يرى أن الأشياء النادرة لا يمكن إيجادها في النظام السياسي، وإنما اشباعها عبر المفاوضات أو المساومات بين الأفراد، فمطالب الامتيازات يمكن اشباعها عبر العلاقات في المجتمع والثروة يمكن إيجادها في جزء عبر النظام الإقتصادي، التطلع إلى السلطة يمكن إيجادها في التعبير عنها في تنظيمات العمل والأخوة والتنظيمات الخاصة والمطالب يمكن أن تبرز في قطاعين هما : إما بيئة النظام¹ أو داخل النظام نفسه وهنا تسمى مطالب داخلية أو خارجية.

ففي البيئة نجد العديد من الأنظمة مثل: الايكولوجيا، الاقتصاد، الثقافة، الشخصية، البنية الاجتماعية، الديمغرافيا، وكلّ منها يشكل جملة من المتغيرا والتي تساعد في تشكيل شكل المطالب التي تدخل إلى النظام السياسي. فكلّ أعضاء المجتمع يتصرفون في إطار الثقافة التي تشكل الأهداف العامة، أهدافا خاصة والاجراءات. ولكن ليس كل المطالب أصلها من البيئة، ولكن أشكال مهمّة تتبع من الوضعيات التي تحدث داخل النظام السياسي نفسه. فالمطالب يمكن أن تظهر نتيجة للتغيير في العلاقات السياسية للأعضاء أنفسهم كنتيجة لعدم الرضى المستمدة من هذه العلاقات. ومثلا في النظام السياسي القائم على التمثيل أين التمثيل المتساوي كميّار سياسي مهمّ المطالب تبرز بهدف جعل التمثيل متعادل بين المقاطعات الحضرية والريفية، وبتشابه المطالب للتغيير في عملية تجنيد القادة السياسيين، في تغيير الطرق التي من خلالها تعدّل الدساتير.

المدخلات : الدعم

مدخلات المطالب لوحدها لا تكفي للحفاظ على النظام السياسي، وبدون دعمها لا يمكن تليتها. والدعم عندما يقوم أ بدعم ب، وذلك عندما يتصرف أ باسم ب ، أو عندما يوجه نفسه نحو مصالح، أهداف وأفعال ب. وسلوك الدعم يمكن أن يتشكل من أفعال تدّعم الأهداف، المصالح، تصرفات شخص ما، إذ يمكن أن يكون التصويت لصالح مترشح ما أو الدفاع عن القرار من قبل المحكمة العليا، وفي هذه الحالة الدعم يبرز نفسه عبر العمل المفتوح ، ومن جهة أخرى سلوك الدعم يمكن أن يكون فعلا مرثيا عندما يكون الفرد وفيا لحزبه متمسك بالديمقراطية، وهي مدخلات حيوية لعمل النظام السياسي والحفاظ عليه.

مجالات الدعم: يتم تغذية الدعم للنظام السياسي في علاقته مع ثلاث أهداف وهي : الجماعة، النظام، الحكومة، وهنا يجب أن يكون تقارب في الإتجاهات والرأي.

أ. المجتمع السياسي: لا يمكن للنظام السياسي أن يستمر في عمله، إذا لم يقوم أعضائه بدعم وجود الجماعة التي تبحث عن حلّ الفروقات وتدعيم القرارات عبر وسائل السلطة.

¹David Easton, **Opcit** , p 383

ب. دعم النظام : هو الجزء الأكبر في النظام السياسي يسمح بمدّ النظام بالطاقة لجعل النظام يستمر، وهي تتضمن كلّ الترتيبات التي تنتظم الطريقة التي من خلالها المطالب توضع في النظام ويتمّ حلّها بطريقة التي توضع فيها القرارات بشأها حيز التنفيذ، وهذه يمكن أن تسمّى "قواعد اللعبة".

ج. الحكومة: إذ النظام السياسي يمكنه العمل مع المطالب المتناقضة، ويجب على أعضاء النظام السياسي أن يكونوا مستعدّين لدعم حلّ هذه الصراعات والحصول على بعض التوافق بالنظر إلى قواعد الحكم، طريقة التسوية، والحكومة تستمد الدعم بطرق مختلفة عبر الاقناع، التوافق، المناورة¹.

ورغم مساهمة التحليل النسقي في تطوير السياسة المقارنة، إلا أنه وجهت مجموعة من الانتقادات لعل أبرزها تكمن في أنه من الصعب وضع حدود للنظام السياسي، ومن الصعوبة أيضا تطبيق مفاهيم مجردة في الدراسات الإمبريقية، فشا "دافيد استون" في تقديم تعريف دقيق لكلّ ما هو سياسي وكيف يمكن تمييزها عن "التفاعل الاجتماعي"، كما أن "استون" لم يقوم بخلق نظرية فيما يتعلق بالتفسير عوض تقديم أرضية مفاهيمية، وفشله في تحديد الأنظمة السياسية مع النظام الوطني، فهو لم يهتم بالمصالح الفردية أو السلوك، التركيز على تعايش النظام السياسي قد يقلص من مجال الإيديولوجية والتي تقدّم في الممارسة الحالية التوجه إلى النظام السياسي².

- المقرب الإتصالي :

يرى أنصار هذا المدخل أن أدبيات علم السياسة تجاهلت بصفة عامة الإتصالات رغم أنها أحد المكونات المهمّة للعملية السياسية، ويعدّ **Karl Deutsh** المنظر الرئيسي لمدخل الاتصالات في علم السياسة، ويعتقد أن الإتصالات، أي القدرة على نقل الرسائل والإستجابة لها، هي من تصنع المنظمات، وأن أي تحليل دقيق للعمليات والنظم السياسية يجب أن يأخذ في اعتباره دور عملية الإتصالات، وعبر عملية الإتصالات يرتبط النظام السياسي بالبيئة المحيطة ويواجه مطالبها. فالنظام السياسي يستقبل الرسائل باستمرار، ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والإستجابة لها، وهذه هي الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه، بما فيها هدف المحافظة على النظام ذاته، وقد عبر **Robert North** عن ذلك بقوله "بدون اتصالات لا يمكن أن توجد السياسة، ولا يمكن محاربة الحروب، وبهذا المعنى، فإن الدولة القومية الحديثة يمكن اعتبارها نظاما للقرار والسيطرة يعتمد على تبادل الرسائل في شؤونها الداخلية وعلاقتها الخارجية"³.

¹ David Easton, **Opcit**, p 388-389

² Shefali Roy, **Opcit**, pp 17-18

³ محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومدخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قانوس، 1994، ص 164-165

ويستخدم مدخل الإتصالات مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي : المعلومات، الحمل(استقبال المعلومات حول البيئة والتغيرات التي تحدث فيها)، فترة الإبطاء(استقبال المعلومات وترجمتها وتفسيرها والاستجابة لها)، التشويه وهي التغيرات التي تحدث في المعلومات بين وقت استقبالها ووقت الإستجابة لها، الكسب وهي استجابة ورد فعل النظام السياسي، الاسترجاع وهي المعلومات التي يستقبلها النظام السياسي حول مدى نجاح قرارته واستجاباته وردود أفعاله السابقة، التعلم وهي تصحيح وتعديل استجاباته وردود أفعاله للحمل المباشر، القيادة أو السبق وهذا يشير إلى قدرة النظام السياسي على التنبؤ بالوضع المستقبلي للبيئة المحيطة حتى يمكنه أن يتوقع ويقوم بالتعديلات الضرورية مقدما ومسبقا¹.

المحاضرة السابعة : اقترابات المرحلة ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة:

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بأحد أهمّ الإقترابات والتي ميّزت المرحلة ما بعد السلوكية التي عرفت ظهور مجموعة من الاقترابات لعلّ أبرزها الإقتراب الكوربوراتي، اقتراب علاقة الدولة-المجتمع، اقتراب التبعية. ففي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التزم حقل السياسة المقارنة بدراسة الدول المتخلفة، والإهتمام الأساسي لهذا الحقل كانت مسألة التنمية السياسية وبخاصة الديمقراطية وإندماج الحدود للدولة - الأمة وعلاقتها مع الأنظمة السياسية، المؤسسات السياسية، التطور الإقتصادي، وهذه الإهتمامات تمّ تعميمها بعدد من البراديغمات النظرية والمعروفة بالتحديث، التبعية، النيوماركسية، والدولانية الجديدة ومركزية الدولة كخلفية مفاهيمية في دراسات دول العالم الثالث، ففي مرحلة ما بعد الحرب العلوم السياسية الكلاسيكية تميزت بالإنشغال الضيق بالديناميات والمؤسسات الحكومية، هذا ما مهدّ الطريق لهيمنة مقارنة الأنظمة السياسية، ثمّ مفهوم السياسي تمّ توسيعه ليشمل الدولة والحكومة تحت تأثير البنيوية-الوظيفية ومركزية الدولة برزت مرّة أخرى في نهاية 1970 كردّ فعل ضدّ براديغمات البنيوية -الوظيفية الماركسية².

الاقتراب الكوربوراتي : يتمثل تعريفه فيمايلي:

الكوربوراتية لغة :

مأخوذة من الأصل اللاتين **Corpus** والتي تعني **Body** أي الجسم، أي تشبيه المجتمع بجسم الإنسان المتكوّن من مجموعة أعضاء مستقلة عن بعضها، تؤدي كلّ منها عدد من الوظائف، لكن ما يميّزها هو التكامل بينها، فالمجتمع هو أيضا يضم مجموعة من الجماعات الاجتماعية والوحدات كلّ واحدة تؤدي وظيفة معينة، وتكمل

¹ محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق الذكر، ص 164-165

² Supriya Roy Chow Dhury, **Neo-Statism in Third World Studies: A Critique**, Third World Quarterly, Vol 20,N°6,1999, p1087

بعضها البعض عن طريق التعاون فيما بينها (عدم التنافس بينها).¹ فالمجتمع يراقب تسلسل الأعضاء والعضلات ويقرّر الأفعال، وفقا لهذا المنظور يخدم المصالح كحاجات الفرد ككلّ، وبنفس الطريقة في الدولة الكوربوراتية يقوم القائد أو القادة بتقرير السياسات، حيث يتمّ تغليب الإرادة العامة على المصالح الخاصة. وقد استخدمت بداية في إطار الكنيسة الكاثوليكية كطريقة لتنسيق عمل الجماعات المدنية والاتحادات التي لا تشكل رسميا جزء من الجهاز الخاص بالكنيسة ثمّ استخدمت في أوروبا وأمريكا اللاتينية و في نصف القرن العشرين أين الحكومات قامت بإدماج القطاعات الشعبية المعبأة في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية.²

- اصطلاحا تشير الكوربوراتية إلى شكل خاصّ لعلاقة الدولة بالمجتمع، أين تلعب الدولة دور القائد والمهيمن على جماعات المصالح المختلفة فيما يخصّ هيكلتها، تنظيمتها، ترخيصها لممارسة نشاطها. كما تشير إلى ذلك التنظيم السياسي والاجتماعي الذي في ظلّه يتمّ دمج جماعات المصالح المجتمعية (جماعات الشغل، المهنية، التجارية، الاثنية، العسكرية، الدينية) في النظام السياسي وتعمل تحت وصايته وفي ظلّ رقابته.³ وقد انقسمت الأدبيات المختلفة التي تناولت الكوربوراتية كظاهرة متعدّدة الأبعاد (اقتصادية، سياسية، اجتماعية) عبر النقاشات المختلفة التي تناولتها إلى ثلاث (3) تيارات مختلفة:

التيار الأوّل : تزعمه المفكّر الألماني **Philippe Schmitter** والذي ركّز على أن الكوربوراتية ماهي إلا شكل خاص لتمثيل المصالح وكنقيض للمقاربة التعدّدية.

التيار الثاني : نظر إلى الكوربوراتية من زاوية اقتصادية، وبتعبير آخر مدخل للاقتصاد السياسي، فالكوربوراتية هي عبارة عن بنية وطنية لتسيير سوسيواقتصادي متميّزة من خلال وجود مفاوضات قائمة على الثلاثية بين الدولة، أرباب العمل، نقابات العمّال الوطنية .

التيار الثالث : النظر إلى الكوربوراتية على أنّها مرحلة سابقة لعملية بلورة السياسات العامّة .

التيار الأوّل: الذي عرّف الكوربوراتية على أنّها " شكل لتنظيم المصالح التي تمثلها مختلف جماعات المصالح **Philippe Schmitter** فقد انطلق في تعريفه من المتغيرات التالية : درجة تركيز التمثيل (أي مدى اتساع المصالح الممثلة، طبيعة الانخراط (إجبارية، إرادية، تطوعية) درجة التنافس، درجة المركزية، درجة المأسسة وطبيعة

¹ John Sloan , **Public Policy in Latin America :A Comparative Survey**, USA: University of Pittshlaugh press , 1984 , P 197

² Emily Edmonds – Poli and David A Shirk , **Contemporary Mexican Politics** , UK : Rowman and Little field publishers ,2012 , P62

³ Howard Wierda , **Opcit** , P53

المصالح محلّ دفاع ، ووجود تمثيل للمصالح الكوربوراتية (جماعات مونوبوليستكية مأسسة ومركزة ممثلة للمصالح السوسيو اقتصادية والمهنية) "1.

"وهي نظام تمثيل المصالح ،تنظم في إطاره مكوّناته ووحداته التنظيمية ،في عدد محدود ،غير تنافسية فيما بينها ،ومنظمة هيراركية ،متميزة وظيفيا ،ترخص لها الدولة عادة نشأتها (إن لم تكن في الأصل هي التي أنشأتها) ،وتمنح هذه الوحدات حق احتكار تمثيل المصالح المندرجة داخلها (فئاتها) مقابل التزامها بضوابط معينة في عملية اختيار قيادتها ،في توضيح مصالحها والتعبير عنها وفي تأييدها"2 وهذا التعريف لا يشمل الكوربوراتية التقليدية التي كانت في عهد فرانكو (اسبانيا) وسلسار في البرتغال وايطاليا الفاشية أين جماعات المصالح خاضعة كليا ومندمجة داخل الدولة التي تمنحها احتكار التمثيل . ويتضح من خلال تعريف Schmitter أنه ركّز على بعدين في تعريفه للكوربوراتية ، من جهة تمثيل جماعات المصالح كجزء من التنظيم الاجتماعي ، ومن جهة أخرى الدور المتعاطف للدولة في منح الترخيص إن لم تكن هي التي خلقت الجماعات الكوربوراتية .

وقدّ قدم هذا التعريف للظاهرة الكوربوراتية كنفويض للتعددية الليبرالية بقوله أن التعددية هي " نظام تمثيل للمصالح ،أين تنتظم في إطارها الوحدات التنظيمية في عدد غير محدود من الفئات المتعدّدة والتطوّعية والمنافسة (في حالة تنافس بينها) ، غير منظمة هيراركية ،غير مرّخصة ، ولا تعترف أو تموّلها الدولة أو تخلقها أو تسيطر على عملية اختيارها لقيادتها أو كيفية توضيح مصالحها والتعبير عنها ،في الوقت نفسه ليس لها احتكار على تمثيل المصالح المختلفة داخل إطاراتها"3 .

والنقابية **Syndicalism** كشكل من أشكال تنظيم وتمثيل المصالح بقوله " نظام تجميع المصالح (أكثر من التمثيل) أين تنتظم في إطاره الوحدات التنظيمية في عدد غير محدود من الفئات المتعدّدة والتطوّعية وغير تنافسية ،غير منظمة هيراركية ،أو متميزة وظيفيا ،غير مرّخصة ولا تعترف بها الدولة أو الحزب ،ولا تخضع لسيطرة الدولة في عملية اختيار قادتها أو التعبير عن المصالح من قبل الدولة أو الحزب ،ولا تمارس احتكار التمثيل ،ولكن حلّ الصراعات وتوزيع القيم بطريقة مستقلة دون تدخل الدولة"4 .

¹ Patrick Hassenteufel , **Les Groupes d'intérêts dans l'action publique :Etat en interaction** ,Pouvoirs ,N°74,1995,P155-156

² Philippe Schmitter , **Still the century of corporatism?** The Review of politics , Vol 36,N°1,1974,P 93-94

³ **Ibid** , p96

⁴ **Ibid** ,P98

ونظام **Monist** "نظام تمثيل المصالح، أين تنتظم في إطاره الوحدات التنظيمية في عدد غير محدود، إيديولوجيا غير تنافسية، متميزة وظيفيا، غير منظمّة هيراركيًا، تمّ خلقها أو تقسيمها، وتمّ ترخيصها من قبل الحزب الواحد، ولديها دور التمثيل داخل الحزب وفي مواجهة الدولة"¹.

أما الباحث **Howard Wierda** فقد عرّف الكوربوراتية من خلال تحديد أهمّ عناصرها وهي ثلاثة (3) :

1. تدخل الدولة القوي .

2. وجود قيود تضعها الدولة وتفرضها على جماعات المصالح فيما يخص حرية ممارسة النشاط .

3. إدماج جماعات المصالح وجعلها جزءا من نظام الدولة، وهذه الجماعات تتولى مسؤولية تمثيل مصالح أعضائها أمام أجهزة الدولة، ومساندة الدولة نفسها في إعداد وبلورة السياسات العامة².

وقد أكدّ **Howard Wierda** أن اتساع ظاهرة الكوربوراتية وانتشارها مرتبط بمدى توفر الشروط التالية :

1. يتمّ تنظيم المجتمع ككلّ أو كجزء، ليس على أساس فردي ولكن على أساس وحدات كوربوراتية جماعية (على أساس جماعات منظمّة) كما هو الحال بالنسبة لجماعات العمل والشغل وجماعات المصالح الأخرى .

2. الدولة تبحث وتسعى إلى هيكلية بنى هذه الجماعات أو الحدّ من نشاطها، أو منحها الترخيص لممارسة النشاط كوسيلة لضمان مراقبة الدولة لها .

3. تسعى الدولة من خلال تدخلها إلى إدماج جماعات المصالح داخل النظام السياسي للدولة، أين هذه الجماعات تسعى إلى الدفاع عن مصالحها لصالح أعضائها، وفي نفس الوقت محاولة الحفاظ على درجة معينة من استقلاليتها عن الدولة"³.

ويرى **philippe Schmitter** أن التعددية والكوربوراتية قد تشتركان في النقاط التالية:

1. الأهمية المتزايدة للوحدات الجموعية الرسمية ومهمّتها التمثيل .

2. استمرار وتوسّع المصالح المتعارضة والمتباينة وظيفيا .

3. تنامي دور الموظفين الإداريين .

4. تراجع أهمية التمثيل الإقليمي والحزبي .

5. الاتجاه العلماني نحو التوسع في مجال السياسة العامة وتدخل كلّ ما هو خاص في صنع القرار العام⁴.

¹ Philippe Schmitter, **Opcit** ,P97

² Howard Wierda , **Opcit**, P 89

³Taekyooun Kim , **Varients of corporatist Governance :Differences in the Korean and Japenase approaches in dealing with labor**, Yale journal of international affairs ,2008,P 80

⁴ Philippe Schmitter, **Opcit** ,P96

فكلّ من التعددية والكونفدرالية تعترفان وتسمحان وتحاولان مجابهة التمايز البنيوي وتنوع المصالح المختلفة ، ولكن تقدّم علاجات سياسية متباينة وصور مختلفة للشكل المؤسساتي ، ونظام تمثيل المصالح يقوم على العفوية والانتشار العددي والامتداد الأفقي والتفاعل التنافسي، بينما الكونفدرالية تفترض بروز أو نشوء مراقب من قبل الدولة ، وعدد محدود، وتقسيم طبقي عمودي¹ .

وقد توصل عدد من الباحثين إلى تحديد ثلاث (3) أبعاد التي من خلالها يتم إبراز الفروقات بين المقاربتين التعددية والكونفدرالية منهم الباحثان **Alain Cawson and Peter Williamson** :

البعد الأول : يخصّ حقل تمثيل المصالح ، ففي حالة التعددية فنحن أمام وجود تعددية تنظيمية تمثيلية على أساس قاعدة وظيفية إيديولوجية ، في إطار الكونفدرالية فنحن أمام وجود تمثيل مونوبولستيكي على أساس وظيفي فقط .

البعد الثاني : تحديد العلاقة بين الدولة والجماعات التمثيلية ، ففي حالة التعددية ، الجماعات التمثيلية تتمتع بالاستقلالية عن الدولة (الفصل بين العام والخاص) ونمط العلاقات بينها يكون في شكل تأثير عبر المنافسة بين اللوبيات فيما يخصّ صنع السياسة العامة ، وفي إطار الكونفدرالية ، فالجماعات التمثيلية تم دمجها في فلك الدولة (لا سيما في شكل مؤسسة الاحتكار التمثيلي) ، فالعلاقة بينهما مزدوجة (بين الدولة والجماعات التمثيلية) من جهة جماعات المصالح تؤثر وتضفي الشرعية على السياسات العامة المنتهجة ، ومن جهة أخرى الدولة تقوم بإصباغ التنظيمات الممثلة للمصالح ، عبر منحها دور التعبير عن المصالح فيما يخصّ السياسات العامة .

البعد الثالث : البيئة الداخلية للمنظمات الممثلة للمصالح ، فيما يتعلق بالمقاربة التعددية ، فالمنظمات تعبر عن وجود بنى متعددة ، لا سيما ما تعلق بمنح الكلمة للقاعدة ، وفي حالة الكونفدرالية فالأمر مرتبط بوجود تنظيمات مأسسة بيروقراطية ومهيكلية² .

والجدول رقم (02) يوضح الفروقات بين المجتمع التعددي والمجتمع الكونفدرالي

الأبعاد	المجتمع التعددي	المجتمع الكونفدرالي
طبيعة نشوء الجماعات الاجتماعية	عفوية	نشوء مراقب من الدولة
العدد الأمثل للجماعات الممثلة للمصالح	غير محدود	محدود
التوزيع الطبقي	أفقي	عمودي
رابط عملية تمثيل المصالح	المنافسة	الاعتماد المتبادل والتبعية

فالتعددية الليبرالية كواقع وكإيديولوجية سياسية وكمقاربة لدراسة كلّ ما هو سياسي في و.م.ا وأوروبا الغربية ، في ظلّها جماعات المصالح تتمتع بحريّة النشاط إذ أن عددها غير محدود والعضوية فيها إرادية ومستقلة كلياً عن الدولة

¹Philippe Schmitter, **Opcit** ,P 97

² **Ibid** ,P76

، فلا وجود لأية قيود على نشاطها ، ففي هذه الدول هناك الآلاف من جماعات المصالح التي تنشط على المستوى الوطني والمحلي ، تتنافس فيما بينها لتحقيق مصالحها ، وفي ظلّ هذه المنافسة بين التنظيمات المصلحية ، ووفقاً لمنظور التعددية الليبرالية الدولة ومؤسساتها (التنفيذية، التشريعية، القضائية) تلعب دوراً ثانوياً . فالعملية السياسية تتطوّر خارج التدخل الفعّال للدولة ، إذ أن دورها يقتصر فقط على ترتيب المطالب ولا تحاول فرض رقابة ضيقة عليها ، وبالتالي فالتعددية تقيم فصلاً بين المجتمع المدني والدولة¹ .

وبينما المقاربة التعددية اعتمدت في تحليلها على الصراعات التي تنشب بين جماعات المصالح ، وجعلت منها متغير محوري في التحليل ، اتجهت الكوربوراتية إلى التركيز على الدور المحوري للدولة في تنظيم وهيكله الجماعات الممثلة للمصالح ، فهي لم تعالج طبيعة التفاعلات بين الدولة والمجتمع من زاوية العلاقات بين جماعات المصالح فيما بينها (سواء صراعية أو تعاونية) فحسبها العلاقات التي تأخذ شكل صراع بين الجماعات المختلفة تم تنظيمها في ظلّ ضوابط وأطر قانونية ، واستمرار عمل الجماعات المصلحية في إطار الكوربوراتية مرهون بالعلاقة التي تربطها بالدولة ، هذه العلاقة يميزها هيمنة الدولة على هذه الجماعات . وهي بعكس الماركسية خاصة في شكلها الشمولي ، التي تفترض أن الدولة هي بمثابة اللاعب الوحيد والمهيمن ، حيث تقوم بفرض رقابة شاملة على جميع أوجه الحياة ، إذ لا وجود لجماعة أو جمعية تنشط بحرية ، إلا إذا رخصت لها الدولة ، فالدولة هي التي تنشئ جماعات المصالح الخاصة بها ، هذه الأخيرة لا تتمتع بأية استقلالية عن الدولة² .

والشكل رقم (01) يوضح الفروقات بين المقاربات الليبرالية والكوربوراتية والماركسية

الماركسية اللينينية	الكوربوراتية	التعددية الليبرالية
- دور الدولة شمولي	- دور الدولة قوي	- دور الدولة ضعيف
- وجود جماعات المصالح خاضعة لرقابة شاملة من قبل الدولة	- وجود جماعات المصالح محدودة وضعيفة	- وجود جماعات مصالح قوية ومستقلة

المصدر: Howard Wierda, **Opcit**, P 88

من خلال الشكل رقم (01) يتضح أن الكوربوراتية كنظام لتمثيل المصالح يختلف عن كلّ من التعددية الليبرالية والماركسية اللينينية أو الفاشية من خلال المحددات التالية : دور الدولة ، مدى قوة أو ضعف جماعات المصالح ، ففي ظلّ التعددية الليبرالية نجد أن دور الدولة ضعيف ، فالدولة لا تتدخل فيما يتعلق بتنظيم هذه الجماعات ونشاطها ، في مقابل وجود جماعات المصالح قوية ومستقلة عن الدولة ، أمّا في إطار الماركسية الشمولية كنظام لتنظيم

¹ Howard Wierda , **Opcit**, p87

² **Ibid**, P88

المصالح يتضح أن دور الدولة يتسم بالشمولية، إذ تفرض رقابة ضيقة على جماعات المصالح التي تتسم بضعفها وعدم استقلاليتها عن الدولة، نظرا للرقابة الشاملة التي تمارسها الدولة عليها .

والكوريوراتية هي نظام يتوسط كل من التعددية الليبرالية والماركسية اللينينية، نجد أن الدولة تلعب دورا كبيرا فيما يخص تنظيم الجماعات وتحديد نشاطها، وتحديد عددها، لكن هذا الدور لا يكون شموليا كما هو الحال بالنسبة للماركسية اللينينية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق جماعات المصالح ضعيفة وغير مستقلة عن الدولة¹.

ثالثا : أنواع الكوريوراتية : قسم Philippe Schmitter الكوريوراتية إلى شكلين هما : الكوريوراتية المجتمعية والكوريوراتية الدولة

أ- **الكوريوراتية المجتمعية Societal Corporatism** : نجدها في النظم السياسية المرتبطة بوجود وحدات إقليمية مستقلة، مفتوحة، عمليات انتخابية تنافسية، ونظام أحزاب إيديولوجيا مختلف وقائم على ائتلاف السلطات التنفيذية، وثقافات سياسية فرعية .

ب- **كوريوراتية الدولة State Corporatism** : تتوافق مع الأنظمة السياسية أين الوحدات الإقليمية خاضعة بصورة ضيقة للسلطة المركزية البيروقراطية، غياب الانتخابات، أنظمة الأحزاب السياسية يهيمن عليها الحزب الواحد والسلطة التنفيذية محصورة إيديولوجيا، ولا تقوم بعملية التحنيد، والثقافة السياسية الفرعية قائمة على أساس الطبقية، العرق، الاثنية اللغوية أو الجهوية، يتم قمعها من طرف النظام السياسي².

فالكوريوراتية المجتمعية تبرز على أنها **Cocomitant متزامنة**، إن لم تكن حتمية **Ineluctable** ومكونة لليبرالية الرأسمالية الديمقراطية المنظمة، في حين كوريوراتية الدولة تبدو أو تشكل العنصر الحاسم، إن لم تكن ضرورة بنيوية ضد الليبرالية والرأسمالية المتأخرة، التسلطية والنيوماركتنتلية.

وهنا **Michail Manolesco** أبرز أن الفرق بين الكوريوراتية الحقيقية والكوريوراتية الخاضعة أين شرعية وعمل الدولة مرتبط مبدئيا وحصريا بنشاط المجتمعات التمثيلية الوحدوية، غير تنافسية وهرمية في الأولى، أما الثانية فتسمى الكوريوراتية الخاضعة أين نجد أن المجتمعات الكوريوراتية تم خلقه كمساعدة وتابعة لجهاز الدولة³. ففي الكوريوراتية المجتمعية جماعات المصالح تكون مستقلة عن الدولة ولها توازنها، أما في كوريوراتية الدولة فإن جماعات المصالح غير مستقلة عن الدولة، وهي تنظيمات مساعدة للدولة فقط.

¹Howard Wierda ,**Opcit**, P88

² Philippe Schmitter ,**Opcit** ,P105

³ Juan Linz,**Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In **Handbook of Political Science** ,London: lynne Reiner, ,P102

1. اقترب التبعية :

برز هذا المقرب في نهاية 1960 وحقق شعبية بخاصة، بين الطلبة، وقد برزت من مصدرين اثنين، ما سمح بشرح التناقض كما هو ممثل، الأولى كانت من تأثيرات الفكر الماركسي، والتي لم يكن لها تأثير في البداية، ولكن بعد التدخل العسكري الأمريكي في جمهورية الدومينيكان 1965، حرب الفيتنام، احتجاجات الطلبة 1969 - 1970، بدأت المقاربة الماركسية يجذب انتباه الباحثين، لتركيزها على التناقضات بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المجتمعات المتخلفة ومصالح هذه المجتمعات نفسها، وعلى التناقضات والصراعات داخل الدول، وعلى العكس نظرية التنمية قد ركزت على عملية التطور الهادئ للتحديث والإنسجام بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتلك الخاصة بالدول المتخلفة، وأول اعتراف لبديل التبعية هو كتاب للباحث **André Gunder Frank's "الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية" 1969**. أما التأثير الثاني لنظرية التبعية فقد جاء من غير اللينينيين الذين اهتموا بالسياسة في الأمم المتخلفة، ونظرية التنمية لم تعطي اهتمام للفواعل الدولية في مجال التنمية، ولم تفحص دور الأسواق العالمية والرأسمالية في عمليات التنمية، فهي لم تتناول صراعات الطبقة أو الإستغلال، ولم تتحدث عن دور الشركات المتعددة الجنسيات، وكلّ هذه تعدّ عناصر أساسية لعملية التنمية، كذلك تتفق مع المدرسة التنموية في ضرورة إعطاء أهمية لعوامل التبعية، فهي عوامل تجعل تطور الدولة مرتبطا بعناصر أخرى، ويجب تحليل الدولة أو جماعة من الدول "للاقات التبعية" للعالم الصناعي، وهذه الإقتراحات تأتي في غالبها من طرف الكتاب في العالم الثالث مثل الماركسيين (الديمقراطية الاشتراكية)، وأشهر الباحثين الذين كتبوا وفقا لهذا المنظور نجد الباحث¹ **Enzo Flatto and Fernando Henrique Cardoso's** "التبعية والتنمية في أمريكا اللاتينية"، ومقاربة التبعية يتم اعتبارها مصحح حقيقي للمقاربة التنموية، عوض التحديث في العالم الصناعي والعالم المتخلف.

ومقاربة التبعية تعتقد أن التنمية في العالم الثالث، تعتمد على التطور أولا في الدول المرتبطة، وللأسف أن هاتين العمليتين لا يمكن دائما أن تكونا في حالة انسجام، ففي العالم الأول يمكن استغلال العالم الثالث، والتدخل عسكريا فيه، وقد يسمح بالشركات المتعددة الجنسيات بإستنزاف موارد دول العالم الثالث، أو محاولة رقابة الحكومة وهكذا، وفي التعابير الأكثر راديكالية لنظرية التبعية، تفترض أن التطور والتنمية في العالم الأول، هذا العالم غالبا ما يقوم بإستغلال العالم الثالث والتنمية في العالم الثالث غير متطابقة مع التنمية في العالم الأول، ويمكن أن تأخذ مكانها فقط عندما العالم الأول ونظامه الإقتصادي الرأسمالي يتم تقديمه. نظرية التبعية ليست مدرسة الفكر الوحيدة، وإنما بالأحرى تمثل عدد من المنظورات التي هي محايدة، والأخرى هي أكثر ايديولوجية،

¹ Howard Wierda , **Opcit**, P135

المجتمعات المتخلفة في غالب الأحيان تكون خاضعة للمجتمعات المتطورة، فالمجتمعات المتخلفة غالبا ما تكون خاضعة للأولى، فقوى السوق تتم مراقبتها من قبل العالم المتطور، وتقوم بتأخير تنمية العالم الثالث، كذلك تدخل الشركات العابرة للقارات والفواعل الدولية الأخرى في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى، وبعض محللي نظرية التبعية ركزوا ليس فقط على دور الفواعل الخارجية في تنمية دول العالم الثالث، ولكن أيضا على العلاقات بين التأثيرات الخارجية والنخب المحلية داخل المجتمعات المتخلفة، أو العلاقات بين القوى المسلحة في المجتمعات المتخلفة الذين يمكن أن يحدث في السلطة، التقنيين، المدنيين الذي يساعد على الإدارة¹.

2. اقتراب الماركسية الجديدة:

هي محاولة لتحليل وضعية العالم الثالث عبر تطبيق أدوات التحليل والتطورات أولا من قبل "كارل ماركس"، فماركس قد ركز على الرأسمالية في أوروبا، وأكد على أن البرجوازية أو الطبقة الرأسمالية تستخدم قوتها الاقتصادية لاستغلال وقمع البروليتاريا أو الطبقة العاملة. النيوماركسية وسّعت هذا التحليل إلى العالم الثالث عبر التأكيد على أن الإقتصاد الرأسمالي العالمي والمراقب من قبل الرأسمالية والتي اعتادت على تفكير الدول الفقيرة، والتبعية هي مفهوم جوهرى للنيوماركسية، واعتقدوا أن الدول في العالم الثالث ليست فقيرة، وذلك لأنها قد ورثت التخلف، ولكن لأنها أصبحت متخلفة بسبب الدول الغنية في الحرب العالمية الأولى ودول العالم الثالث قد خضعت للتبادل غير المتساوي، بهدف المشاركة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي، يتوجب عليها بيع موادها الأولية، بأسعار مرتفعة، وفي نقيض السوق الدول الغنية يمكن أن تبيع بأقل وتشتري بأسعار مرتفعة، ومن المهم التركيز عند النيوماركسيين على أن هذه الوضعية تم فرضها على الدول الفقيرة من قبل الرأسمالية الغنية، و **Andre Gunder Frank** ادعى أن التبادل غير العادل وامتلاك الفائض الاقتصادي من قبل الأقلية وطالما أن النظام الرأسمالي موجود سيكون هناك تخلف في العالم الثالث².

ونفس الإتجاه المأخوذ عند **Immanuel Wallerstein** فقد سمح بإمكانية أن بعض دول العالم الثالث يمكن أن تتحوّل في الهيكلية الرأسمالية، ولكن الأقلية فقط يمكنها أداء ذلك، فلا وجود للمجال في القمة للكل، الرأسمالية هي هيكلية قائمة على استغلال الفقير من قبل الغني وستبقى كذلك حتى يتم استبداله³.

ولأن العامل الاقتصادي ودوره في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية يبقى ذو أهمية بالغة لدى معتقي الفكر الماركسي، فقد طوّر هؤلاء الطرح الماركسي التقليدي بفصل السياسة عن الاقتصاد، والدولة عن رأس المال،

¹ Howard Wierda , **Opcit**, P 135

² **Ibid** , P136

³ Robert Jackson and Georg Sorensen, **Introduction to international relations: theories and approaches**, Oxford: Oxford university press, 2007, pp 50-51

بتجاوزهم الصورة التقليدية للدولة (كإنعكاس بسيط للمصالح الرأسمالية) وإعادة النظر في الديمقراطية الليبرالية، وتوصلهم إلى أن كل مجتمع ديمقراطي أصيل لا بد أن يكون اشتراكيا، وأن أكثر الأشكال تعبيرا عن الديمقراطية هو النظام التعددي (محاولات التوفيق بين الديمقراطية والليبرالية) مع اقتناعهم بأن هذه الحالة تبقى استثنائية .

وتبرز النيوماركسية من خلال أبحاث العالم الإيطالي **Antoni Gramsci** الذي قضى حياته كسجين عند موسوليني، واعتقد "غرامشي" أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الغربي تعمل على الحفاظ على سلطتها السياسية والإقتصادية دون ممارسة القوة، ويرجع الفضل في ذلك على قدرتها على نشر قيمها الخاصة في المجتمع، والحفاظ على هيمنتها ليس عبر سلطتها، ولكن عبر الرقابة غير المباشرة على تفكير الأفراد، فهي ربحت "قلوب وعقول الأفراد"، والظفر بالتوافق عبر استخدام الدين، التعليم، ووسائل الإعلام، وأفكار "غرامشي" تم تطويرها أيضا من طرف المنظر الفرنسي **Althusser Louis** الذي أكد على الأجهزة الإيديولوجية للدولة، والتي هي مهمة جدا للحفاظ على النظام الرأسمالي، ولamuؤسسات الأساسية للجهاز الإيديولوجي هي الكنيسة، المدارس، الجامعات، العائلات، والنظام القانوني، ووسائل الإعلام الجماهيرية، الثقافة والأحزاب والإتحادات التجارية¹.

3. اقتراب الإقتصاد السياسي :

لقد ظهرت نظرية الخيار العام والنيوماركسية واقتراب الإقتصاد السياسي في نهاية 1980، حيث اهتمت بالعلاقة بين الحكومة والاقتصاديات، فالسياسة والاقتصاد لم تكن ظواهر منفصلة أبدا، فالطريقة التي من خلالها يقوم الأفراد بكسب المعيشة كعاملين، ورجال الأعمال دائما تؤثر في السياسة، والاقتصاديات تفترض الصراع على الموارد النادرة، والسياسة تتعلق بصفة عامة بالقرارات التي تحدّد من سوف يدفع؟ ومن المستفيد من الإنتاج والتوزيع؟، كما أن هناك تفاعل بين الإقتصاد والحكومة خاصة ما تعلق بقضايا مهمة مثل: السياسة الضريبية، سياسة الرفاهية، فالحكومة تؤدي سياسات لحماية، تفعيل، تنظيم الإقتصاد، ولكن يتم قيادتها عبر الإقتصاد نفسه، وقد حظي اقتراب الإقتصاد السياسي بأهمية في دراسة السياسة العامة، أي دراسة ما تقوم به الحكومة، مختلف الإيدلوجيات والمعتقدات السياسية حول دور الحكومة والسياسات أي ما دور الحكومة فيما يتعلق بتنظيم، دعم، التدخل في الشؤون الإقتصادية؟².

- اقتراب علاقة الدولة-المجتمع :

يعدّ **Joel Migdal** أهمّ منظري اقتراب علاقة الدولة -المجتمع، حيث أكدّ على أهمية البنية الإجتماعية لفهم أنماط السياسة، ولماذا عدد من دول العالم الثالث غير فعّالة في تأدية ما يتوقعه القادة؟،

¹ Kenneth Newton and Jan Van Deth, **Opcit**, P 308-309

² Lawrence Mayer and John Burnette, **Comparative Politics: Nations and Theories in Changing World**, USA:Prentice Hall, 1993, pp32-33

وافترض "ميغدال" أن هناك صراعات بين قادة الدولة والتنظيمات الإجتماعية على الهيمنة في المجتمع، وفي نقاشه هذا أكد على أن قادة الدولة والتنظيمات الإجتماعية تحاول الحفاظ على قواعدها الأساسية، وعبر إعطاء اهتمام أكبر بالبنية الإجتماعية، كما أشار "ميغدال" إلى أن التنظيمات غير تابعة للدولة تحاول الحفاظ على هيمنتها في مثل هذه الصراعات، والرقابة الإجتماعية تبقى منقسمة والرجل القوي يحافظ على تأثيره¹.

ويرى **Joe Migdal** أن قدرة الدولة وبخاصة قدرتها على تطبيق السياسات الإجتماعية وتعبئة الشعب مرتبط ببنية المجتمع، وعدم فعالية قادة الدولة الذين يواجهون حواجز عدم الاختراق لهيمنة الدولة نابع من طبيعة المجتمعات التي تواجهها، ولا يمكن فهم قدرات الدولة في العالم الثالث دون فهم أولا البنية الاجتماعية ، وفي الدول التي تواجه عراقيل كبيرة في قادتها للهيمنة والبيئة الاجتماعية مستمرة أين عدد من صراع البنات حول كيف يتم تنظيم الحياة الاجتماعية؟، وفي عدد من الدول الدولة تبقى أهم تنظيم في البيئة، ولكن القادة لم يؤسسوا بعد للهيمنة، وقادرين على حكم تفاصيل حياة الأفراد في المجتمع، فالقادة غير قادرين على تحويل مختلف مظاهر المجتمع حسب رغباتهم، والكثير من دول العالم الثالث تختلف عن تلك الدول الموجودة في الغرب والمعسكر الاشتراكي، ولكن لا تختلف في معدل الرقابة الاجتماعية في المجتمع، ولكن في توزيعها ومركزيتها، هذه الأشكال من المجتمعات هي أكثر مركزية وأكثر انتشارا يمكن اعتبارها "قوية"، وذلك لأن مستوى الرقابة الاجتماعية هو عالي، ولكن هناك اختلاف ، وذلك لأنه في البنية الهرمية للمجتمع يتم تركيز الرقابة الاجتماعية في قمة الهرم، ففي الدولة أين الرقابة الاجتماعية الأخرى يتم نشرها عبر مختلف التنظيمات الاجتماعية المستقلة وكلاهما يختلفان عن المجتمعات الضعيفة أين مستوى الرقابة الاجتماعية ككل هو ضعيف، وهذا الأخير غالبا ما يبرز في خضم الأحداث مثل: الكوارث الطبيعية، الحرب، الظروف الاستثنائية يمكن أن تقلص من مستوى الرقابة الاجتماعية ككل عبر الأخذ بالمكافآت والعقوبات خارج أيدي قادة التنظيمات الاجتماعية².

- الاقترابات الجديدة في السياسة المقارنة :

يمكن الإشارة إلى اقتراب الثقافة السياسية ، اقتراب السياسة العامة المقارنة.

¹ Takeshi Kawanaka, **The State and Institution in Philippine Local Politics**, Philippine Political Science Journal, Vol 22,N°45, 2001, p 136

² Joel Migdal, **Strong societies and Weak states: State-society relations and state capabilities in the Third world**, Princeton: Princeton university press, 1988, pp 33-34

1. اقتراب الثقافة السياسية :

يعدّ اقتراب الثقافة السياسية من الاقترابات المهمّة في السياسة المقارنة والثقافات السياسية متعدّدة ليس فقط بين الأمم ولكن فيما بينها، كإختلاف الجماعات الاجتماعية داخل المجتمع نفسه، وكما في الدول غير الديمقراطية، يمكن أن تكون اختلافات أساسية بين الثقافة السياسية والتي تقوم بتفعيل الحكومة ومشاعر الجماهير، الخصائص العامة يمكن ان توجد في بعض الثقافات السياسية كنعقوض للأخرى، ما يعطي اختلاف في المميزات، وفي هذا المضمار الاختلافات في الثقافات السياسية يمكن أن تندرج في أصناف تحليلية مختلفة، الصنف الأول: عبر الدرجة أين الثقافة السياسية تقود إلى حرّية المشاركة أو بيئة سياسية مقيدّة، وفي عمله الشهير **Verba Almond** "الثقافة المدنية"، الثقافات السياسية يمكن أن تكون "رعوية"، "خاضعة"، "مشاركة" وهذا يتوقف على طبيعة النظام السياسي إذا ماكان "تقليدي"، "تسلطي"، "ديمقراطي"، والصنف الثاني من الإختلافات تلك الموجودة داخل الثقافات¹، وبخاصة بين الثقافة السياسية للجماهير والنخبة في نفس الأمة، وثقافات النخب والجماهير تحتاج إلى أن يتم تمييزها، وأخيراً، التمييز الواضح يكون في الأنظمة غير-الديمقراطية، بين الثقافة السياسية والتي تعبر عن التجربة السياسية².

والثقافات السياسية الرعوية موجودة في الأنظمة التقليدية مثل : سلطة الشيوخ في الشرق الأوسط(السعودية، الكويت، البحرين، قطر،عمان، وبأقل حدّة المغرب، الأردن)، وتلك الموجودة في أجزاء من افريقيا، "رؤساء منتخبين" وفي الحقيقة يتصرفون كإمبراطور. وفي هذه الأنظمة السياسية، هناك أدوار سياسية غير متخصصة، وشرعية القائد قائمة ليس على الإعتبرات السياسية، ولكن على العوامل القبلية، الدينية، الاقتصادية، الإثنية، الاجتماعية، والمواطن غير مهتمّ بعمل النظام السياسي، وعوّض ذلك الاهتمام بالقضايا الرعوية وامتداد العائلة، التعايش الاقتصادي، تقوية روابط الولاء.

وفي الثقافات السياسية الخاضعة، على الرغم من أن المواطن واعى بالسياسة عبر النظام نفسه رغم أن مصدر المعلومة لم يكن الوسيلة الوحيدة من الدولة إلى المواطن، والمجتمع يتحوّل إلى خاضع للحكومة، والحكومات الديكتاتورية والتسلطية تهدف إلى الحفاظ على هدوء الجماهير، وأحياناً التعايش عبر صيانة الثقافات السياسية الخاضعة أين يقال للشعب ما يقوله وما يفكرّ به حول السياسة.

والثقافات السياسية المشاركة تشمل مشاركة المجتمع بطريقة حرّة في عملية تشكيل والتعبير عن الآراء في السياسة، وفي الديمقراطيات، هذا الوعي النشط حول السياسة يعمل كغراء يربط الدولة بالمجتمع ويجعل الاندماج بينهما

¹ Mehran Kamrava, **Understanding Comparative Politics: A Framework for Analysis**, New York: Routledge, 1996, p 65

² **Ibid**, P 66

ممكنا ، وهذا يتضمن درجة عليا من الوعي والادراك وليس فقط الاشتقاقات السياسية للدولة، ولكن كيف يتم التأثير في السياسة؟.

تعدّد الجماهير والنخب :

الثقافات السياسية تنقسم أيضا إلى ثقافات النخب والجماهير، وتمّ توضيحها من قبل الباحث الأمريكي **Lucian Pye** ، والتميز بين الجماهير والنخب هو واضح، ولكن الاختلاف في إذا ما كانت هذه النخبة اقتصادية، سياسية ، فكرية، أو كلّها، وهنا أشار **Lucian Pye** إلى أن "الثقافة السياسية للنخبة" تتضمن اتجاهات، مشاعر، أنماط سلوك أولئك الذين عبر وظيفة التجنيد السياسي قد تم احضارهم لأداء أدوار داخل النظام السياسي، ولديها تأثير على "مخرجات النظام" كما أشار إلى أن الثقافة السياسية للنخب تتضمن أولئك الذين في البنيات السلطوية، ولكن أيضا عناصر القيادة في غير البنيات السلطوية والعمليات. أما الثقافة السياسية للجماهير داخليا تكون منقسمة، وداخل كل مجتمع هناك طبقة إجتماعية تكون أكثر انتباها سياسيا ، وطبقة لديها اهتمام قليل بالسياسة ، والطبقة، الخلفية الجهوية، الاثنية، والجماعات الإجتماعية يمكن أن تعمل كموانع لتطور ثقافة سياسية للجماهير تكون منسجمة، من نتائجها ليس فقط في التعددية، ولكن في بوثقة من الثقافات السياسية الفرعية والتي تكون مختلفة¹، وعلى سبيل المثال في الديمقراطيات الصناعية، الثقافة السياسية للجماهير هي موحدة كفاية لدعم الاتفاق على مصادر المؤسسة السياسية، وفي هذا النوع من الثقافات هناك اتفاق واسع حول الحدود الملائمة للحياة السياسية، والنتيجة هو احترام بعض درجات التخصص الوظيفي في التعامل مع القضايا ووجود استقلالية لمختلف مجالات صنع القرارات السياسية ، وفي دول العالم الثالث لا وجود لاتفاق على قواعد اللعبة، والثقافات السياسية المنقسمة هي التي تظغى وتسود، أين الأفراد حتى وإن يفتقرون لوجود اتفاق حول كيفية سريان الحياة السياسية، فكما قال **Lucian Pye** في "المجتمعات المتخلفة الميزة الأساسية للثقافات السياسية هو غياب الفهم المشترك لما ينبغي أن تقبل كحدود ومقدرات العمل السياسي"².

-التوجهات السياسية وتوجهات النظام :

وآخر تمييز يمكن اعطائه أهمية يكون بين التوجهات ، وتوجهات النظام، في حالات أين المجتمع لا يمكنه التعبير عن آرائه في ما يخص مجال وممارسة السياسة ، هناك اختلافات واضحة بين الاتجاهات نحو³ الأهداف السياسية كنعقوض للتوجهات نحو السياسة ، وفي هذا الإطار يميز الباحث **Mehran Kamrava** بين التوجه السياسي

¹Mehran Kamrava, **Opcit**, P 66

² **Ibid** , P67

³ **Ibid** , P67

الذي يشير إلى المشاعر الجماعية التي تحكم العامة اتجاه السياسة كمجال للممارسة، واتجاهات النظام تشير إلى المشاعر العامة إتجاه الفواعل السياسية الخاصة والتي تملك زمام السلطة، أي المؤسسة التي تم تأسيسها، والقانون الذي تمّ تشريعه، والتوجهات اتجاه السياسة من جهة أخرى هي توجّهات نحو مجال السياسة عوض أهداف محدّدة موجودة.

وتقريباً في كلّ الحكومات، سواء ديمقراطية أم لا؟، تحاول تشكيل التأثير على المعتقدات السياسية والإتجاهات مواطنيها، وذلك لأن الأنظمة التسلطية تذهب بعيداً في محاولتها ما ينجر عنه وجود توجهات ظاهرة نحو النظام السياسي وتختلف عن تلك المشاعر نحو السياسة كحقل¹.

اقترب السياسة العامة المقارنة :

تتضمن دراسة "السياسات العامة المقارنة" المقارنة التنظيمية لبرامج السياسة العامة والإجراءات في مختلف الدول، و على تعدّد القضايا والفترات الزمنية، والتساؤل الأساسي الذي يمكن طرحه في "السياسة العامة المقارنة" هو هل يمكن تعلّمه من الواحد حول عمل السياسات لحلّ المشاكل العامة؟ وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عمل **Heidenheimer** الذي وّجه إلى دراسة المؤسسات والعمليات التي عبرها يتمّ صنع القرارات، وعند دراسة الكيفية التي من خلالها يتمّ صنع القرارات ، هذا يقودنا إلى مقارنة الأنظمة الموحّدة والفيدرالية لمعرفة إذا ما كانت الحكومة المركزية قائمة على المركزية أو اللامركزية، أو إذا ما كانت برلمانية أو رئاسية، وللإجابة على تساؤل لماذا الحكومة تختار سياسة معينة؟ يمكن اكتشاف التطوّرات التاريخية، الثقافة السياسية، أو تغيير للوعي العام، أو للعوامل الأكثر قرباً مثل: تفاعلات السياسيين، البيروقراطيين، جماعات المصالح، الرأي العام، الأفراد المستهدفين ، وعوامل أخرى تؤثر عليها عملية السياسة، وذلك لأن الأفراد يهتمون بماذا تصنع لهم الحكومات؟².

وهناك مجموعة من الباحثين وضعوا اقتربات بغية الإحاطة بمضامين السياسة المقارنة ، المجموعة الأولى حاولت قياس آثار السياسات عبر تحليل تأثيرات السياسات على هدف التنظيم، أما الطائفة الثانية من الباحثين فركزت على نتائج السياسة، أي النتائج الفورية للقرارات، في حين الطائفة الثالثة ركزت على مخرجات السياسة، أي مضمون السياسة³. وفيمايلي أهمّ الاقتربات المستخدمة في تحليل السياسة العامة :

¹Mehran Kamrava, **Opcit** , PP 68-69

² Howard Wiarda, **Comparative Politics: Critical Concepts in Political Science**, New York: Routledge Publishers ,2005, P 1

³ Sophie Schmitt, **Comparative approaches to the study of public policy-making**, In Eduardo araral and Scott Fritzen, **Routledge Handbook of Public Policy**, Routledge : Routledge Publishersm 2013, pp 30-31

- النموذج العقلاني :

أصل هذا النموذج يرجع إلى الإقتصاد، وارتبط بإسم الباحث **Herbert Simon** والافتراض الأساسي لهذا النموذج، هو أن كلّ الفواعل هي عقلانية، وتحاول الوصول إلى تحقيق أهدافها بأقلّ التكاليف، وبتعبير **Herbert Simon** " القرار هو فقط عقلائي، إذا حقق أحسن النتائج الممكنة فيما يتعلق بأهدافه، وهذا يعني أن الحكومة لا تبحث فقط عن حلّ المشاكل الخاصة في المجال العام وإنما أيضا تسعى إلى إعادة انتخابها مرة أخرى.

- نموذج الإضافة التدريجية **Incrementalism**

جاء كبديل للنموذج العقلاني الرشيد، قدم ليندبلوم نموذجا وصفيا لعملية صنع السياسة العامة في الواقع الفعلي، أصبح يعرف باسم " نموذج الإضافة التدريجية". وهذا النموذج هو واقعي عوض الوصف المثالي لعملية صنع القرار ، وهو قائم على عقلانية محدودة **Bounded Rationality** ويأخذ بعين الاعتبار حدود كلّ معرفة، وقدرات وادراك صنّاع القرار¹.

¹Sophie Schmitt, **Opcit** ,,P 30-31

المحاضرة السابعة: تصنيف الأنظمة السياسية الديمقراطية

تحاول هذه المحاضرة تعريف الطالب بأهمّ التصنيفات التي قدمها الباحثين للأنظمة السياسية الديمقراطية. إن بداية الفكر الديمقراطي بدأ عند "اليونان" "الأثينيين" تميزا عن "الإسبرطيين" والذين كانوا يعتقدون في صواب القوة العسكرية وعدم صواب الحوار والفكر الديمقراطي. والديمقراطية "democracy" لفظة متكونة من شقين "demos" وتعني حكم الشعب "kratos" والتي تعني الحكم، واللفظة كاملة تعني "حكم الشعب"، وهي لفظة إغريقية كانت تعني المقاطعة أو الناحية، أو الأرض، ثم صارت تعني الناس الذين يعيشون عليها وبخاصة الذين كانت لهم مشاركة في الحكومة، ومن هنا جاءت كلمة حكومة¹. هذا ورغم سهولة التفسير اللغوي للديمقراطية، إلا أن محاولات تحديد مفهومها واجهت اختلافات واسعة، ولعل السبب يرجع إلى أن الديمقراطية مجرد تعبير لغوي ينظر إليه كل فريق من زاوية مختلفة.

وتشير أيضا إلى ذلك النظام الذي من خلاله يكون الحكام مسؤولين عن أعمالهم وتصرفاتهم فيما يتعلق بالشأن العام، أما المواطنين فيتصرفون بطريقة غير مباشرة عبر المنافسة والتعاون مع ممثليهم المنتخبين².

وقد أجمعت الأدبيات المختلفة والتي تناولت الديمقراطية كنظام سياسي قائم على حكم الأغلبية على وجود تيارين حاولا التأسيس للديمقراطية إحداهما الحد الأدنى **Minimalist** والحد الأقصى **Maximalist**.

التيار الأول :

الذي قدم تعريفا إجرائيا **Minimalist** للديمقراطية على أنها ذلك "الشكل من النظم السياسية التي تسند من خلاله السلطة عبر انتخابات دورية وحرّة ونزيهة، في ظلّ تمتع المواطن بكامل حقوقه وحرّيته الأساسية" في إطار المجتمع التعددي **Polyarchy** لروبرت دال **Robert Dahl** الذي أثبت أنّ هذا المجتمع لا بدّ وأن يقوم على ثلاثة (3) أبعاد أساسية هي:

1. وجود معارضة تنظم المنافسة السياسية عبر انتخابات دورية، حرّة، نزيهة.
2. المشاركة السياسية (من خلال حق المواطن في الانتخاب والترشح للمناصب السياسية).
3. حق الترشح والانتخاب على ممثلي الشعب، لا بدّ وأن يضم المجتمع التعددي مجموع الحزّيات الأساسية كحق تكوين الجمعيات والانتماء إليها، الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات، الحق في التعبير عن الآراء

¹ حسيبي عايش، الديمقراطية هي الحل، الأردن: المؤسسة العربية للنشر، 2001، ص 167

² Larry Diamond, **Developing Democracy , Towards consolidation** , Baltimore: The Johns Hopkins university press , 1999 , P10

والأفكار¹. فالتيار الأول أي الحد الأدنى يركّز على العملية الانتخابية كآلية وكوسيلة لضمان التداول السلمي على السلطة وتعبير المفكر **Joseph Schumpeter**².

أما تعريف الحد الأقصى **Maximalist** فهو يعرف الديمقراطية من خلال تحديد مجموع الحقوق والحريات التي تلازم نظام الحكم التمثيلي والمنافس، وفي هذا الإطار يعرف المفكر **Larry Diamond** الديمقراطية بقوله "الديمقراطية لا تتضمن فقط نظام التعددية السياسية الدستورية والمدنية مع وجود انتخابات دورية وحرّة ونزيهة في ظلّ الإقتراع العام، ولكن الديمقراطية تتضمن أيضاً التعددية التنظيمية والإعلامية، الحريات العامة كحرية التعبير والصحافة، تكوين وانضمام إلى الجمعيات والتنظيمات"³. والتسلطية ليست نقيض **l'antithèse** الديمقراطية، وذلك لأنها عرضية **Symptomatique** إذ تضم أعراض تقييد التعددية السياسية كما جاء في تعريف المفكر الاسباني "خوان لينز" على أنها تقوم على التعددية السياسية المقيدة وغير مسؤولة، ومن خلال ذلك قام بتفريقها عن الشمولية التي تكون التعددية السياسية غائبة فيها وعن الديمقراطية التي تقوم على تنظيم التعبير الحر عن التعددية.

هذا وقد أبرز خوان لينز في دراسته للنظم التسلطية الفروقات الجوهرية بين الديمقراطية والتسلطية عبر المحددات الأربعة السابقة الذكر (التعددية السياسية، الايديولوجية، التعبئة، النخبة الحاكمة).

والجدول رقم (3) يوضح الاختلافات القائمة بين التسلطية والديمقراطية بمنظور خوان لينز

المرتكزات	النظم السياسية التسلطية	النظم السياسية الديمقراطية
التعددية السياسية	- تعددية سياسية مقيدة وغير مسؤولة سياسياً . - تعددية اجتماعية واقتصادية وثقافية . - وجود فضاء لشبه التعددية أو شبه المعارضة.	- وجود تعددية سياسية غير محدودة ومسؤولة مدعومة بمختلف القنوات وفضاءات التعددية والاقتصاد والمجتمع المستقلة عن الدولة - وجود تعددية محمية في إطار مايسمى بكونورباتية الدولة
الايديولوجية السياسية	- نظام سياسي بدون ايديولوجية سياسية محررة وموجهة ، بل وجود عقليات مميزة .	- انتشار قيم المواطنة ووسائل المنافسة السياسية وقيم الفردية واحترام حقوق الأقليات - وجود دولة الحق والقانون
التعبئة الشعبية	- نظام سياسي بدون تعبئة شعبية مكثفة وواسعة إلا في مراحل خاصة ومحددة من تطوّر هذه النظم ..	- مشاركة سياسية واسعة من خلال تنظيمات المجتمع المدني المستقلة، كذلك وجود نظام الأحزاب المتنافسة فيما بينها للوصول للسلطة يضمنه القانون، ووجود معارضة سلمية - تعبئة شعبية ضعيفة لكن هناك مشاركة واسعة للجماهير
القيادة السياسية	- الحاكم وأحياناً جماعة سياسية صغيرة تمارس السلطة في إطار قواعد شكلية وغير معرفة ولكن يمكن توقعها - قيام النظام بعملية استقطاب النخب القديمة أي سابقة عن نشأته . - وجود نوع من الاستقلالية فيما يخص المناصب السياسية .	- النخبة الحاكمة تنبثق عن انتخابات حرّة ودورية ولا بدّ أن تمارس في ظلّ قيود دستورية وقانونية. - القيادة السياسية لا بدّ وأن تخضع لانتخابات دورية تجسّد مبدأ التداول السلمي على السلطة

المصدر: Juan Linz and Alfred Stepan , **Modern Nondemocratic Regimes** ,P157

¹ Benjamin Reilly, **Democracy in divided societies: Electoral Engineering for conflict management**, Cambridge: Cambridge university press 2001, P3

² Daniel Caramani, **Opcit**, 2011, P4

³ Shabbir Cheema, **Building Democratic institutions: Governance Reform in Developing Countries** , USA: Kumarian Press, 2005, P 88

انطلاقاً من الجدول أعلاه، تبرز الفروقات الجوهرية بين كلٍّ من النظم التسلطية والنظم الديمقراطية القائمة على فكرة حكم الأغلبية بناءً على المحددات السابقة (التعددية، الأيديولوجية، التعبئة، النخبة أو القيادة السياسية). فالتعددية في إطار النظم التسلطية مقيدة وغير مسؤولة، مع وجود تعددية اجتماعية واقتصادية، فمعظم هذه التنظيمات سبقت نشأة النظام نفسه، بالإضافة إلى وجود فضاء للمعارضة الشكلية، أمّا في ظلّ النظم الديمقراطية فالتعددية السياسية غير محدودة وهي مسؤولة مدعومة بمختلف الفضاءات وقنوات التعددية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، بالإضافة سيادة نظام كوربوراتية المجتمع وليس كوربوراتية الدولة التي هي ميزة لاصيقة بالنظام التسلطي¹.

وبالنسبة للإيديولوجية السياسية فالنظم التسلطية لا تقوم على الإيديولوجيات الموجودة في النظم الشمولية الساعية إلى تسييس المجتمع، وإنما تركز على عقليات مميّزة، وفي ظلّ النظم الديمقراطية نجد انتشار واسع لقيم المواطنة والمنافسة وقيم الفردية واحترام حقوق الأقليات الاثنية مع وجود دولة الحق والقانون. وفيما يتعلّق بالتعبئة الشعبية فالنظم التسلطية لا تعمل على تعبئة الجماهير والمؤسسات والجماعات المختلفة إلا في حالات استثنائية مرتبطة بتطورها، وفي النظم الديمقراطية المشاركة السياسية تكون واسعة عبر تنظيمات المجتمع المدني وهي مستقلة عن الدولة، وجود نظام الأحزاب تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة، في ظلّ دائما دولة القانون والتعبئة في النظم الديمقراطية ضعيفة لأنها صفة تميّز الظاهرة الشمولية لكن هناك مشاركة واسعة للمواطن، بالإضافة إلى المعارضة السلمية.

وفيما يتعلّق بالنخبة الحاكمة والموجودة في السلطة، فالحاكم وأحياناً جماعة سياسية صغيرة تمارس السلطة في ظلّ قيود شكلية غير معروفة ولا يمكن توقّعها، كما أن التوظيف السياسي يعتمد على استقطاب النخب القديمة، أمّا في النظم الديمقراطية، فالنخبة الحاكمة تنبثق عن انتخابات حرّة ودورية، لا بدّ وأن تمارس السلطة في ظلّ قيود دستورية ودولة القانون، فالنخبة السياسية لا بدّ وأن تخضع لمبدأ دورية الانتخابات لضمان التداول على السلطة.

- تصنيف الأنظمة السياسية الديمقراطية على أساس العلاقة بين السلطة التنفيذية-التشريعية

كما هو شائع تميل الديمقراطيات إلى تبني واحدة من الترتيبات التنفيذية-التشريعية مع اختلاف في الدرجات وهي : النظم الرئاسية والنظم البرلمانية والتميز بينهما يكمن في الاختلاف على أساس الاختلاف في شرعيتها، ففي الأولى البرلمان هو المؤسسة الوحيدة ذات شرعية ديمقراطية، في حين في الأنظمة الرئاسية قائمة على "شرعية

¹ Juan Linz and Alfred Stepan , **Modern Nondemocratic Regimes**, p 157

ديمقراطية مزدوجة" واحدة موجهة نحو البرلمان والثانية نحو الرئاسة المختارة في نفس الوقت، وهذا حسب الباحث الإسباني "خوان خوسي لينز"¹.

- أما الباحث **Arend Lijphart** فالتمييز بين الأنظمة الرئاسية والأنظمة البرلمانية قائمة على الفروقات التالية :

الفرق الأول :

في الديمقراطيات البرلمانية، رئيس الحكومة الذي يحمل عدّة تسميات مختلفة كالوزير الأول، المستشار، الرئيس-الوزير، تكون حكومته تابعة لثقة البرلمان، ويمكن إقالتها من المنصب عبر تصويت عدم الثقة، وفي الأنظمة الرئاسية، رئيس الحكومة يسمّى الرئيس وهو منتخب لمدة محددة دستوريا، وفي الحالات العادية لا يمكن إجباره من قبل السلطة التشريعية على الاستقالة(رغم أنه يمكن إقالة الرئيس عبر العملية الإستثنائية **Impeachment** .

الفرق الثاني :

الرئيس هو رئيس الحكومة منتخب شعبيا إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، والوزير الأول يختار عبر البرلمان، واستخدام مصطلح "مختار" تعني أن عملية الإختيار يمكن أن تتراوح ما بين انتخابات رسمية إلى مساومات غير الرسمية بين الأحزاب في البرلمان ، بالإضافة إلى هذين الفرقين الجوهريين يمكن إضافة فروقات مهمّة، لا يمكن للرئيس أن يكون عضوا في البرلمان، في حين يمكن للوزير الأول ذلك (الوزير الأول وحكومته)، الرئيس هو رئيس الحكومة ورئيس الدولة معا، في حين الوزير الأول هو رئيس الحكومة، وهناك بعض الاستثناءات فمثلا: المشرعين في النرويج يستقيلون من مقاعدهم البرلمانية عندما ينضمون إلى الحكومة، ولكن هذا لا يمس بالشكل البرلماني للحكومة في هذه الدول.

الفرق الثالث :

الرئيس هو فرد واحد يقود الجهاز التنفيذي، في حين الوزير الأول والحكومة يشكلّون الجهاز التنفيذي جماعيا داخل الأنظمة البرلمانية موقع الوزير الأول في الحكومة².

أولا : الأنظمة البرلمانية :

تستمدّ الأنظمة البرلمانية تسميتها من مبدئها المؤسس والمسّمى "البرلمان" وهو صاحب السيادة، كما أن هذه الأنظمة لا تسمح بفصل السلطة بين البرلمان والحكومة، فكلّها قائمة على تقاسم السلطة التنفيذية والتشريعية¹.

¹ Giuseppe Leraci, **Power in office: Presidents Governments and Parliaments in the institutional design of contemporary democracies**, Constitutional political economy, 2020, p 2

² Arend Lijphart, **Thinking about Democracy: Power Sharing and Majority rule in theory and practice**, New York : Routledge Publishers, 2008 ,pp 142-143.

يمكن إيجاد هذا النمط في الديمقراطيات الغربية في العالم، وهناك مجموعة من الأركان تركز عليها الأنظمة البرلمانية وهي :

- الوزير الأول والحكومة تنبثق من البرلمان .
- البرلمان هو الأداة التي تنتخب وتقبل الحكومة من المنصب ، وفي هذه الحالة هناك فصل للسلطات بين رئيس الحكومة ورئيس الدولة، والأغلبية هي لصالح رئيس الحكومة، على العكس من ذلك رئيس الدولة يمكن أن يكون مونارك أو رئيس منتخب مباشرة يتم اختياره من قبل البرلمان أو يرث المنصب، سلطاته تكون شرفية، وبالخصوص في حالة المونارك، كما يكون له سلطان مثل: القدرة على رفض التشريع، إذا ما ثبت أنه يخالف أحكام الدستور، وحتى في هذه الحالات نادرا ما يتم ممارسة هذه السلطات من قبل الرئيس أو المونارك.
- الوزير الأول يتم انتخابه عبر البرلمان، ويعكس توازن السلطة بين الأحزاب في البرلمان، هو أوهي زعيم الحزب في الغرفة السفلى التي تملك العدد الأكبر للمقاعد، وعندما لا يمتلك الأغلبية فإنه من الشائع أن يقوم بتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب أو أكثر، والنتيجة الوزير الأول يمكن أن يأتي من الحزب الأكبر، في حين بقية أعضاء الحكومة قد يأتون من الأحزاب الأخرى (تحالف الأحزاب)، ومن الممكن أن تشكل الحكومة من ائتلاف أحزاب صغيرة.
- وهنا يمكن التمييز بين الأغلبية والتعددية، فالحزب مع الأغلبية في البرلمان يمكن أن يختار وزيره الأول والحكومة مع اهتمام أقل من الأحزاب الأخرى، ولكن إذا الحزب الأكبر لديه فقط التعددية (الحصة الأكبر عكس أكثر من 50% يعطي الدعم للوزير الأول والبقاء في السلطة يتطلب الأمر تعاون الأحزاب الأخرى، والوزير الأول لا يختار مباشرة، وطول المدّة في المنصب غير مؤكدة ، فالبرلمانات التي تجرى الانتخابات الدورية، ولكن الوزير الأول يتصرف في السلطة طالما أنه كان يحكم دعم حزبه وحلفاءه، وكنتيجة، الوزير الأول يمكن أحيانا أن يتصرف في المنصب لعدّة سنوات مثل: **Tony Blair** في المملكة المتحدة كان أول وزير لعشرية كاملة².

- الأنظمة الرئاسية:

تمثل الرئاسوية أحد الأنظمة الديمقراطية ذات الأقلية حول العالم، في هذه الحالة الرئيس يتم انتخابه مباشرة عبر الشعب لعهدة محدّدة ويمارس الرقابة على الحكومة، والعملية التشريعية، وموقع رئيس الدولة ورئيس الحكومة مدمجة في الرئاسة، وهنا يمكن التمييز بين الأنظمة البرلمانية والرئاسية. في الأوّل الوزير الأول والحكومة تتبع مباشرة من البرلمان ويجب عليها إدارة دعم الأغلبية للبقاء في السلطة، وفي الأنظمة الرئاسية الرئيس والبرلمان يحكمون لمُدّة

¹ Giovanni Sartori, **Comparative constitutional engineering: An inquiry into structures, incentives and outcomes**, New York: Macmillan press, 1994, p 101

² Patrick O'Neil, **Essentials of Comparative Politics**, New York: Norton and Company, 2010, pp 122-123

محددة، بين أربع إلى سبع سنوات، وتاريخ الانتخابات لا يمكن تغييره بسهولة، ولا يمكن للرئيس أو البرلمان اقالته عبر ما يسمّى "بتصويت عدم الثقة"، إلا في حالة الأداء السيء، أين يمكن للمسؤولين فقدان مناصبهم.

- ثانياً: الدمج بين رئيس الدولة والحكومة، الرئيس يتصرف كمسؤول والذي يحكم ويسود معا ، رمز وطني مهم
- ثالثاً: الرئيس قادر على اختيار الحكومة، الكثير أو ربما الكلّ ليسوا أعضاء في البرلمان، على عكس الوزير الأول ، الرئيس لا يحتاج للإهتمام بتشكيل الحكومة تعكس القيادة العليا في حزبه ولا يحتاج الرئيس للإهتمام بتحالف الحكومة، طالما الرئيس منتخب بطريقة مباشرة، أحزاب الأقلية ليس لديها رقابة فعلية على الحكومة.
- رابعاً: لا يمكن لأحد إقالة الرئيس من منصبه، أي لا يمكن لأحد القدرة على تنحية الآخر ، ما يخلق فصل بين السلطة التنفيذية والتشريعية، هذا الفصل يقود إلى الرقابة والتوازن وحكومة منقسمة¹.

- الأنظمة شبه الرئاسية :

هناك نظام هجين بين النظام الرئاسي والبرلماني، الذي أصبح منتشرًا خلال خمسين سنة الماضية، في هذا النموذج، السلطة منقسمة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة. مع الوزير الأول وانتخاب الرئيس بطريقة مباشرة لممارسة السلطة في كلايهما، الرؤساء يتمتعون بعهدات محددة في حين الوزير الأول يبقى خاضع لثقة البرلمان، وفي بعض الحالات السلطة تقسم السلطة بينهما ، وفي بعض الحالات يبقى الوزير الأول منفصل عن الرئيس، في حين الرئيس يمارس سلطات معتبرة، رقابته على الوزير الأول الممنوحة لكلّ من البرلمان والرئيس، يعطي الرئيس السلطة الكاملة على الاختيار، الإقالة ، نشاط الوزير الأول، وفي كلاً الحالتين، الرئيس يملك سلطة مستقلة عن البرلمان، وفي نفس الوقت يتقاسم سلطات مع الوزير الأول.

الأنظمة شبه الرئاسية غالباً ما تعكس التمييز التقليدي من يحكم ويسود؟ ، والتي هي موجودة تحت الموناركيات، الرؤساء غالباً ما يضعون السياسة الرابعة، ولكن توقع الوزير الأول ترجمة أفكار هذه السياسات إلى تشريع وضمان مرورها، الرؤساء أيضاً يقودون السياسة الخارجية ويتصرفون كقائد أعلى **commander in chief**، تمثيل البلاد في العلاقات الدولية ، أشهر الأنظمة شبه الرئاسية مثل فرنسا أيضاً تظهر هيمنة السلطة في يد الرئيس ، والوزير الأول يلعب دور الداعم، في الأنظمة شبه الرئاسية دور القضاء يختلف استقلالية المحكمة الدستورية غالباً ما يكون محدود بواقع أنهم معينين من قبل الرئيس ، وفي بعض الحالات يمنع بروز النظام شبه الرئاسي عبر التأكيد على أن السلطة متمركزة في يد رئيس الحكومة وليس الدولة، مع

¹ Patrick O'Neil, **Opcit**, p p 125-126

سقوط الشيوعية، شبه الرئاسوية قد انتشرت في الإتحاد السوفياتي وبالخصوص روسيا، وبعض الدول في آسيا مثل: كوريا الجنوبية، تايوان¹.

أشكال الديمقراطية: يمكن حصرها فيما يلي :

1. ديمقراطية الأغلبية Majoritarian Democracy :

تعرف بحكومة الوزارة الغربية **Westminster** وهي شكل حديث للديمقراطية، من قبل عالم السياسة **Arend Lijphart** الذي استخدمه للإشارة إلى قصر الوزارة الغربية في لندن، وأكد **Lijphart** على أن المملكة المتحدة هي أبرز مثال على هذا النمط من الديمقراطية، وقد حدد (10) مميزات لوصف هذا الشكل الحديث من الديمقراطية، وبناء على التجربة البريطانية:

1. تركيز السلطة التنفيذية في حزب واحد: فالحكومة الحاكمة متكوّنة من حزب الأغلبية، في مقابل إقصاء الأحزاب الأخرى.
2. هيمنة الحكومة: فالحكومة متكوّنة من حزب الأغلبية، وتعهد لها مهمّة تمرير التشريع.
3. وجود ثنائية حزبية: أي أن الحكومة يهمن عليها حزبين كبيرين.
4. نظام الإنتخابات ذو أغلبية وغير نسبي.
5. تعددية جماعات المصالح: المنافسة والصراع يميز نظام جماعات المصالح.
6. حكومة موحدة ومركزية: فالحكومات المحلية هي جزء من الحكومة المركزية، سلطتهم غير ممنوحة دستوريا، وتابعين ماليا للحكومة المركزية.
7. تركيز السلطة التشريعية في مجلس واحد.
8. المرونة الدستورية: فمثلا في المملكة المتحدة، لاوجود لدستور مكتوب، وهنا البرلمان بإمكانه تغيير السياسات بحرية أو القوانين عبر أغلبية دورية، وليس أغلبية خاصة.
9. غياب المراجعة القضائية، وذلك لأن الدستور غير مكتوب، فلا وجود لوثيقة مكتوبة عبرها المحاكم يمكن أن تقرّ دستوريا بالتشريع.
10. رقابة السلطة التنفيذية على البنك المركزي، وبالتالي البنوك المركزية غير مستقلة .

والدول في إطار هذا النموذج تميل إلى أن تكون مجتمعات منسجمة، ويمكن إيجاد في دول مثل: كندا، استراليا، نيوزلندا¹.

¹Patrick O'Neil, **Opcit** , p p 125-126

2. الديمقراطية التوافقية:

على العكس من ديمقراطية الأغلبية، الديمقراطية التوافقية، تم النظر إليها من قبل **Lijphart** على أنها الشكل الأحسن للديمقراطية في المجتمعات المنقسمة ثقافياً أو ما يسمّى "بالمجتمعات التعددية"، ففي هذه المجتمعات يصبح حكم الأغلبية ليس فقط غير ديمقراطي، ولكن خطير ، وذلك لأن الأقليات تحرم من السلطة، وستشعر بأنها مقصاة، وتتعرض للعنصرية، ويمكن أن تفقد امتثالها للنظام، وهذا يحدث في المجتمعات المنقسمة بطريقة عميقة، مثل: شمال إيرلندا. وفيما يلي أهمّ خصائص الديمقراطية التوافقية :

1. تقاسم السلطة التنفيذية في شكل ائتلاف واسع: كلّ أو معظم أو أهمّ الأحزاب تتقاسم السلطة التنفيذية في ائتلاف واسع.
2. توازن السلطة التنفيذية-التشريعية: هناك فصل للسلطة الرسمية بين السلطة التنفيذية والتشريعية، ما يسمح باستقلالية أكبر للشعب الحكومية، بالإضافة إلى أن السلطة التشريعية لا يمكنها القيام بتصويت سحب الثقة.
3. نظام التعددية في المجتمعات التعددية مثل: في السويد الأحزاب تقسم حسب عدّة خطوات.
4. التمثيل النسبي: يقسم النظام الانتخابي المقاعد البرلمانية بين الأحزاب حسب الأصوات التي تحصل عليها.
5. كوربوراتية جماعات المصالح.
6. حكومة فيدرالية ولا مركزية.
7. وجود نظام للغرفتين قوّي.
8. الجمود الدستوري: الدساتير مكتوبة ولا يمكن تعديلها إلا عبر أغلبية تشريعية خاصة.
9. المراجعة القضائية.
10. بعض الاستقلالية لدى البنوك المركزية في صنع قرارات السياسة المالية.

هذا النمط هو شكل خاص من الديمقراطية التوافقية، حسب **Lijphart** (1976) في كتابه "The **politics of accomodation** كحلّ للمجتمعات المنقسمة بعمق على أساس خطوط اثنية، دينية،

¹ John Ishiyama and Tatyana Kelman, **Models of Democracy**, In Marijke Breuning and John Ishiyama, 21st century Political Science, California: Sage Publications, 2011, p 270

ثقافية، وأكد أن الحلّ في المجتمعات المنقسمة جدا مثل: أيرلندا هو نظام حكومة، أين الجماعات تتقاسم السلطة داخل المؤسسات، حيث يعطي الجماعات مشاركة أكثر، وأصوات للأقليات¹.

المحاضرة الثامنة: تصنيف الأنظمة السياسية غير الديمقراطية

تحاول هذه المحاضرة تسليط الضوء على التصنيفات المختلفة للأنظمة السياسية غير الديمقراطية منها التسلطية بأشكالها المختلفة والشمولية.

- الأنظمة السياسية التسلطية :

نشأ مصطلح التسلطية كظاهرة طبعت النظم السياسية في حقل الدراسات السياسية المقارنة في خضم الحرب الباردة ، على يد المفكر الإسباني "خوان لينز Juan Linz" عقب تحرير مقالته الشهيرة "النظم السياسية التسلطية : إسبانيا نموذجا" سنة 1964 أشار من خلالها إلى بروز قطب ثالث وكوسيط يقع بين القطبين الديمقراطي والشمولي أسماه "القطب التسلطي"، حيث اتجهت معظم الأنظمة السياسية في تلك الفترة نحو التسلطية بدل الديمقراطية والشمولية ، وقد ميز "خوان لينز Juan Linz" بين الأقطاب الثلاثة السائدة أندا (الديمقراطية ، الشمولية ، التسلطية) من خلال أربعة أبعاد رئيسية تمثلت في التعددية السياسية ، الإيديولوجية السياسية ، التعبئة الشعبية ، القيادة السياسية (النخبة الحاكمة) ، ليعيد تصنيفا آخر سنة 1974 أضاف من خلاله نظامين هما : النظام ما بعد الشمولي والنظام السلطاني مع احتفاظه بالأبعاد أو المتغيرات الأربعة في التصنيف (التعددية ، الإيديولوجية ، التعبئة ، القيادة أو النخبة الحاكمة)².

- فالمفكر "خوان لينز" أعطى مفهوما وتعريفا للنظم التسلطية أو السلطوية التي لا بدّ وأن تفهم في إطار تعارضها وتناقضها مع الظاهرة الشمولية معتمدا نظام فرانكو في إسبانيا كنموذج وكمراجع للتحليل ، وهذا النموذج (التسلطي) حسبه يطبق على كلّ الديكتاتوريات الحديثة .

- وقد تمحورت دراسة خوان لينز للظاهرة التسلطية من خلال التطرّق إلى الأنظمة السياسية في أوروبا ما بين الحربين العالميتين، وحدّد لينز الخلفيات والأسباب التي عجلت بظهور النظم التسلطية في تعرّض العديد من الدول الأوروبية وفي سعيها إلى تحقيق الترسّخ الديمقراطي إلى العديد من الأزمات، حيث لم تنجح هذه الدول التي تبنت الديمقراطية قبل وبعد الحرب العالمية الأولى في تحقيق الترسّخ الديمقراطي، حتى قبل ظهور التنظيمات الفاشية فيها وتحوّلها إلى بديل في يد العديد من القطاعات والفئات والنخب، فالظاهرة التسلطية ظهرت

¹ John Ishiyama and Tatyana Kelman, **Opcit**, P 270

² Juan Linz and Alfred Stepan , **Modern Nondemocratic Regimes** ,”In Patrick O’Neil and Ronald Rogowski ,**Essential Readings in Comparative politics** “ , New York : Norton and company publishers ,2004 ,P 154

كإجابة عن المشاكل السياسية والاجتماعية التي عرفتها هذه الدول منها: أزمة بناء الدولة في تركيا، أزمات الهوية في دول شرق أوروبا، صراع بين الريفي والحضري في بلغاريا، خطر الفاشية الذي تربص باستونيا وليتوانيا، كذلك أزمة البرلمان في كل من اسبانيا، البرتغال، بولونيا، جمهورية البلطيق، إذ أن هذه الصراعات كانت أهم من الصراعات الاجتماعية وتبعات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، كذلك غياب الاستقرار الحكومي نتيجة تبني نظام التمثيل النسبي ووجود الأحزاب الإثنية (كاستونيا وليتوانيا) وكذا الجماعات الضاغطة أدت إلى عدم الاستقرار الحكومي وعجلت ب بروز مطالب تنادي بتطبيق نظام رئاسي تكون فيه السلطة التنفيذية أقوى المؤسسات¹.

- هذا ويعدّ مصطلح التسلطية من المصطلحات التي يصعب تحديد نطاقها وإيجاد تعريف جامع مانع لها بسبب تعدد الرؤى الايديولوجية للدارسين والمنشغلين بالمسألة التسلطية الأمر الذي نجم عنه وجود خلط بين المصطلحات والتسميات المشابهة لها، فمن الضروري ضبط مصطلح التسلطية بشكل موضوعي يؤخذ كتعريف محوري للدراسة من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لمختلف التسميات التي أطلقت عليها لإزالة اللبس والتداخل فيما بينها.

- التسلطية لغة:

- وهي كلمة لاحقة والتي تعني سلطة خاصة التي تسحق الحرّية، وهذه الكلمة في أصلها مستمدة من كلمة "السلطة" وبدوره مصطلح السلطة هو الآخر مشتق من الفعل اللاتيني **Augure** الذي يعني يزيد **Augmenter**، وبذلك يشير هذا المفهوم القديم للسلطة لأولئك الذين يضيفون شيئاً².

- التسلطية اصطلاحاً:

- عرّف المفكر الاسباني "خوان لينز" النظم التسلطية من خلال المتغيرات الأربعة المستخدمة في التصنيف بقوله " هي عبارة عن نظم سياسية قائمة على التعددية السياسية المقيدة ، غير مسؤولة سياسيا ، دون ارتكازها على ايديولوجية محررة وموجهة ، ولكن قائمة على عقليات متميزة ، ودون تعبئة شعبية واسعة ومكثفة ، إلا في حالات خاصة من مراحل تطورها ، أين الحاكم أو جماعة صغيرة تمارس السلطة في ظل قيود شكلية وغير واضحة ولكن يمكن توقعها"³

¹ Juan Linz , **L'effondrement de la démocratie Autoritarisme et totalitarisme dans l'Europe de l'entre guerre** ,Revue internationale de politique comparée , Vol 11,N°4,2004 , PP536-537

² Giovanni Sartori, **Theorie de la Démocratie**, Paris : Armand Colin, 1956, P 112

³ Juan Linz and Alfred Stepan , **Modern Nondemocratic Regimes** ,Opcit , P154

- أما المفكر الفرنسي **Guy Hemert** فعرفها بأنها " عبارة عن علاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على القوة أكثر منها على الإقناع (القبول) ، أي علاقة سياسية يكون فيها توظيف القادة السياسيين (الحكام) قائما على الاستقطاب ، وليس على المنافسة الانتخابية النزوية بين مجموع المرشحين ¹ .
- كما تعرف على أنها " نظم سياسية قائمة على تركيز السلطات في يد فرد واحد ، قد يكون حزبا سياسيا ، أو عسكري أو جماعة دينية ² . فالأنظمة التسلطية ليست أنظمة سياسية من نوع خاص، وليس شكل خاص لممارسة السلطة ، ولكن منطق مرتبط بوضعية أنتجت بسبب حالة العلاقات الاجتماعية وممارسات بعض الحكام ³ .
- وفي نفس السياق تقدم المفكرة **Hannah Ardent** تعريفا للنظم التسلطية بالمقارنة مع النظم الشمولية التي تلغي الحريات العامة وهي " عبارة عن وضع سياسي قائم على تقييد وخنق الحريات العامة ، ولكن ليس على إلغائها أو محوها ، فالتسلطية تركز على السلطة الرئاسية يتركز الحاكم في قمتها ⁴ .
- وقدّم الباحث الفرنسي **Raymond Aron** هو الآخر تعريفا للنظم التسلطية بقوله " هي أنظمة سياسية قائمة على الحزب الواحد ، لكن غير شمولية ، ولم تعمل على تطوير ايديولوجية رسمية ، ولم تسعى إلى إصباغ كل النشاطات بهذه الايديولوجية (الشمولية) ، فهناك نظم قائمة على الحزب الواحد ، لكنها لا تخترق ولا تمتص التنظيمات الخاصة بالمجتمع ، والإيديولوجية لا يمكن أن تنشر على نطاق واسع كما هو الحال في النظام السوفياتي ⁵ .
- فالأنظمة التسلطية هي تلك الأنظمة التي لا تحترم المبادئ الأساسية للديمقراطية المتمثلة في الحريات الأساسية، انتخابات حرة وتنافسية، تداول على السلطة ، شرعية السلطة عبر الانتخابات ⁶ ، حيث أن الحكام يرفضون الخضوع للمنافسة الانتخابية ويبحثون عن تقييد أي إمكانية للتداول على السلطة (إستراتيجية الانغلاق المؤسسي) فيقومون بتزوير الانتخابات الأمر الذي لا يسمح بالتعبير الشعبي الحرّ ، وعدم السّمح إلا بالتعددية الشكلية ⁷ .

¹ Jean-y Ves Dormageu et Daniel Monchard , **introduction à la sociologie politique** , Belgique : Editions de l'université Boak , 2008 , P 73 .

² Trevor Munroe , **An Introduction to politics** , Jamaica : Canoe press, P141

³ Remé lefèvre , **Leçons d'introduction à la science politique** , Paris :Ellipses édition ,2013,P63

⁴ Hannah Ardent , **Authority in The Twentieth Century** ,Review of Politics, Vol 18,N°4 , 1956,P 405

⁵ Raymond Aron , **Démocratie et Totalitarisme** ,Paris :Gallimard,1987, P286

⁶ Alan Draper and Ansil Ramsay , **The good Society :An introduction to comparative politics** ,USA: Pearson Education limited ,2014, P165

⁷ Remé lefèvre, **Opcit** ,P62

- فالنظم التسلطية هي ذلك الشكل من النظم السياسية أين فرد واحد أو جماعة صغيرة تحكم دون وجود أي قيود دستورية على استخدامها للسلطة، وهم بذلك يمكنهم استخدام السلطة لتغيير القواعد لخدمة مصالحهم، وهم كذلك يقررون من يشارك في السلطة؟ وهم من يضعون العقوبات ضدّ خرق القواعد والقوانين، والمواطنين في النظم التسلطية لا يمكنهم مساءلة أو إخضاع المسؤولين للمحاسبة، وذلك لأنه لا وجود لاستقلالية المحاكم، والضمانات الدستورية التي تضمن وتؤسّس لانتخابات حرة ونزيهة¹.
- ومنه نستنتج أن النظم السياسية التسلطية هي ذلك الشكل من النظم القائمة على التعددية السياسية المحدودة والمقيدة، إذ يتم فيها تقييد كلّ النشاطات السياسية سواء الأحزاب أو تنظيمات المجتمع المدني، كما تقوم على تزوير الانتخابات إن وجدت، وعلى ممارسة المؤسسة العسكرية للسياسة، كما يتم فيها خصخصة الشأن العام واحتكار الموارد فيها .

لقد حدد الباحثين والدارسين للظاهرة التسلطية مجموعة من المرتكزات التي تميزها عن النظم السياسية الأخرى وفي مقدمتها النظم الشمولية والنظم الديمقراطية ، وقد اختلفت المرتكزات باختلاف رؤى الباحثين وتوجهاتهم إلا أن أهم تلك المرتكزات هي تلك التي حددها المفكّر **Juan Linz** ، والمتمثلة في أربعة أسس وهي : التعددية السياسية، التعبئة الشعبية ، الإيديولوجية السياسية ، القيادة السياسية (النخبة السياسية) .

● التعددية السياسية المقيدة :

تشير التعددية إلى التنوع وحرية الاختيار، وتأخذ عدّة أوجه (سياسية، جموعية، دينية). أما التعددية السياسية فهي واحدة من الشروط الضرورية للديمقراطية الليبرالية، والتي تفترض أن الشعب يختار حكامه، فلا وجود لخيار إلا إذا حدّد من بين عدّة خيارات، فالديمقراطية الليبرالية تتطلب إذن التنوع ، والتعددية السياسية كما عرّفها الباحث **Michael Walzer** تعرّف كأنها نظام يسمح بوجود وممارسة التعبير الحرّ لمختلف الأفكار السياسية، وبخاصة الاعتراف بوجود الأحزاب السياسية المتنافسة².

وتعد التعددية السياسية المقيدة أحد أهم أركان النظم التسلطية وميزة التي تميز هذه الأخيرة على النظام الديمقراطي والنظام الشمولي ، حيث يركز النظام الديمقراطي على التعددية السياسية غير المحدودة ، والنظام الشمولي الذي يركز على هيمنة الحزب الواحد على المجال السياسي وانفراده بالسلطة ، أما النظام التسلطى فيقوم على التعددية

¹ Alan Draper and Ansil Ramsay , **Opcit**, P165

² Babacar Guéye, **la Démocratie en Afrique : succes et résistances**, Revue Pouvoirs, Vol 2, N°129, 2009, PP7-8

السياسية المقيدة **Limited Pluralism** وتختلف درجة التعددية السياسية المحدودة من نظام إلى آخر¹ ، لكن تتفق فيما بينها على نشوء جماعات غير مراقبة من قبل النظام وتمارس نوعا من التأثير في العمل السياسي ، أي أن تصنيف النظم السياسية إلى ديمقراطية وشمولية وتسلطية مبني على درجة استقلالية أو خضوع الأنظمة الموازية (الأحزاب، وسائل الإعلام، التشريع، الإدارة.....) للسلطة الحاكمة، فالنظام الديمقراطي هو الذي يعطي الاستقلالية التامة لهذه الأنظمة، أما الشمولية فهي لا تعترف بهذه الاستقلالية بل وتعتمد إلى محوها إذا وجدت أو تمنع قيامها، في حين أن التسلطية تمنح للأنظمة الموازية الاستقلالية ولكن تظل محدودة ومقيدة .

وقد عرف خوان لينز **Juan Linz** التعددية السياسية المحدودة والمقيدة التي تركز عليها النظم التسلطية بقوله " في النظم التسلطية الأشخاص الذين يصلون للسلطة غالبا ما يعبرون ويعكسون تطلعات وأراء وأفكار الجماعات والمؤسسات المختلفة ، وصولهم للسلطة لا يستند فقط على دعم وتأييد أعضاء هذه الجماعات، وإنما لا بد أن يحظى هؤلاء بتأييد النخبة الحاكمة هذه الأخيرة تقوم بعملية استقطاب **Cooptation** المؤسسات والقطاعات والتنظيمات والجماعات المختلفة والمستقلة التي تشارك في النظام السياسي ، أي أن النظم التسلطية تسمح بتعددية المؤسسات والتنظيمات والجماعات المستقلة، حيث تتمتع بالشرعية التي تضمن عملها (قوات الأمن ، الجيش ، الكنيسة ، جماعات المصالح ، القضاء ، الإدارة العامة إلخ) ، وما يجعل هذه التعددية مقيدة على حد تعبير خوان لينز **Juan Linz** هو أن:

1 - السلطة العليا أو النخبة الحاكمة هي التي تحدد الجماعات والتنظيمات التي ترغب في نشاطها (منح تأشيرة للجماعات والتنظيمات للنشاط في العمل السياسي) ، و التي تحدد لها الامتيازات التي تحظى بها والقيود التي تفرض على نشاطها²، فالأنظمة التسلطية تقوم على التعددية المفتوحة فقط للقطاعات والجماعات والنخب التي ترضى وتقبل بالتوازن الاجتماعي القائم، وفي نفس الوقت تقوم بإقصاء كل القطاعات والجماعات التي تسعى وتصبو إلى تغيير هذا التوازن، وهذا ما يجعلها أنظمة رجعية **3**
.Réactionnaire

2 - هذه الجماعات والتنظيمات وخلال نشاطها لا يجب أن تمس بأركان ومبادئ ورؤى النظام ، أو المساس بشخص الحاكم أو شرعية النظام ، ففي ظل احترام هذه الحدود يمكن للجماعات النشاط والدفاع عن

¹ Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "Handbook of political science": **Macro Political Theory** , Opcit , P 161

² Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes** , P 161

³ Guy Hermet , **Autoritarisme , Démocratie et Neutralité Axiologique chez Juan Linz** , Revue internationale de politique comparée , Vol 13 , N° 1,2006 , P 87

مصالحها وقيمها ورؤاها ، هذا النوع من التعددية (أي المقيدة) يمكن أن ينجر عنه بروز ما يسمى " بالمعارضة الشكلية" التي بالضرورة تتجسد في الجمعيات والتنظيمات ذات غاية سياسية¹ فمثلا : الكنيسة في البرتغال في عهد **Salzar** ، و الكنيسة الكاثوليكية في عهد فرانكو **Franco** في اسبانيا ، حيث كلفت بأداء مجموعة من المهام والوظائف تمثلت في إضفاء الشرعية على النظام عبر ضمان مشاركة أفراد الكنيسة في المناسبات والمحافل السياسية أو انتداب أعضائها لتقلد المناصب السياسية والإدارية العليا كما هو الحال فيما يتعلق بمنصب الوزير ، القيام بالمهام والوظائف التي تنفرد بها الأحزاب السياسية كالدعاية السياسية ، ضمان التنشئة السياسية ، تكوين النخب والإطارات² ، الدفاع عن الفئات الاجتماعية والاثنية تلك التي تم إقصاءها من قبل النظام السياسي ، كذلك صناعة وتحديد التوجهات السياسية لدى الفرد عبر المدارس التابعة للكنائس والصحافة الدينية³ بالإضافة إلى وظائف أخرى كالمشاركة في اختيار الحاكم ، تسطير البرامج والأهداف⁴ .

ونتيجة لمنطق التعددية السياسية المحدودة والتي تفرضها النظم التسلطية ، قد تبرز أشكال مختلفة من المعارضة السياسية ، وفي هذا المضمار ميز خوان لينز بين ثلاث أشكال من المعارضة السياسية :

1 - شبه المعارضة : عرفها خوان لينز بقوله " هي نوع من المعارضة السياسية تقودها وتنشطها جماعات ليست مهيمنة ولا ممثلة في الحكومة (التمثيل الحكومي) لا تتمتع بالشرعية في ممارستها أنشطتها ، تقوم بنقد ومعارضة جزئية لسياسات النظام القائم ، لكن من جهة أخرى ترغب في المشاركة في السلطة ولكن دون مجابهة النظام السياسي ، أي عندما تفتقد للشرعية الضرورية لممارسة أنشطتها تتجه إلى معارضة النظام وبعض خططه وسياساته .

هذا النوع من المعارضة غالبا ما يظهر بين الجماعات والتنظيمات القديمة التي شاركت في بناء النظام السياسي بغية حصولها على الامتيازات ، فهي سابقة عن نشوئه (أي نشأت قبل قيامه) ، كما يمكن أن تبرز بين أفراد النخبة المثقفة كالطلاب والشباب ، الذين يعتقدون أن القنوات المختلفة للمشاركة السياسية غائبة وإن وجدت فهي غير فعالة⁵ .

¹ Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes** , In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "Handbook of political science": Macro Political Theory , Opcit , P 161

² Guy Hermet , **Les Fonctions politiques des organisations religieuses dans les régimes à pluralisme limité** , Revue Française de science politique , Vol 23 , N°3 , 1973 , P 499

³ **Ibid** , P 450

⁴ **Ibid**, PP 450 -455

⁵ Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "Handbook of political science": Macro Political Theory , Opcit , P 168

2 - المعارضة القانونية :

تتحول شبه المعارضة إلى معارضة قانونية ، عندما تفقد الجماعات الاجتماعية والتنظيمات السياسية الأمل في تغيير النظام السياسي من الداخل¹ ، غير أن الوقت لم يحن بعد للتحويل نحو المعارضة غير القانونية (غير شرعية) أو تظهر كذلك نتيجة عدم دمج التنظيمات والجماعات المرتبطة بالجيل الجديد في مؤسسات النظام السياسي ، وما يشجع بروزها كذلك هو ضعف عمليات التنشئة السياسية ، وتنشط هذه المعارضة في ظل قنوات خاصة كالتنظيمات الثقافية ، الدينية ، المهنية وخير مثال على ذلك هو استخدام الكنيسة الكاثوليكية كمنبر أو قناة تتحدث وتعبّر من خلالها المعارضة والطبقات الاجتماعية عن آراءها ، هذا النوع من المعارضة يندرج في إطار الاستقلالية التي منحها النظام السياسي لبعض التنظيمات والجماعات ، غير أن هذه الاستقلالية التي تمنح لها تجعل نشاطات هذه الجماعات عرضة لتدخلات النظام السياسي فيها ، حيث تقوم النخبة الحاكمة باستقطاب ورشوة أعضائها ، ومعرفة نقاط ضعفها من جهة ، ومن جهة أخرى هذه الحرية التي تتمتع بها هذه التنظيمات تجعلها في تبعية دائمة للمركز السياسي² .

وهذا النمط من التعددية أي "التعددية السياسية المقيدة" أمّا الباحث **LucanWay** "بالديمقراطية المعيبة" **Democracy by Default** بقوله أن "التعددية المعيبة تكون المنافسة السياسية فيها أكثر تحذرا في التسلط عوّض في القوى السابقة للديمقراطية، وفي الديمقراطية المعيبة المنافسة السياسية تستمر وتدوم ليس لأن القادة قد سمحوا بذلك خصوصا، أو لأن المجتمع المدني هو قوّي، ولكن لأن الحكومة هي منقسمة، ولأن الدولة هي ضعيفة لتفرض الحكم التسلطي في السياق الديمقراطي العالمي، ومثل هذا الضعف يقوم بتفعيل المنافسة، ولكن يقوّض تطوّر الديمقراطية المستقرّة عبر ترك الفرص لتعسف التسلطية وعبر القضاء على الجهود لإقامة قواعد اللعبة المستقرّة³ .

2 - غياب التعبئة الشعبية :

يعد عنصر التعبئة الشعبية من المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها النظم التسلطية إذ يرتبط هذا العنصر بغياب الايديولوجية ، حيث أن هذه النظم لا تقوم على التعبئة الشعبية أو الجماهيرية كما هو الحال بالنسبة للنظم الشمولية ، إلا في حالات استثنائية وخاصة تلك المرتبطة بتطور السياق التاريخي والاجتماعي المنشئ

¹Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "Handbook of political science": Macro Political Theory ,Opcit , P 168

² Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "Handbook of political science": Macro Political Theory ,Opcit ,P 169

³ Lucan Way, **Pluralism by Default: Weak Autocrats and the rise of competitive politics**, Baltimore:John Hopkins University press,2015, P 18

للنظام عبر آلية الحزب الواحد وروافده المختلفة (تنظيماته الجماهيرية) ، وخير مثال على ذلك تعبئة الجماهير للتحرك من وطأة الاستعمار والحصول على الاستقلال ، كذلك الرغبة في إدماج بعض القطاعات والجماعات في العملية السياسية تفرض عملية تعبئة الجماهير¹ .

غير أن درجة التعبئة وفرص المشاركة السياسية تصبح صعبة التطبيق في ظلّ نظام يتحرك أو يتجه نحو الشمولية أو الديمقراطية الموجهة ، فالتعبئة الشعبية الحقيقية تصبح مهددة من طرف مكونات أخرى للتعددية المحدودة وبخاصة الجيش ، البيروقراطية ، جماعات الضغط ، الكنيسة ، بالإضافة إلى الرغبة في الحفاظ على التوازن الذي تتطلبه التعددية المحدودة ، ولعلّ أبرز أسباب عدم ارتكاز النظم التسلطية على التعبئة الشعبية مايلي :

■ غياب الإيديولوجية السياسية وطبيعة العقلية التي تتميز بها النخب وبخاصة النخب العسكرية ، البيروقراطية الخبراء ، والأحزاب السابقة عن النظام والتي تم استقطابها هي بمثابة معوقات أمام عملية التعبئة والمشاركة .

■ غياب الإيديولوجية السياسية والتي بدونها يصبح من الصعب تعبئة الجماعات للمشاركة في الحملات واللقاءات التي تعقدها الأحزاب السياسية ، كذلك في غيابها يصعب جذب الجماعات والأفراد المهتمين بممارسة العمل السياسي (المشاركة في صناعة القرار عبر الانخراط في الدوائر الحكومية المختلفة) فالشباب ، الطلبة ، والمتقنين يصعب إقحامهم في المشاركة في النشاط السياسي ، وتوفير الكوادر لضمان تسييس المجتمع .

■ عدم تسييس **Depolitization** المجتمع هو الهدف الذي تسعى النظم التسلطية إلى تحقيقه وهو نتيجة طبيعية لوجود التعددية السياسية المقيدة ، لذا فلا ضرورة لاعتماد النظام السياسي على التعبئة الشعبية ما دام أن هدفه هو عدم تسييس المجتمع² .

3 – غياب الإيديولوجية السياسية :

لقد استخدم المفكر خوان لينز في وصفه لملامح النظام التسلطي مصطلح "العقلية" بدل الإيديولوجيات ، حيث تعود التفرقة بينهما إلى المفكر الألماني **Theodor Geiger** ، إذ عرّف الإيديولوجية بأنها نظم للتفكير منظمة ومشكلة أكثر أو أقل تحريرا ذهنيا ، حيث تتخذ شكل كتابات يقوم بها المفكرين ومساعدتهم ، أما العقلية فهي طرق للتفكير والإحساس (الشعور) أكثر عاطفية من أنها عقلانية ، حيث تتوفر على طرق غير مقننة لردّ الفعل اتجاه وضعيات مختلفة .العقلية هي اتجاهات فكرية ، بينما الإيديولوجيات هي محتوى فكري ، العقلية هي

¹ Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes** , In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "**Handbook of political science**": **Macro Political Theory** , Opcit , PP 165 -166

³ Ibid ,P167

استعداد نفسي، بينما الإيديولوجية هي انعكاس أو ترجمة ذاتية أو تفسير ذاتي للوقائع، العقلية هي سابقة عن الإيديولوجية ولا تتخذ شكل وهي متقلبة ومتغيرة، بينما الإيديولوجية تتخذ شكل وهي ثابتة، العقلية هي موضوع للطبع الاجتماعي، بينما الإيديولوجية هي موضوع لعلم الاجتماع الثقافي، العقلية منغلقة على الماضي والحاضر، بينما الإيديولوجية تتضمن العنصر الخيالي والمثالي، وهي عبارة عن نظام المعتقدات قائمة على عناصر ثابتة وتتسم بتأثير كبير أي لها أثر على بنية معرفية منغلقة¹

بالإضافة إلى ذلك العقلية هي أكثر صعوبة عند نشرها بين ووسط الجماهير، وأقل عرضة لاستخدامها في التربية والتعليم، وعدم دخولها في صراع بين الدين والعلم، كما أنها أكثر صعوبة عند استخدامها كامتحان أو اختبار الموالة² ونظراً لغياب الإيديولوجية واكتفاءها فقط بالاعتماد على العقلية كما أكد **Juan Linz**، هذه النظم لا تستطيع تعبئة جماهيرها وخلق انتماء عاطفي ونفسي للجماهير، ما ينجر عنه اغتراب المفكرين، الطلبة، الشباب، رجال الدين عن ممارسة السياسة بالمقارنة مع النظم الشمولية³.

أشكال النظم السياسية التسلطية

لقد أفرزت التعددية السياسية المقيدة، والتي تعدّ المرتكز الأول للنظم التسلطية تصنيفات كثيرة للنظم التسلطية، تأخذ في عين الاعتبار المؤسسات والجماعات التي يسمح لها بالمشاركة، فالتعددية السياسية المقيدة أفرزت تعدد أشكال النظم التسلطية، أين تحتل الجماعات المختلفة والمؤسسات موقعا رئيسيا، فمشاركة هذه الجماعات في السلطة السياسية يتم فرض الرقابة عليها بواسطة القوى الاجتماعية الموجودة في مختلف البنى التنظيمية. ولذلك تعرّف النظم التسلطية بوجود جماعات تهيمن عليها قد تكون هذه النخب تكنوقراطية أو عسكرية أو بيروقراطية سابقة عن النظام، كما نجد في الأنظمة الأخرى وجود مؤسسات وجماعات اجتماعية خلقتها الدولة، وهذه الأخيرة هي التي سمحت لها بالمشاركة بدرجة أكثر أو أقل، في إطار ما يسمّى بـ كوربوراتية الدولة.

أما فيما يتعلق بالبعد الثاني لتعريف الأنظمة التسلطية على غرار المشاركة المحدودة والمقيدة، نجد تشجيع عدم الاكثريات l'Apathie لعدد كبير من السكان، وهنا تطرح الأنظمة التكنوقراطية العسكرية والبيروقراطية (الحكومة العسكرية البرازيلية بعد 1964)، حيث لم تقوم بتطوير قنوات المشاركة السياسية المفتوحة للجماهير، في حين هناك أنظمة سياسية تسعى إلى تعبئة الشعب عبر قنوات الحزب الواحد أو المسيطر.

¹ Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes** , In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "Handbook of political science": **Macro Political Theory** , Opcit ,P162

² Ibid, P163

³ Ibid , P164

أما الشكل الثاني فنجده في الأنظمة ما بعد الديمقراطية والتي قامت أو أقامها حكام بيروقراطيين عسكريين (البرازيل كمثال) أو الأنظمة التي قامت على تمثيل عدد محدود من الجماعات الاجتماعية وجماعات المصالح (اسبانيا نموذجاً) في إطار الدولانية العضوية. والسبب هو أن هذه الأنظمة برزت في ظل ظروف خاصة أين إرادة الإقصاء من العملية السياسية وتخطيط التنظيمات الممثلة للقطاعات المجتمع كانت قائمة.

1. الأنظمة السياسية الفردية :

النظم السياسية السلطانية :

عرف النظم السلطانية كلٌّ من **Chehabi و Juan Linz** بقولهما "النظم السلطانية هي عبارة عن نظم قائمة على الحكم الشخصي (شخصنة السلطة)، لكن الولاء للحاكم لا يكون بوجود إيديولوجية، ولا على التقليد، ولا على مهمّة تاريخية خاصة قام بها الحاكم، ولا على شخصية كارزمية، ولكن على مزيج من الخوف ومنح الامتيازات لأتباعه، حيث يمارس الحاكم سلطاته بدون قيود مستخدماً بصيرته ونظرته للأمر، ودون خضوعه للقيود أو المعايير أو القيم أو إيديولوجية معينة، كما أن المعايير والعلاقات الإدارية والبيروقراطية تكون تحت إشرافه وخاضعة لقرارات الحاكم الاستبدادية، ما ينجر عنه وجود فساد على كلّ مستويات الحكم، فاختيار الطاقم المساعد للحاكم لا يستند لمعايير خاصة كالبيروقراطية، الجيش، الخدمة المدنية اختيارهم وتوظيفهم لا يقوم على معايير محدّدة وإنما يتم اختيارهم مباشرة من طرفه، كما أن طاقمه يضم فئات خاصة من عائلته، أصدقائه، الجمعيات التجارية أو الأفراد الذين شاركوا في ممارسة العنف والإكراه للحفاظ على النظام (الموالين للنظام)، حيث أن مناصبهم تنبع من خضوعهم وطاعتهم للحاكم، كما أن مناصبهم في المجتمع تأتي من هذه العلاقة، الحاكم وأتباعه لا يمثلون أية فئة أو طبقة أو مصلحة ما"¹.

تقوم هذا الشكل من الأنظمة على مجموعة من المراكز منها : غياب الفصل بين النظام السياسي والدولة، شخصنة الحكم في الشخص الحاكم، النفاق الحكومي، قاعدة اجتماعية ضيقة، رأسمالية مشوهة.

- الأنظمة السياسية الباترمونيالية **Patrimonialism** :

اعتبر ماكس فيبر الظاهرة الباترمونيالية أحد أهم أشكال السلطة التقليدية التي نشأت في ظلّ المنزل **Oikos**، حيث تشكل الباترمونيالية حالة خاصة للسلطة الأبوية، فهي سلطة ربّ العائلة أو الأسرة، ميزتها اللامركزية التي تتجلى في منح الأراضي والأدوات والتجهيزات لأعضاء العائلة (أفراد العائلة) أو أفراد آخرين ينتمون لنفس العائلة. ثمّ يضيف ماكس فيبر أن الكيان الباترمونيالي يتحدّد بقيام الأمير أو الحاكم بتنظيم وبسط سيطرته ونفوذه غير باترمونيالي على كلّ الأقاليم وعلى الأفراد غير باترمونيالين بواسطة ممارسة الإكراه الجسدي.

¹ Chehabi and Juan Linz, **Sultanistic Regimes**, USA :The Johns Hopkins University press, 1998,P7

إذا كانت الباترمونيالية السياسية التقليدية تشكل النموذج المثالي للسلطة التقليدية (الهيمنة التقليدية) والتي تقوم على العلاقات الشخصية الرسمية وغير الرسمية ما ينجر عنه غياب الفصل التام بين الشأن العام والشأن الخاص ، فإن النيوباترمونيالية السياسية تركز نظريا على العلاقات الرسمية وغير الشخصية التي توحى بوجود فصل تام بين المجالين العام والخاص، أما عمليا فهذا الفصل لا يبرز، ذلك لأن النظام النيوباترمونيالي يقوم على الممارسات الباترمونيالية التقليدية¹.

فالنيوباترمونيالية السياسية تقوم على التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية مع تغليب الجانب غير الرسمي على الممارسة والسلوك السياسي ، وقد ارتبط المصطلح بالدراسات الغربية على الواقع السياسي في دول افريقيا أولا ثم امتدت لتشمل دول الشرق الأوسط ، آسيا الوسطى، أوروبا الشيوعية².

الأنظمة السياسية النيوباترمونيالية:

وارتبط المصطلح بدراسات الباحث **Samuel Eisenstadt** للإشارة إلى ظاهرة الباترمونيالية السياسية المرتبطة بالمجتمعات الحديثة، أي القائمة شكليا على التنظيمات البيروقراطية العقلانية والقانونية، ولكن في ممارستها تأخذ بالمنطق الباترمونيالي القائم على عدم الفصل بين ماهو عامّ وماهو خاص³. كما ارتبطت ظاهرة الباترمونيالية السياسية بالدول المستعمرة والحديثة الاستقلال، إذ اعتبرت هذه الظاهرة بمثابة إرث خلفه المستعمر ، كما استخدم المصطلح أيضا كمرادف للحكم الفردي⁴.

عرّفها المفكر **David Collier** بأنها " تلك النظم التي تعتمد على الإقصاء، وهي غير ديمقراطية، الفواعل الرئيسية فيها تعمل على تشكيل ائتلاف مهيمن يضم فئة التكنوقراط المنتمين إلى كل من النخبة العسكرية والمدنية من داخل الدولة وخارجها ، تعمل في إطار منظمة مغلقة مع الرأسمال الأجنبي، هذه النخبة الجديدة تقوم بإلغاء المنافسة الانتخابية ومراقبة المشاركة السياسية من قبل القطاعات الشعبية ، كذلك نجد أن بلورة السياسة العامة في الدولة موجهة نحو تفعيل عملية التصنيع"⁵.

¹ Osumgh Oarche , **Toxic or Toxin? The state , Neopatrimonialism and anti corruption efforts in Nigeria** ,The Korean journal of politics studies Vol 28,N°1,2013,P 114

² Gero Erdmann , **Neopatrimonialism and political regimes in Handbook of African politics** , USA: Routledge Edition 2013,P59

³ Mamoudou Gazibo , **les paradoxes de la Démocratisation en Afrique analyse institutionnelles et stratégiques**, Canada : les presses de l'université de Montréal ,2005,P60

⁴ Margarette Kllin and Schmitz Ashaigate , **Presidents' oligarchs and Bureaucracy : forms of rule in the post-soviet space** , UK: Ashigate publishing Company 2012,P45

⁵ David Collier , **Industrial Modernization and political Change :A Latin American perspective** , World politics , Vol 30,N°4, 1978,P 597

الأنظمة البيروقراطية التسلطية :

لقد أكد **Guillermo O'Donnell** على أن هذا الشكل من النظم التسلطية يبرز مع المراحل المتقدمة لعملية التحديث، الأمر الذي يسمح ب بروز أنظمة تسلطية مع المراحل المتقدمة لعملية التحديث، وهو يسمح بتميز الأنظمة التسلطية التقليدية والتي ارتبطت بالدول التي تعرف مستويات اقتصادية ضعيفة، أما التسلطية البيروقراطية فهي نظام إقصائي يحاول تعطيل القطاعات الشعبية عبر كبسرتها (تغليفيها) والتي تبحث أو تسعى إلى الوصول إلى النظام السياسي والمشاركة في بلورة القرارات السياسية والاقتصادية، فمن بين العوامل المرتبطة بفرض هذا النمط هو تصاعد حدّة الصراع الاجتماعي بين مختلف الفئات وعدم قدرة النخب السياسية الحفاظ على النظام، أي أن هذه البنية السياسية يمكن اعتبارها كنتيجة أو محصلة لعملية تحديث المجتمع¹.

وما يفرّق التسلطية البيروقراطية عن بقية الأشكال الأخرى للتسلطية ليس استخدامها للقمع **Repression** كشكل للإكراه لاحتواء القطاعات الشعبية سياسيا لضمان خضوع تنظيمات هذه الطبقات كالاتحادات للنظام السياسي، ولكن القمع الموجه ضدّ الطبقات الوسطى والدنيا وهو المعيار الفاصل بين التسلطية البيروقراطية وباقي الأنظمة التسلطية.²

النظم السياسية البريتورية Praetorian Regimes :

يستخدم مصطلح النظام أو المجتمع البريتوري للإشارة إلى الحرس البريتوري **Praetorian Guard** الذي أسندت له مهمّة حماية الإمبراطور في روما **The Cohors Pratoria**، حيث انحصر دوره في الدفاع وحماية الإمبراطور ومجلس الشيوخ ضدّ الاعتداءات التي يقودها المتمردين، ما جعله يتمتع بإمكانيات كبيرة وصلت إلى حدّ التدخل في تعيين الإمبراطور نفسه في مجلس الشيوخ.³ وقد حدّد المفكّر **Amos Perlmutter** جملة العوامل التي ساهمت في تصاعد دور الحرس البريتوري في السياسة، والتي من أهمّها مايلي:

1. هيمنة الحرس البريتوري على الجهاز العسكري ككلّ في روما.
2. غياب القواعد التي تحدّد طرق وكيفيات إسناد وتسليم وتولي السلطة.

¹ Daniel S.Giller , **Economic modernization and political instability in Latin America: A causal analyses Bureaucratic-Authoritarianism** , the western political Quartely , Vol 35 ,N°1,1982,pp33-34

² Karen L.Remmer and Gilbert W.Merkex , **Opcit** , P 12

³ Amos Perlmutter, **Political roles and military rulers**, New York: Routledge edition,2013,p9

3. الامتيازات التي يتمتع بها مجلس الشيوخ الذي ينحصر دوره في تعيين الإمبراطور، وبما أن الحرس البريتوري كان يهيمن على هذا المجلس ويتحكم في قراراته ، فإنه انفرد لوحده بفرض المترشح لمنصب الإمبراطور من بين أعضائه، ليقصر دور مجلس الشيوخ على تركيته لاغير¹.

ومن هذا المنطلق تلقبّ النظم العسكرية أي تلك القائمة على حكم العسكر أو الجنرالات القائمة في العالم بالنظم البريتورية للدلالة على تلك الوضعية التي ينفرد فيها القادة العسكريين أو الجيش أو الطبقة العسكرية بممارسة السلطة السياسية بطريقة ضمنية أو صريحة عبر استخدام القوة². فالبريتورية تشير إلى التدخل المباشر للجهاز العسكري في الشؤون السياسية³ أي الوضعية التي تسمح للمؤسسة العسكرية بالعمل خارج الدوائر العادية لنشاطها (الدفاع عن السيادة الوطنية) وتحمل وأداء والاضطلاع بالوظائف السياسية أو المشاركة في السياسة⁴.

وقد عرّفها المفكر الأمريكي **Eric Nordlinger** بقوله "الوضعية التي يقوم من خلالها الضباط العسكريين بتهديد أو استخدام القوة وذلك لفرض السيطرة على المجال السياسي"⁵ ، فقد أشار إلى أن البريتورية هي نقيض للرقابة المدنية على الجيش، وأن ظهور البريتورية ناجم عن حالة الصراع بين الجيش والحكام المدنيين، هذا ما ينجر عنه تحطّم سمّو النخب المدنية⁶. فهي تلك الحكومة التي يكون على رأسها ضباط عسكريين، أين وصلوا إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، ويستمر في استخدام الجيش باعتباره القاعدة الأساسية لحكمه، حتى وإن قام بجعله مدنيا بواسطة إجراء الانتخابات أو الاستفتاءات⁷. والانتخابات مثل الحالة المصرية ولجوء الرئيس السيسي في مصر إلى العملية الانتخابية لإضفاء الشرعية على حكمه العسكري.

في حين عرّفها المفكر الأمريكي **Amos Perlmutter** بقوله " تلك النظم التي يتدخل الجيش من خلالها في السياسة الوطنية عبر الهيمنة على النظام السياسي، حيث يبرز الجيش فيها كطبقة حاكمة بتوليها الأدوار القيادية في مؤسسات الدولة"⁸.

¹ Amos Perlmutter, **Opcit** , p9

² Robert Harding, **Military foundations of Panamanian politics**, New Jersey: Hransaction publishers,2001,p9

³ Orabiya Babatinde, **Democratization and the military in Nigeria**, Global Journal of political science and administration ,Vol 3,N°2,2015,p44

⁴ Paul.Wzagorski, **Civil military relations and Argentine Democracy armed forces and society**,14(Spring),1988 ,p408

⁵ Eric Nordlinger, **Soldiers in politics :Military officers coups and government**, New Jersey : Prentive Hell,1977,P2

⁶David Albright**Comparative conceptualization of civil military relations , world politics** , Vol 32, N°4, 1998 ,p 555

⁷ Talukder Maniruzzaman, **Arms transfers , military coups , and military rule in Developing state** , the journal of conflict resolution , Vol 36, N°4, 1992 , p 735

⁸ T.v Paul, **The warrior state: Pakistan in conternporary world**, Oxford: Oxford university press,2014,P72

الأنظمة السياسية الشمولية :

يرتبط مفهوم الشمولية بفترة الحرب الباردة، ويطبق على **القطب الشرقي Bloc de l'Est** وخاصة الإتحاد السوفياتي، ويستخدم هذا المفهوم حاليا للتعبير عن السلطة المطلقة، والشمولية لديها خاصية أساسية تتمثل في حلّ الحدود بين الدولة والمجتمع، فالشمولية كظاهرة ارتبطت بالفاشية الإيطالية، أو الإشتراكية الوطنية أو الستالينية.

في العلوم السياسية مصطلح الشمولية مأخوذ من اللاتينية **Totalis** وتعني **Entire** و **Whole**، واستخدمت للتعبير عن الرقابة على كلّ النظام الاجتماعي بما في ذلك أركانه، كالأفراد و حتى عقولهم¹.

تعدّ النظم الفاشية واحدة من أبرز النظم السياسية واقعة في خانة النظم السياسية غير الديمقراطية، وهي إحدى تبعات أو مخلفات الحرب العالمية الأولى، حيث برز هذا النوع من الأنظمة سنة 1924 و 1925 وفق مقولة الفيلسوف الفاشي **Gentile "uno stato totalirio"** الدولة الفاشية²، وقد شهدت تلك الفترة أهم ثلاث تجارب تاريخية للظاهرة الشمولية وهي: الفاشية في إيطاليا (1928-1945) النازية في ألمانيا (1933 - 1945) والستالينية في روسيا (بين أواخر العشرينيات ونصف سنوات الخمسينيات).

ويتصف هذا النوع من النظم السياسية بمحاولة الدولة اختراق كل أجزاء المجتمع من خلال فرض رقابة صارمة ومشددة على أوجه حياة الفرد وتفكيره، ضمان تعبئة الأفراد شبابا كانوا أو كهولا وشيوخا³.

كما تسعى هذه النظم إلى تهديم جميع القيم والمركبات الأساسية التي تقوم عليها النظم السياسية الديمقراطية كالفصل بين السلطات، التعددية السياسية، المؤسسات السياسية التمثيلية، الضمانات الدستورية، الحقوق السياسية والحريات العامة⁴.

وقد عرّف كلّ من المفكرين **Carl Friederich** و **Brezenzinski** النظام الشمولي انطلاقا من تحديد الهدف الذي يصبو هذا النظام إلى تحقيقه: "هو شكل جديد للحكم، يندرج ضمن فئة الأنظمة الديكتاتورية، فهو نظام يستخدم الوسائل التكنولوجية الخاصة بالسلطة متقدمة ودون قيود، من قبل تنظيم نخبوي متركز في إطار

¹ Natalia E. Gronskaya and Valery G. Zusman , **Totalitarianism Language: Reflections of power (Russia, German ,Italian case Study** ,P 278

² Enzo Traverso , **Le Totalitarisme ,Histoire et apories d'un concept** , Homme et société ,N°129 , 1998 ,P98

³ Vidya Bhushan , **Comparative politics**,India: Atlantic publisher and distributors ,2006,P 83

⁴ Enzo Traverso, **Opcit**,P 98

تحقيق هدف واحد وهو الثورة الاجتماعية الشاملة، تحدد شروط وجود الفرد على أساس قواعد واعتبارات إيديولوجية وقسرية مفروضة من قبل الحكام (القادة) في سياق اجماع لكل الشعب¹.

ومنه نستنتج بأن الشمولية هي نظام سياسي في ظلّه يتم استبدال جميع الروابط الاجتماعية الخاصة بتنظيم الدولة فهو يفترض أن كلّ الجماعات والأفراد مجندة لتحقيق الأهداف التي هي في الأصل الأهداف التي سطرّها الدولة الشمولية ووضعت من طرفها، وبعبارة أخرى فإن النظام الشمولي يقوم بتدمير وتحطيم كلي للمجتمع المدني، فتصبح الدولة وأدواتها التنظيمية بمثابة الشكل الوحيد للحياة الاجتماعية، فكلّ أشكال النشاط الإنساني سواء اقتصادية، فكرية، سياسية، ثقافية ليست مسموحة إلا إذا كانت تخدم وتسهم في تحقيق أهداف الدولة، فكلّ فرد بمافيه الحكام يشكلون ملك للدولة نفسها.

وقد اختلفت مرتكزات النظم الشمولية باختلاف المفكرين والدارسين، إلا أن الدراسات والطروحات المختلفة أجمعت على أن النظم الفاشية التي عرفها العالم قامت على نظام الحزب الواحد، القمع والإكراه، الإيديولوجية السياسية، والتي عبرها تضمن النظم الشمولية سيطرتها على المجتمع.

وفي هذا الإطار حدد المفكرين **Carl Friederich** و **Breznzinski** ستة مرتكزات رئيسية للنظم الشمولية التي تميزها عن بقية النظم السياسية الأتوقراطية والديمقراطية منها وهي:

✓ الإيديولوجية السياسية:

هي عبارة عن نظام للمعتقدات التي تعمل على إضفاء الشرعية على النشاطات الخاصة لبعض الجماعات والتنظيمات في المجتمع، فهي بمثابة قوة لتغيير أو دعم الوضع القائم هدفها بناء مجتمع مثالي، فالنظم الشمولية بعكس النظم التسلطية تقوم على إيديولوجية محررة وموجهة، تغطي جميع الجوانب الحيوية لحياة الفرد، فكل فرد يعيش في المجتمع لا بد وأن ينخرط فيها، وهي مركزة في شكل مشروع يهدف في النهاية إلى بناء الدولة المثالية للفرد، كذلك هي عبارة عن نظام أفكار تضم برنامج عملياتي وإستراتيجية لتنفيذه، فهي مرتبطة بالوسائل العملية التي من خلالها يتمّ تحديد كيفية تغيير وإصلاح المجتمع، وبتعبير آخر هي قائمة على فكرة تحطيم كلي للمجتمع وإعادة بناءه **Total destruction and total reconstruction**. قد اعتبر كلّ من المفكرين **Carl Breznzinski** و **Friederich** الإيديولوجية بمثابة سلاح في يد من هم في السلطة، والذين يقومون بممارستها، والحكام يستخدمونها أيضا كوسيلة لفرض قيمهم على أفراد المجتمع².

¹ Carl Friedrich and Zbigniew Breznzinski, **Totalitarian Dictatorship and Autocracy**, New York: Frederick Praeger Publishers, 1965, P22

² **Ibid**, P22

✓ الحزب الواحد :

يعد الحزب الواحد من الأركان الأساسية التي تقوم عليها النظم الشمولية، حيث نجد الحزب الواحد التعبوي يقوده فرد واحد يضم هذا الأخير جميع المواليين والمؤيدين للإيديولوجية الفاشية ، فالحزب الواحد هو بمثابة جهاز الدولة الوحيد الذي يقوم بفرض رقابة شديدة على المجتمع، إذ يضمن حضوره واختراقه لكلّ التنظيمات الأخرى كالنقابات المهنية، كما أنه وسيلة لتسييس الجماهير، إدماجهم وتوعيتهم. فهو يشكلّ تنظيمًا خاصًا على حدّ تعبير زعيم الفاشية موسوليني¹ .

✓ نظام التهيب والإكراه والقمع :

يعتبر التهيب والقمع (الجسدي والمعنوي) من أهم الوظائف التي يقوم الحزب الواحد بتنفيذها إلى جانب نظام البوليس (الشرطة السرية) ، هذا النظام (التهيب والقمع) لا يكون موجهاً فقط ضد أعداء ومعارضين النظام الشمولي، وإنما أيضاً إزاء طبقات اجتماعية محددة ، فدور نظام الشرطة السريّ نشر الرعب وتعميمه في كامل أرجاء الدولة ،وبتعبير آخر يقوم هذا الجهاز السريّ والمتطوّر بممارسة رقابة مونوبوليستية على وسائل الإعلام ، التنظيمات الأخرى بما فيها الاقتصاد ، السلاح العمليّاتي.

✓ احتكار وسائل الإعلام والاتصال:

يقوم الحزب الواحد باحتكار وسائل الإعلام المختلفة والفعالة وكذا مصادر المعلومات من خلال فرض رقابة صارمة عليها كالراديو، التلفزيون ، الصحافة المكتوبة² الخ .

✓ احتكار قوات الجيش :

إذ يقوم النظام الشمولي بالسيطرة على القوات المسلحة باختلافها . تكريسا لفكرة ضرورة خضوع الجيش للحزب الواحد، فالشمولية لا تسعى فقط إلى تسييس الجيش ، ولكن إلى إخضاعه إلى رقابة ضيقة من قبل المحافظين السياسيين والميليشيات الحزبية التي تصبح بمثابة الجيش الإيديولوجي للنظام ، وهي بذلك تؤكد الاختلاف القائم بين النظم الشمولية والنظم التسلطية التي يقوم الجيش في إطارها بفرض رقابة على الميليشيات الحزبية³ .

¹Carl Friedrich and Zbigniew Brezezinski ,Opcit ,P22

²Ibid, P 22

³Ibid , P 22

✓ السيطرة على الاقتصاد :

من خلال جعله اشتراكيا وموجها عبر الرقابة على جميع البنيات والهياكل الاقتصادية وبواسطة الأجهزة البيروقراطية¹. هذه الأسس الستة للنظم الشمولية قام المفكرين **Carl Friederich** و **Breznzinski** بتلخيصها في ثلاث دعائم على النحو التالي " الإيديولوجية الشمولية ، الحزب الواحد يرتكز على نظام الشرطة السري، والهيمنة الممارسة على الأشكال الرئيسية للمواجهة الشخصية² **confrontation interpersonnelle**. فكلاهما يعتبر أن جوهر النظم الشمولية ينحصر أساسا في وجود إيديولوجية شاملة تغطي جميع أوجه الحياة ، وبذلك فهو يختلف مع المفكرة اليهودية **Hannath Ardent** التي أكدّت في دراستها حول "أصول الشمولية كظاهرة تدرس ضمن السياق التاريخي والاجتماعي، فقد قامت بتحليل محددات بروز النازية في ألمانيا لتطبيقها بعد ذلك على الشمولية الستالينية ، فهي أبرزت أنّ جوهر الظاهرة الشمولية هو نظام التهيب **Terror** ، الذي يستخدم كوسيلة لفرض الهيمنة على المجتمع .

حسب المفكرين **Carl Friederich** و **Breznzinski** هدف النظم الشمولية هو محو وتحطيم الروابط القائمة بين الدولة والمجتمع ، من خلال العمل على تسييس كلّي للمجتمع والرقابة الضيقة عليه عبر أداة الحزب الواحد وقنواته المختلفة³ .

وأبرزت الباحثة **Hannath Ardent** أن التمييز بين النظم التسلطية والنظم الشمولية يكون من خلال تحديد العلاقات وشكل السلطة والحريّة السياسية من جهة ، ومن جهة أخرى تنظيم السلطة فحسبها التفريق بينهما " هو فرق في المبدأ بين تقييد الحريّة في النظم التسلطية ومحوها وإلغاء هذه الحريّة في النظم الديكتاتورية والطغيان ، واستئصال تامّ للعفوية نفسها والتي تعدّ أهمّ مظاهر الحريّة الانسانية ، والذي يسعى وحده النظام الشمولي إلى تحقيقها وبشتى الوسائل الشرطية وبالتهيب ومركزة الحكم ، وبذلك فهي لا تعني فقط محاربة وجود الانسان⁴ .

ولفهم منطق النظم التسلطية افترضت الباحثة شكل هرم والمعروف في الفكر السياسي الكلاسيكي ، فالهرم هو الصورة المثالية للبناء الحكومي ، ولكن مقرّر أو مركز السلطة يقع في أعلى أو قمة الهرم ، أين السلطة تنزل نحو الأسفل (القاعدة) ، وبهذه الطريقة كلّ طبقة لديها نوع من السلطة، ولكن هي أقلّ من الطبقة الأعلى منها ، ونتيجة

¹ Juan Linz , **L'Effondrement de la Démocratie Autoritarisme et totalitaire dans l'Europe de l'entre guerre**, **Opcit** , P 576.

² Juan Linz, **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, London :Lynne Reinner publishers ,without year, P 65.

³ Juan Linz and Alfred Stepan,, **Modern Nondemocratic Regimes**,**Opcit** , P 187

⁴ Hannath Ardent,**Opcit** ,P 405

لهذه العملية ، كل طبقة من القمّة إلى القاعدة لا يتمّ فقط دمجها في الكلّ ، ولكن وجود نفس العلاقات فيما بينها ، أي الأشعة تتلاقى من المركز المشترك الذي هو الهرم¹ ، وبذلك فإن مصدر السلطة يكون في الأعلى .

أما النظم الشمولية، فقد افترضت صورة أو شكل أو بنية البصلة **Structure of Onion** أي بعكس النظم التسلسلية والطغيانية الصورة المثالية لفهم التنظيم الشمولي هي "بنية بصلة" أين نجد المركز يكون في شكل فضاء فارغ ، وهنا يقع الحاكم ، وهو الذي يقوم بدمج أعضاء الجسم السياسي كما الحال هو بالنسبة للهرمية التسلسلية ، ومن هنا يجمع الخاضعين له كما يفعل الطاغية في إطار حكم الطغيان ، وهو يقوم بذلك من الداخل ، وليس من فوق ، وكلّ التنظيمات كتنظيمات الجبهة ، المجتمعات المهنية المختلفة ، عضوية الحزب ، تدرج الحزب ، تشكيل النخب ، جماعات الشرطة تكون مرتبطة فيما بينها بهذا الشكل أو الطريقة² ، وكلّ واحد منها يشكل واجهة داخل المديرية ، ومركز في آخر ، أي يلعب دور العالم الخارجي بالنسبة لطبقة واحدة ودور إقصائي راديكالي بالنسبة للآخر³ .

وفي نفس السياق يرى المفكر الفرنسي **Raymond Aron** أن النظام الشمولي قائم على فكرة اندماج المجتمع في فلك الدولة ، الإيديولوجية التي تبرر الحقيقة الرسمية للدولة الشمولية ، الدعاية والقمع كأداتين مهمتين في يد النخبة الحاكمة لتحقيق أهدافها⁴ ، وفي هذا الإطار قام بتحديد أسس النظم الشمولية التي تميزها عن النظم الأخرى وبخاصة النظم التسلسلية وهي كالتالي :

- وجود الحزب الواحد الجماهيري يفرض هيمنته على الحياة السياسية .
- الحزب الواحد المهيم الذي يحتكر السلطة يكون منشط بالأيديولوجية التي تمنحه السلطة المطلقة في إدارة الشؤون حتى يصبح حقيقة رسمية في الدولة .
- لنشر الحقيقة الرسمية للدولة الشمولية تنفرد الدولة باحتكار مزدوج للوسائل : وسائل القوة (الجيش والبوليس) ووسائل الاقناع (الصحافة بأنواعها) ، حيث أن جملة وسائل الاتصال الفعالة كالراديو ، الصحافة ، التلفزيون تقودها الدولة وتمثلها .
- معظم النشاطات الاقتصادية والمهنية خاضعة لسلطة الدولة ، حيث أصبحت جزء لا يتجزأ من الأيديولوجية الشمولية (الدولة لا يمكن أن تنفصل عن أيديولوجياتها) ، و معظم النشاطات الاقتصادية والمهنية تم صبغها أو تلوينها بالحقيقة الرسمية للدولة الشمولية.

¹Hannath Ardent, **Opcit** ,P410

²**Ibid** ,P411.

³ **Ibid** ,P412.

⁴ Raymond Aron , **Opcit** , PP 284-285

● بما أن كل نشاط تقوم به الدولة هو نشاط خاضع لإيديولوجياتها ، فإن أي خطأ مرتكب في أي نشاط اقتصادي أو مهني هو خطأ أيديولوجي ، ينجر عن ذلك تخويف وترهيب بوليسي وإيديولوجي معا .¹

أما المفكرة **Hannath Ardent** فقد حددت أهم أسس النظم الشمولية في عنصر تشتيت أو تجزئة المجتمع ، حيث تقوم النظم الشمولية بتجزئة وتفتيت المجتمع بمكوناته والذي من المفترض أن يشكل وحدة مترابطة ومتراصة ومترابطة ، إذ يتم تفتيته إلى أجزاء مختلفة ومتعددة ، ما ينجر عنه عدم قدرة أفراد المجتمع على الاتحاد أو التلاحم لخلق تنظيمات وجماعات مختلفة مستقلة عن الدولة .² إذ أكدت الباحثة على فكرة القمع كخاصية ينفرد بها النظام الشمولي ، وهي الفكرة التي يرفضها المفكر الإسباني **Juan Linz** فارتكاز النظام الشمولي على نظام الترهيب والقمع لا يكفي لجعل النظام شمولياً ، وذلك لأن القمع والإكراه الذبي يمارسه هذا الأخير بنجده في الكثير من النظم السياسية التسلطية على غرار نظام فرانكو في إسبانيا³ وإنما هناك ثلاث أسس رئيسية تجعل النظم غير ديمقراطية شمولية وليس تسلطية يمكن حصرها فيما يلي :

- وجود مركز سياسي أحادي **monist** وليس تعددي **non monolithique** يسيطر على الحياة السياسية في الدولة ، حيث تستمد كل التنظيمات والمؤسسات شرعيتها منه . أي يقوم بإضفاء الشرعية على كل أشكال المؤسسات والجماعات الموجودة .
- وجود أيديولوجية سياسية خالصة ، مستقلة تستخدمها النخبة الحاكمة ، أو الحاكم ، أو حزب سياسي كمنافرة لإضفاء الشرعية عليها من جهة ، ومن جهة أخرى كتبرير منها للسياسات التي تنتهجها .
- مشاركة المواطنين في عملية التعبئة السياسية ، حيث أن التعبئة الجماهيرية هي بمثابة مهمة يتم تشجيعها وإطلاقها عبر قنوات الحزب الواحد وروافده المختلفة .⁴

ونفس المرتكزات حددها المفكر الألماني **Franz Neumann** إذ يرى أن أهم مميزات النظم الشمولية كشكل حديث من أشكال الديكتاتورية السياسية تتحدد في : ارتكاز النظام الشمولي على ما يسمى بـ " الدولة

¹ Raymond Aron , **Opcit** , PP 284-285

² Barrington Lowell , **Comparative politics structures and choices** , United Nations of America , Library of congress, 2013, p 143

³ Juan Linz , **L'Effondrement de la Démocratie Autoritarisme et Totalitaire dans l'Europe de l'entre guerre** , **Opcit**, P542.

⁴ Juan Linz , **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In Fred Greenstein and Nelson Polsby , "**Handbook of political science**": **Macro Political Theory** , , California: Addison-Wesley Publishing , 1975, P 191

البوليسية" ، احتكار السلطة وجعلها في يد المركز السياسي ، وجود حزب سياسي واحد يحتكر السلطة ، الرقابة المركزية على المجتمع ، نظام الترهيب والقمع .¹

أما المفكر الفرنسي **Guy Hemert** فيرى أن التفريق بين النظام التسلطي والنظام الشمولي يستند إلى متغيرين أساسيين هما :

المتغير الأول :

وجود نوع من الاستقلال يتمتع به المجتمع بالنسبة للدولة (عدم دمج المجتمع في فلك الدولة) ، وهذا الاستقلال (أي عدم دمج المجتمع مع الدولة) غائب في النظم الشمولية ، عكس النظم التسلطية التي تقيم فصلا بين الدولة والمجتمع عن طريق القوة² ، فالنظم الشمولية من خلال ممارستها المختلفة تسعى إلى بناء المجتمع في الدولة وعلى نشر الدولة كلها في المجتمع .³ هذا يعني أن النظم التسلطية في أصلها محافظة وفي حالات خاصة جدًا ثورية تسعى إلى فصل وعزل الدولة بالقوة عن المجتمع ، وحكامها يرفضون أية مسؤولية أمام ممثلي التيارات السياسية المختلفة خوفا من أن يقود ذلك إلى إنفتاح سياسي حقيقي ، لذا فهم لا يعترفون بالتعددية غير المحدودة **Unlimited Pluralism** . وعلى العكس من ذلك ، نجد النظم الشمولية مثلها مثل الديمقراطية لا تسعى إلى تحويل المجتمع إلى محباً محمي **Bunker protégé** ضد المجتمع ، ولكن إلى بناء المجتمع داخل الدولة في إطار الشكل المثالي للدولة وإلى نشر الدولة في المجتمع كما هو الحال بالنسبة للنظم الديمقراطية⁴ .

المتغير الثاني :

التعبئة الإيديولوجية لأفراد المجتمع ، حيث تنفرد النظم الشمولية وحدها باحتكار تأطير المجتمع عكس النظم التسلطية التي لا تركز على الإيديولوجيات ولا على تعبئة المجتمع .⁵ فالنظم السياسية التسلطية هي واقع سياسي ماهو بالديمقراطي ولا شمولي ، حيث يختلف عن المشروع الشمولي من جهة النظم الشمولية لا تسعى فقط للسيطرة وتأطير المجتمع ، وإنما أيضا لتهديمه ، من خلال كسر الاستقلالية التي يتمتع بها ومحو الحدود بين النظام السياسي والمجتمع المدني . ومن جهة أخرى النظم الشمولية تكون حاملة لرؤية إيديولوجية ومشروع لتغيير المجتمع وبناء الفرد الجديد وهو الأمر الذي يؤكد المفكر الأمريكي **Alfred**

¹ Adam Heribet , **Modernizing racial domination : South Africa's political dynamics** , California: University of California press , 1971,P 38

² Mamoudou Gazibo et Jane Jenson , **La politique comparée : Fondements ,enjeux et approches théoriques** , Monterial : Les presses de l'université de Monterial ,2004 , P100

³ Guy Hemert , **Autoritarisme, Démocratie et Neutralité Axiologique chez Linz** , Revue internationale de politique comparée, Vol 13,N°1 ,2006 , P 87

⁴ **Ibid** ,P 87

⁵ Mamoudou Gazibo et Jane Jenson , **Opcit** , P 100

Stepan بأن النظم الشمولية تقوم بمنع أي نوع من الاستقلالية في المجال السياسي أو المجتمع المدني ، أما في ظل النظم التسلطية المجتمع السياسي يتم امتصاصه من قبل الجماعات المهيمنة في الدولة ، لكن المجتمع المدني يحافظ على بعض من استقلاليته في التصرف¹ .

فالفرق بين النظامين التسلطي والشمولي حسب طرح خوان لينز لا يتركز على حدّة الرعب البوليسي الممارس أو غير الممارس من طرفها ، فهناك نظم شمولية قامت على الإرهاب والترهيب كألمانيا النازية وروسيا في عهد ستالين والصين لعقود طويلة ، في حين هناك نظم شمولية أقل استخداما للعنف والترهيب بصورة كبيرة كآلية لقمع المعارضين وبنفس الطريقة نجد بعض النظم التسلطية تعتمد على العنف والترهيب بصورة كبيرة كآلية لقمع المعارضين وضمن خضوع المجتمع له كما هو الحال بالنسبة لنظام فرانكو في اسبانيا خاصة في بداياته ونظام غواتيمالا في ثمانينات القرن العشرين وإيران في عهد الخميني، في حين تتركز نظم تسلطية أخرى على عنف أقل من الأولى مثل النظام العسكري البرازيلي سنة 1964 ، وبعبارة أخرى ما يميز الشمولية عن التسلطية ليس شدة القمع أو الطغيان ، وإنما شمولية التحكم الذي تمارسه السلطة الحاكمة في حياة الأفراد والجماعات . الشمولية تتطلب حدًا أعلى من التنسيق المحكم والمنظم من جهة ، و لا تسلم بالاستقلال النسبي للمؤسسات مثل : العائلة، السوق، الكنيسة أو المسجد، النقابة، التعاونية، والجمعية الخيرية.

فالشمولية تجنح نحو التحكم الشامل والسيطرة التامة على جميع نواحي حياة المجتمع، وهي تسعى إلى تكوين دولة مترابطة ومتناغمة كلياً. ومن أجل تحقيق ذلك، لا تتردد في الإعتداء والقضاء على البنى الوسطية **Mediating Structure** تلك البنى التي من شأنها حماية الفرد من التأثير التحكمي للدولة على جميع جوانب حياته² . ففي ظلّ الشمولية، يتم إخضاع جميع نواحي الحياة لإرادة السلطة السياسية المحتكرة في يد زعيم أو حزب أو مكتب سياسي أو لجنة مركزية أو جبهة وطنية³ .

كذلك متغير وجود حزب واحد يسيطر على مقاليد السلطة لم يعدّ متغيراً كافياً ومعياراً فاصلاً لوصف ما هو تسلطي وما هو شمولي ، مادام أن الحزب الواحد ميزة تشترك فيها كلّ من الأنظمة التسلطية والأنظمة الشمولية على حدّ سواء ودون أن تأخذ الأحادية الحزبية (نظام الحزب الواحد) المعنى نفسه في كلا النظامين⁴ ، فالنظم الشمولية تتركز على الحزب الواحد في ظلّ غياب التعددية السياسية ، أما النظم التسلطية فإن وجد الحزب

¹ Alfred Stepan , **Rethinking military politics** : Princeton:Princeton university press ,1998 ,P 4

¹ سعيد زيداني، إطلاقة على الديمقراطية الليبرالية ، في علي خليفة الكواري وآخرون، " المسألة الديمقراطية في الوطن العربية " ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 59

² المرجع السابق الذكر ، ص 60

⁴ Bertenard Badie et Guy Hermert , **Opcit** , p325

الواحد إلا أن هذا لا يمنع من قيام أحزاب أخرى تمارس النشاط السياسي إلى جانبه مادامت أن التعددية السياسية فيها مقيدة ومحدودة ، لذا حسب المفكرّ خوان لينز هناك متغيرات أخرى قد تحسم الصراع المفاهيمي القائم على محاولة التمييز بين كلّ من المنطقين (التسلطي والشمولي) ولعلّ أبرزها تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة أو السلطة السياسية والمجتمع التي تبدو متمايزة بأشكال مختلفة في ظلّ الأوضاع التسلطية ، لكن لم تتضح معالمها بعد في النظم الشمولية ، وذلك لأن الظاهرة الشمولية وفي سعيها إلى تجاوز الحواجز الطبقية أو الاختلافات العرقية والثقافية لجأت إلى محو وإقصاء التعبير عن التعددية الاجتماعية ، في حين الظاهرة التسلطية قدّمت نفسها على أنّها الضامن الوحيد للتعددية الاجتماعية التي وجب الحفاظ عليها من قبل الحكام عبر جعل التعددية السياسية مقيدة ومحدودة .

أمّا المتغير الثاني الذي قد يسهم في تحديد الاختلافات القائمة بين المنطقين التسلطي والشمولي هو التعبئة السياسية الإيديولوجية ، فالنظم التسلطية لا تعتمد على هذا المتغير ، ذلك لأن دينامية تطورها تفرض ذلك ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على فرض رقابة ضيقة كما هو الحال فيما يخصّ النظم الشمولية ، لذا تسمح للمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني بالنشاط ، والتي عن طريقها تضمن مراقبة المجتمع أو وضعه تحت الوصاية . وفي المقابل نجد النظم الشمولية تقوم بإقصاء كافة التنظيمات والجماعات المتنافسة بإسم رؤية واحدة التي تندرج في سياق ابتكار وفرض ثقافة جديدة على المجتمع ، فإذا كانت التسلطية تلغي قواعد اللعبة السياسية القائمة على حرّية المنافسة، رغم أنّها لا ترفض التعبيرات عن استقلالية المجتمع ، فإن مسعى الشمولية ينحصر في سحق مصادر هذه الاستقلالية مع قبول بقاء رواسبها كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الدينية .

أمّا المتغير الثالث حسب المفكرّ خوان لينز فيشمل إلى جانب متغير الوصاية على التعبير السياسي ، نجد متغير آخر يلغي التشابه بين المنطقين (التسلطي والشمولي) ويقيم الاختلاف بينهما ، هذا المتغير يتعلق بقدرة الحكام على المراقبة الفعلية للحكام من خلال السيطرة على مصادر الموارد التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك¹ .

¹ Bertenard Badie et Guy Hermert , **Opcit** , pp326-327

والجدول رقم 04 يوضح الفروقات والاختلافات الجوهرية بين النظامين التسلطي والشمولي بناء على تصنيف خوان لينز :

المرتكزات الأساسية	النظم السياسية التسلطية	النظم السياسية الشمولية
التعددية السياسية	- تعددية سياسية مقيدة وغير مسؤولة سياسيا . - تعددية اجتماعية واقتصادية وثقافية . - وجود فضاء لشبه التعددية أو شبه المعارضة.	- لا وجود لتعددية اقتصادية، اجتماعية، وسياسية ، وذلك لأن الحزب الواحد يحتكر السلطة . - لا وجود لاقتصاد ثاني (الاقتصاد الخاص) أو المجتمع الموازي أي تنظيمات المجتمع المدني .
الإيديولوجية السياسية	- نظام سياسي بدون إيديولوجية سياسية محررة وموجهة ، بل وجود عقليات مميزة .	- وجود إيديولوجية سياسية محررة وموجهة التي تسعى إلى بناء مجتمع مثالي
التعبئة الشعبية	- نظام سياسي بدون تعبئة شعبية مكثفة وواسعة .	- وجود تعبئة جماهيرية مكثفة وواسعة من خلال خلق تنظيمات ومؤسسات تكون العضوية فيها إجبارية .
القيادة السياسية	- الحاكم وأحيانا جماعة سياسية صغيرة تمارس السلطة في إطار قواعد شكلية وغير معرفة ولكن يمكن توقعها - قيام النظام باستقطاب النخب القديمة أي سابقة عن نشأته - وجود نوع من الاستقلالية فيما يخص المناصب السياسية .	- النخبة السياسية الحاكمة تمارس السلطة دون قيود . - النخبة الحاكمة تستند على الشرعية الكارزمية . - التوظيف السياسي للنخب مرتبط أساسا بالإنتماء للحزب الواحد والنشاط فيه .

المصدر: Juan Linz and Alfred Stepan , **Modern Nondemocratic Regimes, Opcit**, PP157-158

Regimes, Opcit

انطلاقاً من الجدول أعلاه ، يتضح أن الفروقات بين النظامين التسلطي والشمولي تتركز على أربع متغيرات

حصرها خوان لينز في : التعددية السياسية ، الإيديولوجية السياسية ، التعبئة الشعبية ، القيادة السياسية .

إذ أن التعددية السياسية في ظل النظم التسلطية مقيدة وغير مسؤولة ، ذلك لأن النظام لا يسعى إلى الهيمنة المطلقة على المجتمع ، لذا فهو يسمح بنوع من التعددية ، وإلى جانب التعددية السياسية يسمح النظام بالتعددية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن معظم التنظيمات والجماعات والمؤسسات المختلفة هي سابقة عن وجود النظام التسلطي ، وبما أن التعددية السياسية مقيدة فهذا يعني فتح المجال لبروز نوع من المعارضة الشكلية ، أما في ظل النظام الشمولي فلا وجود لتعددية اجتماعية واقتصادية وسياسية¹ ، ذلك لأن الحزب الواحد يحتكر السلطة و لايسمح بهذا النوع من التعددية، ولضمان الهيمنة التامة على المجال السياسي يقوم النظام الشمولي باستتصال كل التنظيمات والجماعات السابقة المشكلة للمجتمع الموازي (المجتمع المدني) لظهوره ، كذلك لا وجود لاقتصاد ثاني الذي يمثل القطاع الخاص ، ما دام أن الاقتصاد اشتراكيا وموجها .

إلى جانب التعددية السياسية نجد متغير آخر يسمح بالفصل بين النظامين التسلطي والشمولي: الإيديولوجية السياسية باعتبارها مجموعة من القيم والمعتقدات ، إذ في ظل النظم التسلطية لاوجود لإيديولوجية محررة وموجهة ، وذلك لأن هذا النوع من النظم يتركز على عقليات متميزة ، أما في ظل النظم الشمولية فالإيديولوجية السياسية تعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها النظم الشمولية والتي تسعى إلى بناء مجتمع مثالي .

¹ Juan Linz and Alfred Stepan , **Modern Nondemocratic Regimes, Opcit**, PP 157-158

وفيما يخص التعبئة الشعبية كمتغير رئيسي نجد أن النظم التسلطية لا تركز على التعبئة الجماهيرية ، مادامت هذه النظم لا تسعى إلى تسييس مجتمعاتها ، إذ يعتمد النظام التسلطي على التعبئة الجماهيرية في بعض مراحل تطور هذه النظم ، أما النظم الشمولية فتقوم على العملية التعبوية عبر قنوات الحزب الواحد ، ذلك لأن طابع النظم الشمولية هو ثوري ، إذ تسعى إلى تسييس المجتمع ، لذا فالإيديولوجية والتعبئة هما متغيرين يقومان بإضفاء الشرعية على النظام القائم .

طبيعة القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة هي الأخرى متغير مهم يحدد طبيعة النظام السياسي إذا كان شموليا أو تسلطيا ، فالنخبة الحاكمة في النظام التسلطي تمارس السلطة في ظل قيود محددة وقواعد شكلية غير معرفة يمكن توقعها ، كذلك توظيف النخب السياسية لا يستند على العملية الانتخابية بقدر ما يركز على الاستقطاب ، غير أن ذلك لا يمنع من وجود نوع من الاستقلال فيما يخص المناصب السياسية ، أما في ظل النظم الشمولية فالنخب السياسية الحاكمة تمارس السلطة دون قيود ، التوظيف السياسي مرتبط أساسا بالانتماء والنشاط في الحزب الواحد وتنظيماته المختلفة .

وبما أن الفهم الحقيقي لطبيعة النظم التسلطية يتوقف على تحديد الفروقات الأساسية بين القطبين التسلطي والشمولي كشكلين من الديكتاتوريات يمكن إضافة الاختلافات التالية :

✓ النظم التسلطية هي نظم محافظة ورجعية وغير ثورية، تتم قيادتها من قبل أفراد خلال القرن XIX ، في حين أنّ النظم الشمولية تمتاز بطابع ثوري فهي مناهضة ومعادية للقيم فهي ضدّ البرجوازية، الأرستقراطية، الشعبوية) تتمّ قيادتها من قبل جيل جديد من القادة (موسوليني 1883، هتلر 1889، ريفيرا 1903)¹ .وهنا ميز الباحث **Sigmund Neuman** بين التسلطية والشمولية في كتابه **Permanent Revolution** ، فإذا كانت الدولة الشمولية تصبو إلى تحقيق ثورة دائمة ، فإن التسلطية تعرف على أنها في العموم محافظة ، فحسبه الميزة الأساسية للأنظمة الشمولية هي مأسسة الثورة ، الأمر الذي يضمن بقائها واستمرار هيمنتها² .

✓ الحكام في النظم التسلطية سواء كانوا ملاك ، رجال سياسة،عسكريين يتمتعون بموارد خاصة ومكانتهم المؤسساتية والامتيازات التي يتمتعون بها في إطار النخبة التي ينتمون إليها هي عوامل كافية لترسيخ حكمهم، حتى فيما يتعلّق بالناشطين في المعارضة وبخاصة الطبقة العاملة قمعها كافي، أمّا في النظم الشمولية فترسيخ الحكم وضمان استمرار هذا النمط من النظم مرتبط أساسا بخلق التنظيمات الجماهيرية وتعبئة المجتمع المدني واختراقه.

¹ Juan Linz, *L'Effondrement de la Démocratie Autoritarisme et Totalitaire dans l'Europe de l'entre guerre* , *Opcit* ,P561.

² Remi Lefebvre , *Opcit* , P 65

✓ الحاكم في النظم التسلطية هو عبارة عن فرد متعلم متخرج من المؤسسات التقليدية : الأكاديميات العسكرية، الجامعة قبل وصوله إلى السلطة، حيث أنّ حياته تقريبا تمّ امتصاصها من قبل مسار مهني **Carrière Professionnelle** الأمر الذي يجعله ينشط في المجال السياسي، أمّا القادة في إطار النظم الشمولية فيرجع وصولهم إلى الحكم من خلال انخراطهم في الأحزاب السياسية مثل: موسوليني تمّ تكوينه في ظلّ الحزب الاشتراكي.

✓ النظم التسلطية قائمة على فكرة المصالح، في حين النظم الشمولية تمّ بناؤها على أساس الشغف.

✓ النظم التسلطية تعكس كلّ القطاعات والقوى والتنظيمات المنتمية للمجتمع، في حين أن النظم الشمولية تسعى إلى بناء وخلق مجتمع جديد ، أيّ عدم تمثيل التنظيمات والجماعات الموجودة، وبالتالي فإنّ النظم التسلطية تمتاز بالجمود، أمّا النظم الشمولية فتمتاز بالحيوية.

✓ النظم التسلطية تجذب انتباه كلّ من العلماء وبخاصة فئة المعلمين وأساتذة القانون والاقتصاد ، أمّا النظم الشمولية فتسعى إلى استقطاب كلّ من المفكرين والمثقفين كالكتاب والفنانين ورجال السينما، الطلبة، الشباب.

✓ يمكن اعتبار النظم التسلطية بالنظر إلى الموروث التاريخي كنتاج للمجتمعات الخاصة حيث تشكل مايسمى بالديكتاتوريات العادية، بما أنّ هذه النظم مثلت جزء من الأزمة الأوروبية فيما بين الحربين، كما يمكن اعتبارها كإجابات للمشاكل المطروحة آنذاك على غرار ضعف وفشل مشروع الديمقراطية والرأسمالية والشغف بتبني الشمولية كبديل للديمقراطية، حيث تميز الجوّ السياسي آنذاك بوجود أربع(4) بدائل سياسية للمشاكل المطروحة الفاشية الشمولية، الشيوعية، الديمقراطية، التسلطية، حيث أنّ معظم الدول الأوروبية التي تبنت الشمولية والديمقراطية انحصرت في دول المحيط الأطلنطي والتسلطية في الدول الواقعة شرق وجنوب أوروبا، حيث أنّ الديمقراطية هي ضدّ كلّ من التسلطية باعتبارها تلغي ولا تحترم حقوق الانسان¹.

¹ Juan Linz, **L'Effondrement de la Démocratie Autoritarisme et Totalitaire dans l'Europe de l'entre guerre**, Opcit, P561

المحاضرة التاسعة : تصنيف الأحزاب السياسية

تحاول هذه المحاضرة التعرّض إلى السيرورة التاريخية للأحزاب السياسية كفواعل في الساحة السياسية، ومختلف أنماطها.

تعريف الأحزاب السياسية :

كلمة "حزب" استخدمت لتحل محل مفهوم الطائفة **faction** وهي مشتقة من الفعل اللاتيني **partire** والتي تعني انقسام، ولم يندرج ضمن السياق السياسي إلا في القرن 17¹.

ويمكن تعريفه على أنه "تنظيم مكوّن من الأفراد يلتزمون بالعمل الجماعي، بهدف تعبئة الأفراد ضدّ الأشكال الأخرى من الأفراد الذين تمّ تعبئتهم بهدف الوصول إما لوحده أو في شكل ائتلاف لممارسة وظائف الحكومة، هذا الإلتزام وادعائه السلطة يتم تبريره عبر مفهوم خاص "للمصلحة الوطنية". وهذا التعريف يشمل أربعة (4) عناصر هي كالآتي :

1. الأحزاب هي نتاج عمل جماعي منظم مستمرّ ودائم بمرور الوقت.
2. الحزب هو تنظيم مهيكّل هدفة الوصول إلى السلطة.
3. الإدعاء بالسلطة هو ليس غاية في حدّ ذاتها، إذ يتم تبريرها بالمصلحة الوطنية.
4. الطريقة التي يتم الوصول بها إلى هدف الحزب، تكون مشروطة بتعبئة الأفراد².

دور الانقسامات في نشأة الأحزاب السياسية :

حسب الباحثين **Rokkan و Lipset** الإنقسامات **cleavages** تساعد على شرح الاختلافات في الجماعات السياسية، ومن المهمّ الإشارة إلى أن الإنقسامات نفسها يمكن أيضا أن تتغير، حيث أن الإنقسامات الشائعة يمكن تصنيفها على أساس **اقليمي ووظيفي**، حيث أن الإنقسامات الإقليمية برزت عندما كان الصراع بين الأمة المركزية وبناء الثقافة، وبين تلك الموجودة في المحيط، والثقافات الفرعية تلك المختلفة في الإثنية، اللغة، الدين عن مركز الأمة، والتي أحيانا تجعل ثقافة المحيط في موقع رفض للثقافة. الإنقسامات الوظيفية والتي يمكن أن تكون بسبب مصلحة خاصة أو ايدولوجية، والإنقسامات المصلحية الخاصة هي تلك التي تعكس الصراع على الموارد، في حين الصراعات الإيدولوجية تعكس مختلف الآراء العامة، فمثلا : في الثورات الوطنية الصراع بين بناء المركز الوطني والمحيط تمثل انقساما اقليميا، ويرافقه أحيانا صراع بين الكنيسة والدولة ينتج عنه صراع وظيفي للدين مقابل الآراء العلمانية، الثورات الصناعية التي يمكن أن تعمل على تغليب مصالح الصناعيين ضدّ مصالح ملاك الأراضي ويمكن أن يكون اقليميا، في حين الصراع

¹ Algis Krupa Vicius and Vytantas Isoda, **Introduction to Comparative Politics: Didactical Guidelines**, Magnus University Press, p 116

² **Ibid**, p 117

بين الملاك والعمّال هو وظيفي في طبيعته، وهي مجتمعة تشكل الخطوط الأربعة الأساسية للإنقسام الذي حدده كل من **Rokkan** و **Lipset** وتحوّل الصراع إلى انقسام ثمّ إلى جماعة سياسية أو حزب أخذ مكانه فقط بعد العتبة، خاصة خلال تطوّر الدولة-الأمة، هذه العتبة هي :

1. **الشرعية** : إذا كان هناك اعتراف بحق الإحتجاج .
2. **الإندماج** : هل الداعمين للتجمع أعطوا حق المواطنة السياسية؟.
3. **التمثيل** : هل يمكن لحركة جديدة موجودة لنفسها أو يجب أن تنضم إلى الحركات القديمة؟ .
4. **سلطة الأغلبية**: هل هناك رقابة وتوازنات ضدّ حكم الأغلبية؟ العنصر الأول والثاني يعمل على تحديد تأثير الحزب السياسي، في حين الثالثة والرابعة مرتبطة بنموّ وتطوّر النظام الحزبي، فالأولى والثانية حدثت في نفس الوقت مع توسيع الإقتراع الجماهيري. والملاحظة المقدّمة من **Rokkan** و **Lipset** هو أن الاختلاف الجوهرى بين الأنظمة الحزبية برز في المرحلة الأولى من السياسات المتنافسة قبل المرحلة النهائية لتعبئة الجماهير. وأن تطوّر الأحزاب في أوروبا الغربية قد اتبعت هذا النمط، رغم أن الأحزاب السياسية يمكن أن تختلف، إذ يمكن الحديث عن الأحزاب العائلية التي توجّهاتها الإيديولوجية والتي تعكس عبر مختلف الأحزاب، و أكدّ **Beyme** أن الأحزاب التي تقوم على المبادئ الإيديولوجية لديها نجاح أكبر في تأسيس نفسها في أوروبا الغربية من الأحزاب القائمة على صراعات محدّدة ، والأحزاب الليبرالية أسّست نفسها كداعمة للديمقراطية التمثيلية، وهذا تضمن الإعتراف بالحقوق الفردية والحفاظ على الملكية الفردية، وفي إطار الليبرالية هناك لديها شعبية أكثر من راديكالية، والتي دعمت الحكم المباشر عبر الشعب الذي يعني توسيع الإقتراع للجماهير ، الأحزاب المحافظة تطوّرت جنباً إلى جنب مع الأحزاب الليبرالية.

الأحزاب الليبرالية، وهي استجابة للأحزاب الليبرالية، وفكرتها قائمة على الحفاظ على الاستمرارية التاريخية، مع الاعتقاد بالأولوية، وإعطاء قيمة للأشكال التقليدية للحياة والإعتراف بالملكية الخاصة والحريّة والأحزاب المحافظة تميل إلى أن تكون أكثر في الأنظمة السياسية الأكثر علمانية، وكلّ من الأحزاب الليبرالية والمحافظة تؤسس نفسها فقط عندما يتمّ تشكيل الحكومات التمثيلية.

- **الأحزاب الإشتراكية**: هي أولى الأحزاب التي تأسست خارج المجالس التمثيلية للحكومة، وفي نفس الوقت أين الحرمان تم توسيعه، وحسب **Beyme** هذه الأحزاب لديها بعد ثوري، عوّض الحفاظ على مبادئ 1789 الحريّة، المساواة، الأخوة، وتميل الأحزاب الإشتراكية إلى تعبئة المحرومين من الطبقات العاملة¹ وأهملت

¹ Alexandra Cole, **Comparative Political Parties: Systems and Organizations**, In John Ishyama and Marijke Breuning, "21 ST Century Political Science: A Reference Handbook", California: Sage Publications, 2011, P 151

هذه الأحزاب الدعوات للتدخل الكلي للدولة في الإقتصاد، وعض ذلك انشغلت بتطبيق ميكانزمات الرقابة في الإقتصاد.

- الأحزاب الشيوعية: مرتبطة بالأحزاب الإشتراكية، في دعاها لحقوق العمّال ورقابة الدول على الإقتصاد، ولكن الإختلاف التاريخي بينهما في أن الإشتراكيين يرجعون إلى الحرب العالمية الأولى، والبعض يعتقد أن الأحزاب الإشتراكية لم تكون قوية في معارضتها ، والتوجه ضدّ الحرب قد وّحد العديد من الأحزاب الإشتراكية حول أوروبا-الأمّة، وقاد إلى تشكيل الحركة الشيوعية وهي الأكثر ايدولوجية من الأحزاب الأخرى.

- الأحزاب المسيحية : يعود أصلها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أن الكنيسة وجدت نفسها في صعب مع التوجهات العلمانية للإصلاحيين، حيث أن الأحزاب المسيحية تشكّلت كدفاع ضدّ ردّ فعل الليبراليين أو التشريعات العلمانية¹.

- تصنيف الأحزاب السياسية :

يعدّ تصنيف الأحزاب السياسية من الظواهر السياسية الموجودة في السياسة المقارنة، حيث قسمها **Maurice Duverger** إلى أحزاب النخب وأحزاب الجماهير و **Neumann** ميّز بين أحزاب التمثيل الفردي وأحزاب الإندماج الديمقراطي، وفي الوقت الحالي أعطي الإهتمام للأنظمة الحزبية من الأحزاب نفسها، تنظيمها ، والطرق التي من خلالها يتمّ تصنيفها².

- أحزاب الأعيان والجماهير :

جاء هذا التصنيف مع الباحث الفرنسي **Maurice Duverger** في كتابه "الأحزاب السياسية" في 1954 وقبله "ماركس فيير" الذي علق على نموّ مهنية سياسة الأحزاب، أحزاب الأعيان هي أحزاب مهيكلّة، متمركزة حول النخب، مع تنظيم أقلّ خارج البرلمان، في حين أن أحزاب الجماهير لديها تنظيم أكثر تطوّر، والذي من خلاله تتطلع إلى جذب نسبة واسعة من الناخبين كأعضاء في الحزب. والتميز بينهما يمكن فهمه جيدا وقياسه عبر فحص حصة أعضاء الحزب من الناخبين ومقارنة النشاط والتنظيم خارج البرلمان، وتميز "دوفرجه" قائم على الأشكال التنظيمية، قواعد الطبقة للحزب، الحاجات التنظيمية، فالتنظيم غير الرسمي لحزب الأعيان قائم على شعبة متكوّنة من الأفراد المعروفين مع وجود تمويل كافي لتعبئة الموارد وضمان

¹Alexandra Cole, **Opcit** 152

² Steven Wolinetz, **Beyond the Catch-All Party: Approaches to the study of parties and party organization in Contemporary Democracies**, In Richard Gunther and José Ramon, "Political Parties: old concepts and new challenges", Oxford: Oxford University Press, 2012, p 138.

تمثيل الطبقات العليا والسفلى، وبالعكس أحزاب الجماهير المتكوّنة من أعضاء الطبقة العاملة خارج النظام السياسي، عليها أن تنتظم بهدف رفع التمويل وتعبئة مواردها الأساسية وعددها، ودورجيه رأى أن حزب الجماهير يمثل الشكل الأعلى أو الأكثر حداثة للتنظيم من أحزاب الأعيان(قائم على شعبة متمركزة في الأفراد المعنويين) وأن أحزاب الجماهير سوف تسود على أحزاب الأعيان.

- أحزاب إدماج الجماهير والأحزاب التي تأخذ كل شيء Catch-All parties :

يرى الباحث **Kirchheimer** (1966) أن التحوّل الكبير للأحزاب الأوروبية الغربية، والأنظمة الحزبية حدث عبر وسيلة أن أحزاب الإدماج الجماهيري حوّلت نفسها أيديولوجيا إلى "أحزاب تأخذ كل شيء"، خضعت لقانون السوق السياسية، فالأحزاب التي تخلت عن الجهود السابقة على المستوى الفكري والتأطير المعنوي جماهيريا، أو التخلي عن الإيديولوجية و دعم جماعات المصالح، التأكيد على خصائص قادتها، والبحث عن الدعم أينما وجد، رغم أن كلّ الأحزاب تتبع هذا المسار، وادعى **Kirchheimer** أن نجاح حزب "يأخذ كل شيء" يمكن أن يجبر¹ الأحزاب الأخرى على تقليده، ما ينتج عنه تحوّل الأنظمة الحزبية الغربية، ورغم الشكوك حول التحوّل وآثاره على الأنظمة الحزبية، إلا أن أطروحة الحزب "يأخذ كل شيء" أصبحت صفة لوصف التغييرات في الأحزاب السياسية، والطريقة التي من خلالها يتم التقرب من الهيئة الناجبة.

- تصنيف Panebianco's

حاول **Panebianco's** (1988) إعادة حلّ الغموض في تحديد حزب يأخذ كل شيء عبر ترجمة الخصائص الحزبية لـ **Kirchheimer** الخاصة بالحزب إلى الواقع، والتحوّل الجوهري أصبح تغيير من حزب الجماهير البيروقراطي **Mass-Bureaucratic Party** إلى حزب **Electoral-Professional** كلاهما يعرفان على أنهما أشكال مثالية، فالأول يعادل حزب الجماهير لدى "دورجيه" وحزب إدماج الجماهير **mass integration party** لدى **Neumann** ، ويتميز بدوره المركزي في البيروقراطية الانتخابية والتمثيلية، التركيز على العضوية، القيادة الجماعية داخليا، التمويل عبر جماعات المصالح، والتركيز على الإيديولوجية. وعلى العكس من الحزب الإنتخابي المهني الذي يتميز عبر مركزية المهنيين، اتجاهه الإنتخابي والروابط العمودية غالبا ما تكون ضعيفة مرتبطة بالعضوية والدور الشهير للممثلين الانتخابيين، التمويل عبر الوحدات الحكومية أو مصالح المنطقة، والتركيز يكون على قضايا المصالح عوض الإيديولوجية.

¹ Steven Wolinetz, **Opcit** , P 145

وفيما يلي الجدول رقم(5) يوضح الفروقات بين حزب الجماهير البيروقراطي وحزب الانتخابي المهني لدى Panebianco's

حزب الجماهير البيروقراطي	الحزب الانتخابي المهني
الدور المركزي للبيروقراطية(المهام السياسية-الإدارية)	الدور المركزي للمهنيين(المهام الخاصة)
عضوية الحزب، الروابط التنظيمية العمودية، دعوة الناخبين إلى الإنتساب	الروابط العمودية ضعيفة، دعوة ناخبي الرأي
شهرة القادة والقيادة الجماعية	شهرة الممثلين، القيادة تكون فردية
التمويل عبر العضوية ومختلف النشاطات(الإتحادات التجارية)	التمويل عبر جماعات المصالح والأموال العامة
التركيز على الإيديولوجية، الدور المركزي للمعتقدين داخل التنظيم	التركيز على قضايا القيادة، الدور المركزي للمهنيين والممثلين داخل التنظيم.

المصدر: ¹ Steven Wolinet , *Opcit*, P 148

حزب الكارتل Cartel Party :

قام كلٌّ من **Katz و Mair** (1995) بإضافة حزب "الكارتل" وهو شكل جديد يعرّف عبر علاقاته بالدولة، المنافسة على الأصوات على أساس قاداته، وفعالية سياساته، فأحزاب **Catch-All partie** ، وهذا النمط من الأحزاب يتصرف كتاجر، وهو قائم على هدف ربح المناصب، ومناقشة الأحزاب الأخرى قائمة ليس على الإعتقاد الإيديولوجي أو قضايا الرأي، ولكن على أساس مركنتلية الحزب، وهذا الشكل أيضا يتصرف بإحترافية، والإختلاف الجوهرى للأحزاب الأخرى وأحزاب الكارتل هي أن هذه الأخيرة هي عبارة عن شراكات يقودها سياسيين محترفين¹.

الأنظمة الحزبية : يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

1. الحزب الواحد:

هنا يوجد حزب واحد قانوني فقط، ويوجد هذا النمط في التجارب التسلطية والشمولية للحزب الشيوعي في الأنظمة السياسية .

2. الحزب المهيمن :

أين كل الأحزاب الأخرى هي قانونية، ولكنها "ساتيليت" في ظلّ الرقابة الضيقة للحزب المهيمن، والتي من خلاله لا يمكنها المنافسة على رقابة الحكومة، وهذا موجود في الأنظمة التسلطية (الجزائر ومصر).

3. الحزب المسيطر:

يتميز هذا النمط بوجود حزب يسيطر على كلّ الأحزاب الأخرى بالأغلبية الواسعة(فوق الأغلبية المطلقة 50 % من المقاعد البرلمانية) خلال فترات زمنية (أحيانا عقود)، في هذه الأنظمة، كل الأحزاب هي قانونية ويسمح لها

¹ Michelle Hale Williams, **The Impact of Radial Right-Wing parties in West European Democracies**, New York: Palgrave Macmillan, P22

بالمنافسة في انتخابات حرّة مع الإقتراع العام لمجاهة الحزب المسيطر، ورغم ذلك لا وجود لحزب آخر يتلقى أصوات كفاية ليصل إلى 50%.

4. الشائبة الحزبية:

يعتقد ويؤمن هذا النظام بأنه يجب خلق نظام سياسي مستقرّ، مع منافسة متعددة المراكز قائمة على وضوح المسؤولية ومنح المساءلة ومثالها: كندا، نيوزلندا، بريطانيا.

5. تعددية الأحزاب:

التي تؤمن بدعم المنافسة المتعددة، التداول المحدود للأحزاب الحاكمة، المسائلة غير واضحة والتي ترجع إلى الائتلاف معقدّ الإجراءات والمسؤولية على السياسات وتنفيذها¹.

النظم الانتخابية :

تعرف النظم الانتخابية بأنها تلك الأساليب والطرق المستعملة لعرض المترشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحديدتها، كما أن النظام الانتخابي لا ينحصر فقط في عملية الانتخاب فحسب، أو ما سبقها أو عاصرها في إطار العملية الانتخابية (كإعداد القوائم الانتخابية، عملية التصويت، وفرز النتائج)، بل تعداها إلى الأطراف الأخرى الفاعلة في العملية الانتخابية، ومنها الأحزاب التي تتولى تقديم المترشحين، وتنشيط الحملة الانتخابية².

أنواع النظم الانتخابية: يمكن حصر أهمّها فيما يلي :

1. نظام الأغلبية :

القاعدة الجوهرية لهذا النظام تتمثل في أن "الفائز يأخذ كل شيء"، والفائز في نظام الأغلبية هو المتحصل على أكبر عدد من الأصوات، ويجب أن نميز هنا بين الأغلبية المطلقة من الأصوات التي عادة ما تكون ب(50 ± 1) على الأقل، وبين الأغلبية النسبية من الأصوات التي تكفي بالأغلبية البسيطة فقط (أكبر عدد من الأصوات الصحيحة) وأهم ما يتميز به هذا النظام هو: البساطة والوضوح والقدرة على تكوين أغلبية برلمانية متماسكة، مما يؤدي في النهاية إلى استقرار الحكومات، ويجعل هذا النظام الناخب على معرفة بجميع المرشحين المتنافسين في الانتخابات، الأمر الذي من شأنه تقليص تأثير الأحزاب السياسية على آراء واتجاهات الناخبين.

¹ Algis Krupavicius and Vytautas, **Opcit**, p 126-127

² ليلي دراغله، النظام الانتخابي وآثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص 29

2. نظام التمثيل النسبي:

تستعمله أكثر الديمقراطيات الراسخة، قاعدة هذا النظام هي توزيع المقاعد يكون متقارب مع نسبة الأصوات التي تحصل عليها كل حزب، وفق قانون البواقي الأعلى أو المتوسط الأعلى، وكلما زاد حجم الدائرة الانتخابية وقلت عتبة الفوز بالمقاعد كلما ازدادت نسبة هذا النظام. وأهم ما يتميز به هذا النظام هو أنه يسمح بتمثيل كافة اتجاهات الرأي العام والأحزاب السياسية في البرلمان¹.

3. أنظمة التمثيل المختلطة:

وهي تتألف من مزيج بين القواعد النسبية والأغلبية وقد تكون متوازنة وقد يغلب عليها هذا اللون أو ذلك تبعاً للنسب التي تدخل في تكوين هذا النظام الانتخابي، وتدعى الأنظمة الانتخابية المختلطة بالأنظمة شبه النسبية، وهي أنظمة تقع بين النظام الانتخابي بالأغلبية والنظام الانتخابي النسبي².

¹ ركاش جهيدة ، تطوّر النظام الانتخابي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد5، 2018 ، ص ص253-254

² المرجع السابق الذكر ، ص ص 253-254

المحاضرة العاشرة: التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التداول والاستعمال والتي فرضت نفسها على أجندة السياسة المقارنة ، وقد تعددت التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي

تعريف التحول الديمقراطي : يمكن تعريفه لغة واصطلاحا

التحول لغة :

يشير التحول إلى التغيير أو النقل ، فيقال حول الشيء أي غيره أو نقله من مكان إلى آخر أو غيره من حال إلى آخر.¹

التحول الديمقراطي اصطلاحا :

تعريف **Samuel Huntingtun** " عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتباین من حيث إيمانها أو عداؤها للديمقراطية وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح² .

تعريف Joseph Schmitter للتحول الديمقراطي :

عملية تطبيق القواعد الديمقراطية ، سواء في المؤسسات لم تطبق من قبل ، أو امتداد هذه القواعد لتشمل آراء أو موضوعات لم تشملها من قبل ، إذ هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر³ .

وانطلاقاً مما سبق نستنتج أن التحول الديمقراطي هو مجموعة الإجراءات التي تسمح بالانتقال من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي عبر الآلية الانتخابية .

غير أن مصطلح التحول الديمقراطي يمكن أن يتشابه مع مصطلح الانتقال الديمقراطي ، إذ أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول ، وأخطر مرحلة أيضا ، وذلك لأن في مرحلة الانتقال يكون النظام ذو

¹ - بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي "دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 2008 ، ص 28

² - Samuel Huntigtun , **The Third Wave : Democratization in the late Twentieth Century** , Norman :

University of Oklahoma press , 1991

³ - المرجع السابق الذكر، ص 29

طبيعة مزدوجة تتعايش فيه كل مؤسسات النظام السلطوي القديم والنظام الديمقراطي - الحديث - ويشارك في السلطة سواء في صورة صراع أو إتفاق .

كذلك التحوّل والترسيخ الديمقراطي ، إذ أن عملية التحوّل نحو الديمقراطية لا تتم ، ولا تعتبر الديمقراطية ترسخت في مجتمع ما ، إلا عندما يأخذ جميع الفاعلين السياسيين في اعتبارهم حقيقة أساسية وهي أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي .

إضافة للتحوّل والليبرالية ، إذ أن الليبرالية تضمن أهداف جزئية تتمثل في التخفيف من حدّة القيود المفروضة على المواطنين في ممارسة القوى الفردية والجماعية بداخل النظام السلطوي على الرغم من أنها تساهم في دفع عجلة التحوّل الديمقراطي ، إلا أنها لا تعني ترسيخ الديمقراطية و لا تتساوى مع التحوّل الذي يسعى إلى تحقيق إصلاحات سياسية¹ .

عوامل التحوّل الديمقراطي :

هناك العديد من العوامل التي تدفع بعملية التحوّل الديمقراطي لعل أبرزها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية .

العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

يعدّ التطوّر الاقتصادي والاجتماعي عامل حاسم في دفع عملية التحوّل الديمقراطي الأمر الذي أكدّه رواد المدرسة التحديثية **Modernization theory** ومنهم المفكر الأمريكي **Seymour Martin Lipset** في مقاله الشهيرة " بعض الشروط الاجتماعية للديمقراطية : التطوّر الاقتصادي والشرعية السياسية " ، إذ حصر العوامل الاقتصادية والاجتماعية المنشأة للديمقراطية في التصنيع ، التمدّن ، التعليم ، الثروة ، الطبقة الوسطى² والتي تعدّ النواة الرئيسية للديمقراطية لقول **Moore** " لاجوازية ، لا ديمقراطية"³ فالديمقراطية بدون توافر الشروط الاقتصادية لقيامها تعدّ ديمقراطية مفروضة من قبل المؤسسات الدولية أو القوى الاستعمارية⁴ .

¹ - محمد مختار قنديل ، دور المجتمع المدني في التحوّل الديمقراطي بعد الثورة ، مصر : مركز إين خلدون للدراسات الإنمائية ، ص 86

² - Seymour Martin Lipset , **Some Social Requisites for Democracy : Economic Development and Political Legitimacy** , American political Science Review , Vol 53, N°, p 41

³ Julian Wucherpfennig and Franziska Deutsch , **Modernization and Democracy : Theories and Evidence Revisited** , Living Reviews in Democracy , P2

⁴ - Robert Barro , **Determinants of Democracy** , Journal of Political Economy , Vol 107 , N° 6 , P 160

التصنيع : حيث أثبتت الدراسات أن للتصنيع دور في عملية ترسيخ الديمقراطية بالمقارنة مع المجتمعات الزراعية التي تقوم على احتكار الاقتصاد ، في حين المجتمعات الصناعية تكسر هذه الهيمنة على الاقتصاد وتفتح الفرص للتنظيمات الجديدة ، كما تبرز أهمية التصنيع في أن المصانع تزيد من إتحاد العمال وتكتلهم للتأثير على القرار السياسي ، أما في المجتمعات الريفية فيصعب تكتل الفلاحين والعمال بسبب تبعثرهم .

تنظيم الاقتصاد : يعتبر تنظيم الاقتصاد من العوامل الاقتصادية التي تسهم في عملية التحول الديمقراطي ، فالأنظمة الرأسمالية تقوم على تفويض الصلاحيات والاختصاصات ومنها (الاقتصاد) كذلك الإعتماد على اقتصاد السوق والقطاع الخاص ، أما في الأنظمة غير الرأسمالية نجد الدولة تحتكر كل الاختصاصات ومنها مركز إدارة الاقتصاد وغياب القطاع الخاص ، وبالتالي هي عامل معرقل للديمقراطية¹ .

طريقة توزيع الثروات : فعندما تتدخل الدولة لتنظيم السوق وتوزيع الثروات تتحقق العدالة الاجتماعية وبالتالي تكون أكثر إتجاها نحو الديمقراطية بالمقارنة مع الاشتراكية² . إضافة إلى أن الثروات كالبترول والغاز لها تأثير كبير على وجود الديمقراطية أو غيابها ، إذ أثبتت الدراسات أن الدول الغنية بالبترول في الشرق الأوسط تعيش قصورا ديمقراطيا ، وذلك لأن توزيع المداخل المتأتية من الربح يمنع الدولة من فرض الضرائب التي قد ينجم عنها المطالبة بالتمثيل السياسي لقول **Samuel Huntington** "مداخل الربح النفطي تقوّي سلطة الدولة البيروقراطية ، وذلك لأنها لا تحتاج لفرض الضرائب ، فهي كذلك ليست بحاجة إلى قبول الشعب بمؤسساتها من خلال الضرائب ، فانخفاض المساهمة الضريبية يمنع المواطن من المطالبة بالتمثيل السياسي ، إذ تصبح فكرة لا ضريبة لامتثال سياسيا واقعا سياسيا"³ خاصة وأن الدراسات التي تناولت تطوّر المؤسسات التمثيلية في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، قد أكدت أن مطالب الشعب بالديمقراطية من خلال تكريس التمثيل السياسي ، قد ارتبطت بفرض الضرائب .

التمدّن : هو من العوامل الاجتماعية التي تضمن تحوّل النظام نحو الديمقراطية ، وذلك لأن التمدن يرفع من إمكانية الاتصال بين الأفراد وبالتالي تعبئتهم على المطالبة بتوفير خدمات جديدة ، فتحوّل المجتمعات الريفية نحو الصناعية يجلب

¹ Rickard Mikaelson , **Sweden and The Democratization process** : Sweden : Linkoping University , 2008 , p 39

² – **ibid** , p 38

³ – Samuel Huntigton , **The Third Wave : Democratization in the late Twentieth Century** , Op-cit , p 65

⁴ – Michael Ross , **Does Taxation Lead To Representation** , Journal of Political Science , N° 34 , p 231–232

مع الحاجة إلى خدمات جديدة كالسكن ، منصب الشغل، التعليم ما يؤدي بالدولة إلى تبني إصلاحات سياسية وإدارية وبالتالي الديمقراطية¹ .

التعليم : هو من العوامل الاجتماعية التي تسهم في ديمقراطية الحكم ، وذلك لأن التعليم له دور في عملية تنشئة الفرد وحثه على القبول بقيم الديمقراطية ، كذلك رفع نسبة الوعي مايسهلّ عملية تعبئته وقد أكدّ **Lipset** ذلك في مقالة أخرى على دور الجامعيين في السياسة في الدول غير الديمقراطية، حيث أشار إلى دور التنظيمات الطلابية في بلورة المطالب الشعبية بأهمية التحوّل نحو الديمقراطية مقدّمًا أمثلة عن التنظيمات الطلابية في الصين الشيوعية ومطالبتها بالإصلاح الاقتصادي والسياسي² .

الطبقة الوسطى :

أشار المفكر الأمريكي **Symour Martin Lipset** إلى أن ارتفاع نسبة التعليم لدى الطبقة الوسطى من شأنه أن يؤدي إلى الديمقراطية ، وذلك لأن الطبقة الوسطى من شأنها أن تخفف من حدّة الصراع داخل المجتمع بين الطبقة العليا (الملاك) والطبقة السفلى (العمال)³ ، كذلك المفكر **Barrington Moore** في دراسته حول الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية إذ كشف عن ثلاث طرق تؤدي بالدولة إلى التحديث والتحوّل، غير أن التحوّل نحو النظام الديمقراطي تقوده الطبقة الوسطى:

الأولى : الثورة البرجوازية أدّت إلى مراقبة المجتمع الريفي وتطلعاته وقامت بتوجيهه نحو العمل الصناعي ، والحدّ من احتكار طبقة ملاك الأراضي للمنتجات الزراعية وبالتالي التوجّه نحو الرأسمالية التي تعدّ الممهّد للديمقراطية⁴ .

الثانية: الثورة من أعلى : حيث أن ملاك الأراضي يسيطرون على احتكار المنتجات الزراعية وإخضاع الفلاحين ما يجعل المجتمع عبارة عن تسلسل للطبقات وتحتل طبقة ملاك الأراضي قمة الهرم ، وفي هذه الحالة تنضم الطبقة الوسطى إلى طبقة الملاك ينجر عنه قيام نظام عسكري⁵ .

¹ Rickard Mikaelson **Opcit** , P4

² Houchang Hassan- Yari and Youhanna Nadj , **Education and Urbanization and prosperity toward Democracy** , international Journal of Humanities and Social Science , Vol 2, N°15 ,p 145

³ Seymour Martin Lipset , **Opcit** , p 50 -52

⁴ Barrington Moore , **Social Origins of Dictatorship** , Penguin Books , 1.966 , P 343

⁵ **Ibid** , P 360

الثالثة : الثورة من تحت تقوم بها طبقة العمال بعد عجزها عن خلق نظام تجاري للمنتجات الزراعية وفي هذه الحالة تنقسم الطبقة البرجوازية التي ينجر عنها اتجاه النظام نحو إما الشيوعية أو الاشتراكية¹.

كما أكدّ المفكر الأمريكي **Samuel Huntington** على أهمية الطبقة الوسطى في دعم التحوّل الديمقراطي بقوله " **مناصري الديمقراطية ينحدرون من الطبقة الوسطى المتمركزة في المدن**"² مستشهدا بدور الذي قامت به هذه الطبقة في اسبانيا، البيرو ، كوريا .

العوامل النفسية :

تندرج تحت العوامل النفسية الثقافة السياسية أي مجموعة الاتجاهات والأفكار والمعتقدات إتجاه النظام السياسي وحسب المفكرين **Almond and Verba** هناك ثلاث اتجاهات للفرد نحو النظام وهي :

أ - **التوجه المعرفي** : يتعلق بمعتقدات الفرد إزاء النظام السياسي وأدوار النخب الحاكمة إتجاهه ودوره إتجاه النظام السياسي .

ب - **التوجه العاطفي** : يتعلق بشعور الفرد إتجاه النظام السياسي .

ج - **التوجه التقييمي** : يتعلق بالأحكام والآراء الفرد إتجاه عمل النظام السياسي³ .

التوجهات	الولاء	اللامبالاة	الإغتراب
المعرفي	+	+	+
العاطفي	+	0	-
التقييمي	+	0	-

+ ارتفاع الوعي ، الشعور بالرضا إتجاه النظام السياسي ، تقييم إيجابي لأداء النظام - تقييم سلبي للأداء النظام ، 0 ارتفاع

اللامبالاة بالشؤون السياسية

Référence : Gabriel A. Almond, Sidney Verba , **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations** , Sage Publication , 1963 , p22

إذ في ظلّ الثقافة السياسية المشاركة **Participant Culture** ترتفع نسبة الوعي لدى المواطن بأهمية المشاركة في العمل السياسي وتقييم أداء النظام السياسي ، كما أن المواطن ينخرط في المنظمات والتنظيمات السياسية محاولة

¹ Barrington Moore, **Opcit** , p 376

² Samuel Huntigton , **The Third Wave : Democratization in the late Twentieth Century** , Op-cit, p67

³ Gabriel A. Almond, Sidney Verba , **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations** , Sage Publication , 1963 , p 15

منه التأثير على النظام السياسي ، أما في ظل الثقافة الرعوية (الضيقة) **Parochial Culture** فإن المواطن لديه وعي بأهمية مشاركته في العمل السياسي غير أنه يأخذ موقف سلبي إتجاه ذلك . أما في ظلّ الثقافة الخضوع **Subject Culture** فإن المواطن له بعض الوعي إتجاه العمل السياسي لكنه يبقى غير مبالي بأهمية دوره في النشاط السياسي **Verba** ويرى و **Almond** أن الثقافة المشاركة هي التي تساعد النظام السياسي على التحوّل نحو الديمقراطية¹.

العوامل السياسية : تلعب العوامل السياسية هي الأخرى دورا في عملية التحوّل الديمقراطي وتنحصر هذه الأخيرة فيما يلي: عدم قدرة النظام السياسي على استجابة **لطموحات وتوقعات المواطن** يعدّ من العوامل السياسية التي تؤدي إلى التحوّل نحو الديمقراطية ، وذلك لأن الهوة بين قدرة مؤسسات النظام السياسي وتوقعات المواطن يمكن أن تمهد الطريق نحو الديمقراطية. فالأنظمة التي تعجز عن الاستجابة لتوقعات المواطنين تكون أكثر عرضة للمطالبة بالتغيير وتبني الديمقراطية . إذ أن الإحباط الذي يصيب المواطن من جراء عدم الاستجابة لتوقعاته ومتطلباته يجعل النظام السياسي يفقد شرعيته وبالتالي التحوّل نحو الديمقراطية².

كذلك **للهندسة المؤسساتية** دور مهمّ في عملية التحوّل الديمقراطي ، إذ أثبتت الدراسات أن النظام الرئاسي قائم على فكرة الرئيس يستحوذ على كلّ السلطات أي " **من يفوز يأخذ كلّ شيء**؟" فيمكن أن يصبح هذا النظام مصدر توترات ونزاعات بين مختلف القوى السياسية ، في حين أن النظام البرلماني يقوم على فكرة تقاسم السلطات بين مختلف الفواعل كذلك الأخذ بعين الاعتبار دور الأحزاب الصغيرة ، وهو ما يؤدي إلى استقرار النظام وترسخ الديمقراطية وبالتالي فهو الأقرب للديمقراطية³.

العوامل الثقافية :

إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية يمكن للعامل الثقافي أن يلعب هو الآخر دورا في عملية التحوّل الديمقراطي ، ويظهر ذلك من خلال وجود مجتمع مدني مستقل عن الدولة ينخرط في تنظيماته ومؤسساته المواطنين طوعية ، فالجتماع المدني بإمكانه الحدّ من سلطة الدولة ، فهو القناة التي يشارك من خلالها المواطن في الشؤون السياسية ، والقناة البديلة للتعبير عن المصالح والتمثيل السياسي بغض النظر عن الأحزاب السياسية ، كذلك المجتمع المدني يعطي الفرصة للمشاركة في صناعة القرار على المستوى المحلي ما يسمح بالقضاء على

¹ Gabriel A. Almond, Sidney Verba, **opcit** , p 18

² Samuel Huntington , **Political Order in changing Societies** USA : Yale University press , 1968 , p 49

³ Mainwaring and amattew Schugart , Juan Linz , **Presidentialism and Democracy : a Critical appraisal** , Comparative Politics , Vol 29 , N°4 , p 450

العلاقات الزبائية ، كما أنه يساعد على تلطيف الصراعات السياسية بين مختلف القوى ، إضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني يساهم في رفع الرأس المال الاجتماعي .

إلى جانب الرأس المال الاجتماعي هناك العامل الديني هو الآخر له دور في التحول الديمقراطي، حيث أثبتت الدراسات أن الدول التي تدين بالبروتستانتية والكاثوليكية تكون أكثر ديمقراطية من مثيلتها ، وذلك لأن البروتستانتية والكاثوليكية تعترف بالحقوق والحريات الفردية من جهة ومن جهة أخرى تشجع التغيير . بالإضافة إلى ذلك فإن الدول العلمانية غالباً ما تكون ديمقراطية¹ .

العوامل الخارجية :

مما لا شك فيه أن للعامل الخارجي دوراً في عملية التحول الديمقراطي ، وذلك لأن الدولة لا يمكن فصلها عن تأثيرات البيئة الخارجية ، وتندرج تحت هذه العوامل : منظومة النظام الدولي ، كراث الثلج ، نظرية الانتشار أو التبعية المكانية.

أ- النظام الدولي : تنطوي تحت هذا العامل نظرية التبعية التي تقسم الدول إلى ثلاث : دول المركز ، دول المحيط ، دول نصف المحيط ، فدول المركز تضم الدول الغنية والصناعية تشمل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والتي تستخدم القوة العسكرية والاقتصادية والعسكرية للسيطرة على دول المحيط ، هذا الوضع يدخل دول المحيط في نظام الاستغلال ما يعيق هذه الأخيرة عن الديمقراطية² .

ب - نظرية الانتشار أو التبعية المكانية Diffusion :

بحيث تحوّل أحد الدول إلى تبني قيم الديمقراطية يؤدي إلى انتقال العدوى إلى الدول "الصديقة والمجاورة" ، وذلك لأن الدول المتجاورة غالباً ما تجمعها روابط مختلفة دينية ، اجتماعية ، تاريخية ، ثقافية³ .

ج - نظرية كرات الثلج Snowballing : بمعنى تحوّل الدولة أ نحو الديمقراطية ينجر عنه تحوّل الدولة ب هي الأخرى نحو الديمقراطية ، غير أنه لا ينجر عنه تحوّل الدولة د إذا لم تتوفر الشروط الاقتصادية والاجتماعية المنشئة

¹ Samuel Huntigtun , **Democracy's Third Wave** , Journal of Democracy , Vol 2, N° 2, P 16

² Wilson Simon , **Periphery Relationship in the understanding of Development of internal colonies** , Vol 2 , N°1, P 148

³ Anna-Lena Foken Brock , **Promoting Democracy :NGOS important External Actors in The Democratization Process** , Master Thesis , Lindkoping University , 2013 , p 35

للتحوّل الديمقراطي ، وقد ظهر أثر هذه النظرية عند تحوّل الدول التالية : بلغاريا ، رومانيا ، يوغسلافيا ، نيبال ، ألبانيا سنة 1990¹ .

مراحل التحوّل الديمقراطي : يمرّ النظام السياسي التسلطي بمجموعة من المراحل التي تضمن تحوّل نحو الديمقراطية

المرحلة الأولى: مرحلة القضاء على النظام التسلطي

إذ ينهار النظام التسلطي نتيجة الصراع بين المعتدلين الذين استفادوا من مناصب حكومية لكنهم اقتنعوا بضرورة إجراء تعديلات لإعادة بناء شرعيته وبين المتشددين الذين يرفضون إحداث تحول ديمقراطي ويدافعون عن الوضع القائم² .

المرحلة الثانية : إتخاذ قرار التحوّل الديمقراطي

تنطوي هذه المرحلة على الخطوات التي من شأنها إرساء الدعائم الأولى لأي تطوّر ديمقراطي محتمل فيما بعد كإجراء انتخابات عامة وحرّة تتنافس عليها الأحزاب .

المرحلة الثالثة : التماسك أو التدعيم الديمقراطي :

هي المرحلة التي يسود فيها الاعتقاد من قبل الفاعلين السياسيين الرئيسيين أو الأحزاب أو جماعات الضغط أو أي قوى أخرى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة³ .

المرحلة الرابعة : الترسخ الديمقراطي

وهنا يرى المفكّر **Juan Linz** أن ترسخ الديمقراطية يتحقق عندما تصبح هذه الآخيرة " قاعدة اللعبة " **The Only Game in Town** وتعني قاعدة اللعبة سلوكيا : عندما لا تحاول القوى السياسية المختلفة اقتصادية، اجتماعية، سياسية زعزعة النظام ،**إتجاهيا** : عندما يسود الاعتقاد لدى أغلبية المجتمع بأن الإجراءات والمؤسسات السياسية الديمقراطية هي بمثابة الوسيلة الناجعة لضمان الحكم الجماعي ، إذ يزيد اعتقاد المواطن

¹ Samuel Huntington , **Opcit** , Vol 2, N° 2, P 16

² Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter , **Tentative Conclusion about Uncertain Democracies : in Transition from Authoritarian Rule –prospect for Democracy** , Baltimore: Johns Hopkins University Press , 1986 , p 19

³Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter , **illusion about consolidation** , **Journal of Democracy** , Vol 7, N°2, p 36

بسموّ النظام الديمقراطي وينخفض ولائه للبدائل والخيارات الأخيرة غير الديمقراطية، **دستوريا** : عندما تقوم مختلف الفواعل السياسية بالمساهمة في حلّ النزاعات السياسية و تحترم القوى السياسية المختلفة تشكيلة المؤسسات السياسية القائم.

أنماط التحوّل الديمقراطي : ميز صامويل هنتنكتون بين ثلاث أنماط من التحوّل الديمقراطي وهي :

أ - نمط التحوّل : حيث تقود النخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو التسلطي المبادرة في عملية التحوّل الديمقراطي ، وهي تلعب الدور الرئيسي في القضاء على هذا النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي.

ب - نمط الإحلال : ينتج التحوّل الديمقراطي في هذا النمط ليس بمبادرة عن النخبة ، وإنما سيناريو التحوّل تمثل في تصاعد نفوذ القوى المعارضة ، وفي المقابل يحدث إهيار في قوة النخبة الحاكمة، ممّا يؤدي في النهاية إلى إهيارها أو الإطاحة بها .

ج- الإحلال التحوّلي : يتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة ، بسبب حدوث توازن في معادلة القوة بينهما ، فتوافق الحكومة على التفاوض مع المعارضة لتغيير طبيعة النظام السلطوي أو الشمولي وتحويله إلى نظام ديمقراطي¹.

¹ - أحمد منيسي ، أفاق التحوّل الديمقراطي في دول المغرب ، في التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2004 ، ص307

قائمة المراجع :

- الكتب :

- باللغة العربية:

1. المغيربي محمد زاهي بشير ، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قانوس، 1994
2. بادي برتراند و هيرمت غي ، السياسة المقارنة، ترجمة: عز الدين الخطابي، ط1 ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013
3. زيداني عيد ، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية ، في علي خليفة الكواري وآخرون، " المسألة الديمقراطية في الوطن العربية " ، ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000
4. عايش حسيني ، الديمقراطية هي الحل، الأردن: المؤسسة العربية للنشر، 2001.
5. منيسي- أحمد ، أفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب ، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2004 ،

- باللغة الإنجليزية

1. Almond Gabriel and Coleman James, **Politics in Developing Areas**, New York: Routledge Publishers, 2015.
2. Barkland Thomas, **Introduction to the policy process: Theories, Concepts and models of public policy making**, New York: Shape Publishers, 2011.
3. Beyme Klaus Von, "**Klaus Von Beyme: Pioneer in the study of Political theory and comparative politics**", New York: Springer, 2014.
4. Bill james and Hardgrave, "**Comparative politics : The Quest for Theory**, Ohio: Merrill Publishing Company, 1973.
5. Bhushan Vidya, **Comparative politics**, New Delhi: Atlantic Publishers and Distributors, 2000.
6. Caramani Daniel, **Comparative politics**, Oxford: Oxford University Press,
7. Cole Alexandra, **Comparative Political Parties: Systems and Organization**, In Ishyama John and Breuning Marijke, "**21 st century Political Science: A Reference Handbook**", California: Sage Publications, 2011.
8. Curtis Richard , **Comparative Government and Politics: An Introductory Essay in political science**, New York: Harper and Row Publishers, 1968.
9. Chiclote Ronald, **Theories of Comparative Politics: The Search for a paradigm Reconsidered**, New York: Routledge Publishers, 1994.
10. Schmitt Sophie, **Comparative Approaches to the Study of Public Policy-Making**, In Aral Eduardo and Fritzen Scott, New York/ Routledge Publishers, 2011.

11. Diamond Larry, **Developing Democracy, Towards Consolidation**, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1999.
12. Draper Alan and Ansil Ramsay, **The Good Society: Introduction to Comparative Politics**, USA: Pearson Education, 2014.
13. Edmonds-Poli Emil and Shirk David, **Contemporary Mexican Politics**, UK: Rowman and Little Field Publishers,
14. Erdmann Gero, **Neopatrimonialism and Political Regime** In "Handbook of African Politics, New York: Routledge Publishers, 2013.
15. Friedrich Carl and Zbigniew Brezezinski, **Totalitarian Dictatorship and Autocracy**, New York/ Frederick Praeger Publishers, 1965.
16. Heiribet Adam, **Modernizing Racial Domination: South Africa's political dynamics**, California/ University of California Press, 1971.
17. Hoffman John and Graham Paul, **Introduction to Political Theory**, New York: Routledge Publishers, 2015.
18. Harding Robert, **Military Foundations of Panabian Politics**, New Jersey: Hransaction Publishers, 2001.
19. Jackson Robert and Sorensen Georg, **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, Oxford: Oxford University Press, 2007.
20. Jayapalan. N, **Comprehensive Political Analysis**, New Delhi, Atlantic Publishers and Distributors,
21. Kumar Probir De, **Comparative Politics**, New Delhi: Pearson, 2011.
22. Lane Ruth, **The Art of Comparative Politics**: Boston: Allyn and Bacon , 1997.
23. Lijphart Arend, **Thinking about Democracy: Power Sharing and Majority Rule in Theory and Practice**, New York: Routledge Publishers, 2008
24. Linz Juan José and Stepan Alfred, **Modern Non-Democratic Regimes**, In O' Neil Patrick and .
25. Linz Juan José and Chehabi Houchang, **Sultanistic Regimes**, USA: The Johns Hopkins University Press, 1998.
26. Linz Juan José, **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, London: Lynne Reiner Publishers, without year.
27. Linz Juan José, **Totalitarian and Authoritarian Regimes**, In Greenstein Fred and Polsby Nelson, "**Handbook of Political Science: Macro Political Theory**, California: Addison Wesley Publishing, 1975.

28. Lowell Barrington, **Comparative Politics: Structures and Choices**, USA: Library of Congress, 2013.
29. Macridis Roy, **Major Characteristics of the Traditional Approach**, In Susser Bernard, **"Approaches to the study of Politics**, New York: Macmillan Publishers, 1992.
30. Lucan Way, **Pluralism by Default: Weak Autocrats and Rise of Competitive Politics**, Baltimore: John Hopkins University Press, 2015.
31. Mahler Gregory, **Comparative Politics: An Institutional and Cross-National Approach**, Prentice Hall, 2000.
32. Migdal Joe, **Strong societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the third world**, Princeton: Princeton University Press, 1988.
33. Morton Davies and Lewis Vaghan, **Models of Political Systems**, London: Dall Mall Press, 1971.
34. Munk Gerardo, **The Past and the Present of Comparative Politics**, In Munck Gerardo and 35. Synder Richard, **"Passion, Craft, and Method in Comparative Politics**, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2002.
36. Nordlinger Eric, **Soldiers in Politics: Military Officers Coups and Government**, New Jersey: Prentice Hall, 1977.
37. O'Neil Patrick, **Essentials of Comparative Politics**, New York : Norton and Company, 2010.
38. Rakel Eva Patricia, **The Iranian Political Elite and Society Relations and Foreign Relations since the Islamic Revolutions**, Netherlands: Brill Publishers, 2008.
39. Perlmutter Amos, **Political Roles and Military Rulers**, New York: Routledge Publishers, 2013.
40. Killin Margerette and Ashigate Shmitz, **Presidents Oligarchs and Bureaucracy: Forms of Rule in the Post-Soviet Space**, UK: Ashigate Publishing Company, 2012.
41. Rougowski Ronald, **Essential Readings in Comparative Politics**, New York: Norton and Company Publishers, 2004.
42. Reilly Benjamin, **Democracy in Divided Society: Electoral Engineering for Conflict Management**, Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
43. Sartori Giovanni, **Comparative Constitutional Engineering: An imaginary into structures, Incentives and Outcomes**, New York : Macmillan Press, 1994.
44. Samierenda Ray, **Modern Comparative Politics: Approaches, Methods and Issues**, New Delhi, : Prentice Hall of India, 2004.

45. Sloan John, **Public Policy in Latin America: A Comparative Survey**, USA: University of Pittsh Taugh Press, 1984.
46. Stepan Alfred, **Rethinking Military Politics**, Princeton: Princeton University Press, 1998
47. Todd Landman, **Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction** , New York: Routledge,2000.
48. Timothy Lim, **Doing Comparative Politics: An Introduction to Approaches and Issues**: Colorado: Lynne Rienner Publishers, 2016.
49. T.V Paul, **The Warrior State: Pakistan in Contemporary World**, Oxford: university Press, 2014
50. Wiarda Howard, **Comparative Politics: Critical Concepts in Political Science**, New York: Routledge , 2005.
51., **Comparative Politics : Approaches and Issues**, USA: Rowman and Littlefieeld Publishers, 2007.
52. Wolinetz Steven, **Beyond The Catch–All Party: Approaches to the study of Parties and Party organization in contemporary Democracies**, In Gunther Richard and Ramon José, "Political Parties: Old Concepts and New Challenges, Oxfodt: Oxford University Press,2012.

باللغة الفرنسية :

- 1.Almond Gabriel and Bingham Powell,**Analyse Comparée des Systems Politiques**: une Theorie Nouvelle, Paris: les Editions Internationales, 1972.
- 2.Aron Raymond, **Démocratie et Totalitarisme**, Paris: Gallimard,1987.
- 3.Dormageau Jeans–Yves et Monchard Daniel, **Introduction à la Sociologie Politique**, Belgique: Ediotion de l'université Boak, 2008.
4. Gazibo Mamoudou Et Jeuson Jane, La Politique Comparée: Fondements, Enjeux et approches Theoriques, Monterial: Les Presses de l'université de Monterial,2004.
- 5.Gazibo Mamoudou, Les Paradoxes de la Démocratisation en Afrique: Analyse Institutionnelles et Strategiques, Monterial: Les Presses de l'université de Monterial,2005
- 6.Lefevre Remé, **Leçons d'introduction à la Science Politique**, Paris: Ellipses Edit ion
- 7.Sartori Giovanni, **Theorie de la Démocratie**, Paris: Armand Collin, 1956

المقالات العلمية :

باللغة العربية :

1. بعيطيش يوسف، التحليل السياسي المقارن: بين الإشكاليات الموضوعية وإشكالية التحيز، مجلة أبحاث، المجلد 3، العدد 2، 2018
2. دراغاه ليلي ، النظام الإنتخابي وآثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

3. ركاش حميدة ، تطور النظام الإنتخابي في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 3، العدد5، 2018
4. كززة مغيث، استراتيجيات "التحليل المقارن" للظاهرة السياسية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد2، 2020.

باللغة الإنجليزية:

1. Easton David, **The New Revolution in Political Science**, The American Political Science Review, Vol 63, N°4, 1969.
2. Ardent Hannath, **Authority in the Twentieth Century**, Review of Politics, Vol 18, N°4, 1956
3. Schmitter Philippe, **Still The Century of Corporatism?** The Review of Politics, Vol 36, N°1, 1974.
4. Collier David, **Industrial Modernization and Political Change: A Latin American Perspective**, World Politics, Vol 30, N°1, 1982.
5. Collier David, **Economic Modernization and Political Instability in Latin America : A Causal Analyses Bureaucratic–Authoritarianism**, The Western Political Quarterly, Vol 35, N°1, 1982
6. Taekyooun Kim, **Variants of Corporatist Governance: Differences in the Korean and Japanese Approaches in dealing with labor**, Yale Journal of International Affairs , 2008.

باللغة الفرنسية:

1. Guéye Babacar, **La Démocratie en Afrique: Success et Résistance**, Revue Pouvoirs, Vol 2, N°129, 2009.
2. Hermert Guy, **Autoritarisme, Démocratie et Neutralité Axiologique chez Juan Linz**, Revue Internationale de Politique Comparée, Vol 13, N°1, 2006.
- 3....., **Les Fonctions Politiques des Organisations Religieuse dans les regimes à pluralisme limité**, Revue Française de Science Politique, Vol23, N°3, 1973.
4. Enzo Traverso, **Le Totalitarisme, Histoire et Apories d'un Concept**, Homme et Societé, N°129, 1998.

5. Hassenteufel Patrick, **Les Groupes d'interets dans l'action Publique: Etat en Interaction**, Pouvoirs, N°74, 1995,

الفهرس :

4.....	مقدمة.
5	ماهية السياسة المقارنة.....
14	السياسة المقارنة والمنهج المقارن.....
22.....	مراحل تطوّر السياسة المقارنة.....
29.	اقترايات المرحلة التقليدية.....
37.....	اقترايات المرحلة السلوكية.....
49.....	اقترايات المرحلة مابعد السلوكية.....
64.....	تصنيف الأنظمة السياسية الديمقراطية.....
72.....	تصنيف الأنظمة السياسية غير الديمقراطية.....
96.....	تصنيف الأحزاب السياسية والنظم الإنتخابية.....
103.....	التحول الديمقراطي.....
112.....	قائمة المراجع.....